جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية الدراسات التجارية– قسم الإقتصاد التطبيقي

تخصص تأمين

أثر توزيع فائض التأمين علي قوة المنافسة: حجم الإكتتاب متغير وسيطاً في عينة من شركات التأمين العراقية

(دراسة تطبيقية علي بعض الشركات في الفترة 2006 – 2020)

Impact of the Insurance Surplus Distribution on the Strength of Competition Underwriting Mediating Role among Iraqi Insurance Companies

(An Applied Study 2006- 2020)

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الإقتصاد– تأمين

إعداد :

هدي يوسف خطاب

إشراف :

المشرف الرئيس: د. يوسف الفكي عبدالكريم

المشرف المعاون:

د. صلاح الدين محمد عبد الله حسيب

الخرطوم أغسطس 2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

قال تعإلى :

((قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا))

صدق الله العظيم

سورة الكهف ، الاية (109)

إهداء

إلى المربية العظيمة، والنفس الكريمة، أصل الحنان وقرة العين، أمي الغالية، وفاء ودعاء.

إلى المنبر الذي تلقيت منه أسمي دروس الحياة، وكان أعظم منبرٍ، أبي الحنون، أسأل الله الرحمن المنان أن يجعل منازلكما الجنة عنده في النزل الأعلي، وأن يديم لنا التوفيق لبركما وأن يعفو عن تقصيرنا تجاهكما في حياتكما وبعد مماتكما.

إلى زوجي ورفيقي في الحياة.

إلى الغالين علي قلبي إخواني و أخواتي

إلى فلذات كبدي أبنائي

إلى جميع الأصداقاء

إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع

،،،_____،،،

الدارسة

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين من قبل ومن بعد, حمداً كثيراَ يوازي نعمه , و إن من باب الوفاء ورد الجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جمهورية السودان وإلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا.

ومن باب الوفاء ورد الجميل أيضاَ,أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكاترة المشرفين

المشرف الرئيس: د. يوسف الفكي عبدالكريم

المشرف المعاون: د. صلاح الدين محمد عبد الله حسيب

كل الشكر والتقدير لهم علي ملاحظاتهم السديدة، وتوجيهاتهم القيمة خلال مسيرة الدراسة.

وأخيراً كلمة شكر ووفاء لكل من دعا لي وأراد لي الخير

وإلى كل من ساهم في إخراج هذا البحث حتي خرج بصورته الحالية

‘‘‘_____’’’

الدارسة

مستخلص

تناولت هذه الدراسة الدور الوسيط للإكتتاب في أثر توزيع فائض التأمين علي قوة المنافسة بين شركات التأمين العراقية (دراسة تطبيقية علي بعض الشركات في الفترة (2006-2020) ، تمثلت مشكلة الدراسة في التسأول الرئيسي الاتي : ماهو دور فائض التأمين علي قوة المنافسة : حجم الاكتتاب متغير وسيط بين شركات التأمين العراقية وذلك بهدف التعرف علي نمو الاقساط في الشركة، وبيان كيفية توزيع المحفظة التأمينية للشركة، والتعرف علي أرباح الشركة, وموقف المنافسة بين الشركات، و الوقوف علي مدي تأثير إلىات توزيع فائض التأمين علي تنافسية شركات التأمين. وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي فضلاَ عن الاسلوبين القياسي والاحصائي والمنهج التحليلي المقارن, إختبرت الدراسة الفرضية الآتية (هنالك علاقة دالة للدور الوسيط لحجم الإكتتاب في أثر توزيع فائض التأمين علي قوة المنافسة بين شركات التأمين العراقية). توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: ان شركتي العراقية للتأمين والوطنية للتأمين أن هنالك علاقة دالة للدور الوسيط للإكتتاب في أثر توزيع فائض التامين علي قوة المنافسة بين شركات التامين , تعمل شركتي التأمين العراقية والوطنية علي استثمار فائض التأمين لحساب حملة الوثائق بالطرق المشروعة. اوصت الدراسة بالأتي : لا بد من إيجاد إلىة تمكن حملة الوثائق (المستأمنين) من حق الرقابة وحماية مصالحهم المإلىة في شركة التأمين. ممارسة جميع أنواع التأمين العام والتأمين علي الحياة وإعادة التأمين بما يوفر الحماية اللازمة لمسؤولياتها, و القائمين علي شركات التأمين الإسلامي بأن يتصرفوا بشأن فائض التأمين بما فيه مصلحة المستأمنين، ولا يأخذوا منه شيئاَ؛ ليبقي فائض التأمين معلماَ تتميز به شركات التأمين الإسلامي عن نظيراتها من شركات التأمين التجاري, زيادة محافظ الإستثمارات وزيادة رؤوس أموال شركات التأمين، أو من خلال الإكتتابات العامة والخاصة ويتم بذلك توسيع إستثماراتها وتوسيع دائرة اعمالها.لا بد من تنويع الإستثمارات في المحفظة التأمينية .

Abstract

This study dealt with the mediating role of underwriting in the impact of the distribution of the insurance surplus on the strength of competition among Iraqi insurance companies (an applied study on some companies in the period $2006 - 2020$), The study problem was represented in the following main question : what is the role of insurance exess on Iraqi companies competitiveness, with the aim of identifying the growth of premiums in the company, showing how the company's insurance portfolio is distributed, and identifying the profits The company and the position of competition between companies, and to identify the impact of the mechanisms for distributing the insurance surplus on the competitiveness of insurance companies. In this research, the researcher used the descriptive method and the comparative analytical method. It reached a number of results and recommendations, including:It was found through the study that there is a significant relationship to the mediating role of underwriting in the impact of the insurance surplus distribution on the strength of competition among Iraqi insurance companies. It became clear through the study that the financial capacity enhances the competitive position of the Iraqi insurance companies. It was found that the growth in premiums contributes to increasing the strength of competition in Iraqi insurance companies. It turns out that the development of the market share contributes to supporting the competitive advantage of the Iraqi insurance companies. It was found that the distribution of the insurance portfolio has a role in increasing the strength of competition in the Iraqi insurance market. It is necessary to find a mechanism that enables policyholders (insurers) to have the right to control and protect their financial interests in the insurance company. Practicing all types of general insurance, life insurance and reinsurance in a manner that provides the necessary protection for its responsibilities.Those in charge of Islamic insurance companies must act on the insurance surplus in the interest of the insured, and do not take anything from it; So that the insurance surplus remains a landmark that distinguishes Islamic insurance companies from their counterparts from commercial insurance companies. Increasing investment portfolios and increasing the capital of insurance companies, or through public and private subscriptions, thus expanding their investments and expanding their business circle. It is necessary to diversify the investments in the insurance portfolio.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
إستهلال	أ
إهداء	ب
شكر وعرفان	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
قائمة الموضوعات	و
قائمة الجداول	ح
قائمة الاشكال	ي
الفصل الأول **الإطار المنهجي والدراسات السابقة**	
المبحث الأول : الإطار المنهجي	**2**
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	**8**
الفصل الثاني **الإطار النظري لمتغيرات الدراسة**	
المبحث الأول: حجم الإكتتاب	23
المبحث الثاني: فائض التأمين	41
المبحث الثالث: قوة المنافسة	61
المبحث الرابع : العلاقة بين متغيرات الدراسة	73
الفصل الثالث	

التأمين في العراق	
المبحث الأول : سوق التأمين العراقي	**76**
المبحث الثاني: شركات التأمين العاملة في العراق	**81**
المبحث الثالث : اشكالات قطاع التأمين وطرق الإصلاح	**86**
الفصل الرابع **منهجية التحليل وتقدير نموذج الدراسة**	
المبحث الأول : اجراءات الدراسة التطبيقية	**92**
المبحث الثاني : تطور المؤشرات المالة لشركات التأمين العراقية	**96**
المبحث الثالث: تقدير النماذج ومناقشة فروض الدراسة	**120**
النتائج	**149**
التوصيات	**150**
مقترحات لدراسات مستقبلية	152
قائمة المراجع والمصادر	**153**

فهرس الجداول

الجدول	رقم الصفحة
الجدول (1) : القوة العاملة والتدريب بالشركة العراقية للتأمين للاعوام 2006-2020	95
الجدول(2): رأس المال والإستثماراتات المخططة بالشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)	97
الجدول(3):اقساط التأمين بالشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)	99
الجدول (4): إيرادات الإستثمارات بالشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)	101
الجدول(5) : حجم وعوائد الإستثمارات بالشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)	103
الجدول(6): فائض التأمين بالشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)	105
الجدول (7): القوة العاملة والتدريب بالشركة الوطنية للتأمين للاعوام 2006-2020	107
الجدول (8): رأس المال والإستثماراتات المخططة الشركة الوطنية للتأمين للفترة (2006-2020)	109
الجدول (9):اقساط التأمين بالشركة الوطنية للتأمين للفترة (2006-2020)	111
الجدول (10): إيرادات الإستثمارات بالشركة الوطنية للتأمين للفترة (2006-2020)	113
الجدول (11):عوائد الإستثمارات بالشركة الوطنية للتأمين للفترة (2006-2020)	115
الجدول(12): فائض التأمين بالشركة الوطنية للتأمين للفترة (2006-2020)	117
الجدول(13):اقساط التأمين بالشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)	120
الجدول(14): حجم الإستثمارات والحصة السوقية بالشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)	121
الجدول (15) توزيع محفظة الإستثمارات	123
الجدول(16): الربحية بالشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)	125
الجدول(17): فائض التأمين بالشركة العراقية للتأمين (بالدينار)للفترة (2006-2020)	126
الجدول (18) نتائج التقدير الخطي لقيمة فائض النأمين علي تنافسية الشركة العراقية للتأمين لفترة 2006-2020م	128
الجدول (19)قيم تحليل المسار بين توزيع الفائض التأميني وقوة المنافسة	132
الجدول (20)قيم تحليل المسار بين توزيع الفائض التأميني والأكتتاب	134
الجدول (21)قيم تحليل المسار بين الأكتتاب وقوة المنافسة	136
الجدول (22)العلاقة بين الاكتتاب وقوة المنافسة في وجود توزيع الفائض التأميني	137
الجدول (23)قيم تحليل المسار بين توزيع الفائض التأميني وقوة المنافسة بالشركة العراقية	140
الجدول (24)قيم تحليل المسار بين توزيع الفائض التأميني والأكتتاب بالشركة العراقية	142
الجدول(25)تحليل التباين الاحادي للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط	144
الجدول(26) اختبار العلاقة الوسيطة	146

فهرس الأشكال

الشكل	رقم الصفحة
الشكل(1)ك القوة العاملة والتدريب بالشركة العراقية للتأمين للاعوام 2006-2020	96
الشكل(2): رأس المال والإستثماراتات المخططة بالشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)	98
الشكل(3):اقساط التأمين بالشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)	98
الشكل(4): إيرادات الإستثمارات بالشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)	100
الشكل(5) :حجم وعوائد الإستثمارات بالشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)	102
الشكل(6): فائض التأمين بالشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)	104
الشكل(6): فائض التأمين بالشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)	106
الشكل(7): القوة العاملة والتدريب بالشركة الوطنية للتأمين للاعوام 2006-2020	108
الشكل(8): رأس المال والإستثماراتات المخططة الشركة الوطنية للتأمين للفترة (2006-2020)	110
الشكل(9):اقساط التأمين بالشركة الوطنية للتأمين للفترة (2006-2020)	111
الشكل(10): إيرادات الإستثمارات بالشركة الوطنية للتأمين للفترة (2006-2020)	114
الشكل(11):عوائد الإستثمارات بالشركة الوطنية للتأمين للفترة (2006-2020)	116
الشكل(12): فائض التأمين بالشركة الوطنية للتأمين للفترة (2006-2020)	118
الشكلرقم (13) تطور نسبة النمو في الاقساط لالشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)م	120
الشكلرقم (14) تطور الحصة السوقية لالشركة العراقية للتأمين خلال الفترة 2006-2020م.	122
شكل (15) الاتجاه العام لمتغير الحصة السوقية للشركة العراقية (2006-2020)	123
الشكلرقم (16) صافي الارباح السنوية لالشركة العراقية للتأمين	125
الشكلرقم (17) فائض التأمين بالشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)	127
الشكل (18) التحليل الاحصائي الوصفي لمتغير الحصة السوقية للشركة الوطنية (2006-2020)	128
الشكل (19) العلاقة بين الفائض التأميني وقوة المنافسة	131
الشكلرقم (20) العلاقة بين الفائض التأميني والأكتتاب	133
الشكلرقم (21) العلاقة بين الفائض التأميني والأكتتاب	135
الشكلرقم (22) العلاقة بين الاكتتاب وقوة المنافسة في وجود توزيع الفائض التأميني	137
الشكلرقم (23) العلاقة بين الفائض التأميني وقوة المنافسة بالشركة العراقية	139

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار المنهجي

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار المنهجي

المقدمة:

يتعرض الأفراد والمؤسسات للعديد من المخاطر التي تصيبهم ذاتياً أو تصيب ممتلكاتهم, فيلجأون إلىالتأمين كحل لمعالجة تلك الآثار والأضرار التي تحل بهم, بغرض التخفيف من اخطارها أو إزالتها تمأماً ، من خلال ما يحققه التأمين من طمأنينة وإستقرار , ودرء وتقليل الأخطار لدي الأفراد والمستثمرين, إذ يعد من القطاعات الهامة جدا لأي إقتصاد، حتي إن بعض البلدان جعلت التعامل معه إجبارياً, و من آثار العصر الحديث, ظهور المنافسة كحقيقة أساسية تحدد نجاح أو فشل المؤسسات بدرجة كبيرة ، و من هنا أصبحت المؤسسة في موقف يحتم عليها العمل الجاد و المستمر لإكتساب الميزات التنافسية التي تمكنها من تحسين موقعها في الأسواق, أو المحافظة عليه، في مواجهة ضغوط المنافسين الأخرين, و المحتمل دخولهم السوق مستقبلاً.

و تقوم شركات التأمين الإسلامي بتوزيع فائضها التأميني علي المشتركين، وهذا الفائض هو عبارة عن الرصيد المإلى المتبقي في حساب حملة الوثائق المخصصة للتوزيع في مجموع الأقساط التي قدموها، وهو حق خاص لحمل الوثائق, وملك شرعي لهم, ويتم التصرف فيه من قبل إدارة الشركة, بما يحقق مصالحهم, وفق اللوائح المعتمدة، وذلك بتوزيعه حسب النسبة المعتمدة من هئية المشتركين, والجمعية العمومية بنهاية كل عام مإلى, ولما كان توزيع فائض التأمين علي حملة الوثائق بشركات التأمين ذو أثر وعلاقة بقوة المنافسة بين الشركات العراقية ، كان لا بد من معرفة تأثيره، والجهة المستحقة له ، وكيفية طرق وإلىات توزيعه ، مع مراعاة تكوين الاحتياطيات، حتي تتمكن الشركات من الإستثمارات ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإكتتاب في الشركة، ومن ثم التوسع في الخدمة لتساعد في نمو زيادة صناعة التأمين، وومن ثم تكون الشركة, قد حافظت علي الإستمرار والبقاء وإكتسبت قوة تنافسية بين الشركات .

و تتوقف أعمال التأمين إلى حد بعيد علي قبول أو رفض عمليات التأمين وهو ما يعرف بالإكتتاب في الأخطار ويشار إلى سياسة الإكتتاب في بعض الأحيان بفلسفة الإكتتاب التي تتبعها شركة التأمين, وهو عملية إختبار وتصنيف طلبات التأمين وذلك لضمان توزيع سياسة الخطر علي الوجه الأمثل, الذي يحقق الإستقرار, والمنافسة بين شركات التأمين.

مشكلة الدراسة:

تسعي شركات التأمين إلى تحقيق إستثمارات واسعة النطاق, لتنمية قدرات العاملين لديها في الوظائف ذات الصلة بخدمة العملاء، فقد تنبهت الكثير منها مؤخراً إلى أهمية الدور الوسيط للإكتتاب. وإن عميل التأمين إلىوم ينتظر من شركات التأمين أن تقدم له تغطيات أوسع تتلاءم مع حجم احتياجاته, وسلوكه وتفضيلاته من خلال قنوات مناسبة له. لذا سوف تزداد منتجات التأمين الرقمية الملائمة لتخفيف المخاطر وعلي المبتكرين في شركات التأمين العمل علي اكتشاف حلول جديدة لتلبية الطلب المتزايد لعملاء التأمين علي الوثائق التي تتميز بالشفافية والمرونة لاختيار ما يلائمهم منها دون الحاجة إلى وسيط. كما إن الاضطرابات المستمرة في السوق ستجبر شركات التأمين علي إعادة النظر في منتجاتها وأسعارها وعملياتها, لتلبية توقعات العملاء الجدد, لتظل قادرة علي الإستمرار في هذا السوق التنافسي.

ومن هنا كان لا بد من الإجابة علي هذا التساؤل الكبير :

ماهو دور فائض التأمين علي قوة المنافسة : حجم الاكتتاب متغير وسيط بين شركات التأمين العراقية؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1-ماهو دور فائض التأمين علي قوة المنافسة في الشركات العراقية ويتفرع منه الاسئلة الفرعية التالية:

أ – ما هو أثر فائض التأمين علي قوة المنافسة و القدرة المالية

ب- ما هو أثر فائض التأمين علي نمو الأقساط

ج- ما هو أثر فائض التأمين علي توزيع المحفظة التأمينية

د- ما هو أثر فائض التامين علي الارباح

٢ – ماهو دور فائض التأمين علي حجم الاكتتاب؟

٣ – ماهو اثر حجم الاكتتاب في قوة المنافسة؟

أ- ماهو اثر حجم الأكتتاب في القدرة المالية

ب- ماهو اثر حجم الاكتتاب في نمو الأقساط

ج- ماهو اثر حجم الأكتتاب في توزيع المحفظة التأمينية

د- ماهو اثر علي حجم الأكتتاب في الارباح

٤ -هل يتوسط حجم الأكتتاب الأثر بين فائض التأمين و قوة المنافسة؟

نموذج الدراسة

يمكن للدارسة وضع تصور لإنموذج الدراسة علي النحو الاتي:

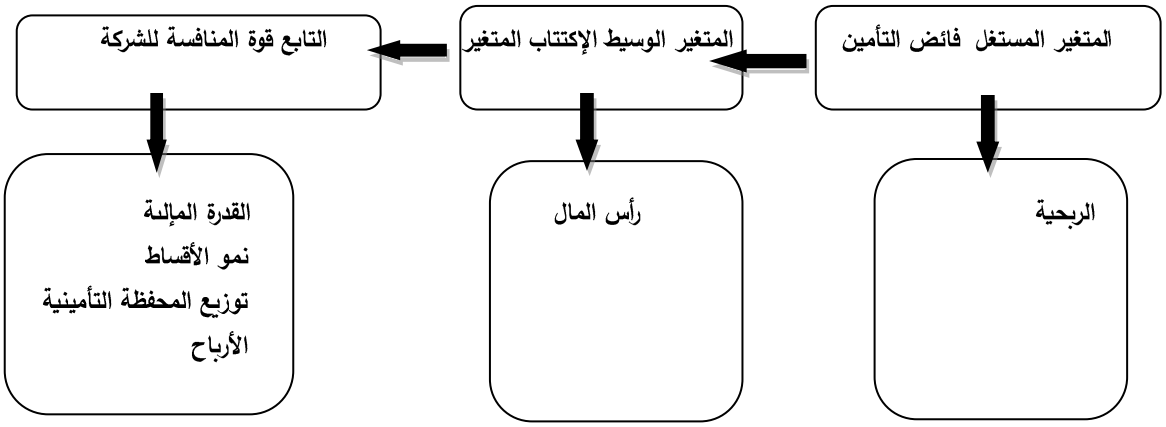

المصدر : إعداد الدارسة من بيانات الدراسة 2021م

فرضيات الدراسة:

بمكن صياغة الفرضية الرئيسه الآتية :

هنالك علاقة دالة للدور الوسيط للإكتتاب في أثر توزيع فائض التأمين علي قوة المنافسة بين شركات التأمين العراقية .

ومن ثم تتفرع الفرضيات الآتية :

1. إن القدرة المإلة تعزز من الوضع التنافسي بشركات التأمين العراقية.
2. يساهم النمو في الاقساط في زيادة قوة المنافسة بشركات التأمين العراقية.
3. إن تطور الحصة السوقية يساهم في دعم الميزة التنافسية بشركات التأمين العراقية.
4. إن توزيع الفائض التأميني له دور في زيدة قوة التنافس في سوق التأمين العراقي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١ – قياس وتحليل الاثر بين فائض التأمين وقوة المنافسة

أ– معرفة أثر فائض التأمين علي القدرة المإلة

ب– التعرف علي أثر فائض التأمين علي نمو الأقساط

ج– معرفة أثر فائض التأمين علي توزيع المحفظة التأمينية

د– التعرف علي أثر فائض التامين علي الارباح

٢ – التعرف علي دور فائض التأمين في حجم الاكتتاب

٣ – تحليل وقياس حجم الاكتتاب في قوة المنافسة

أ– معرفة حجم الأكتتاب في القدرة المإلة

ب– التعرف علي حجم الاكتتاب في نمو الأقساط

ج– معرفة حجم الأكتتاب في توزيع المحفظة التأمينية

د– التعرف علي حجم الأكتتاب في الارباح

٤ –معرفة توسط حجم الأكتتاب لأثر فائض التأمين في قوة المنافسة

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية : تتمثل في معرفة الدور الوسيط الذي يحققه الإكتتاب وأثرة علي توزيع فائض التأمينمن قبل شركات التأمين للمأمن لهم, ومدي تأثير ذلك علي قوة المنافسة في سوق التأمين.

الأهمية العملية : تقديم ما يمكن من توصيات مهمة وعلمية مشجعة لعملية الإكتتاب و عملية توزيع فائض التأمين و قدرة الشركة التنافسية ، لجلب أكبر عدد من المشتركين واستفادتهم من خدمات التأمين.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: بعض شركات التأمين العراقية.

الحدود الزمانية: 2006م –2020م

منهجية الدراسة:

اتستخدمتالدارسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المقارن، وهو يقوم بوصف ما هو كائن من العلاقة بين المتغيرات ، كما يستخدم المنهج التحليلي بغرض تحليل الأحداث وربطها ببعضها بعضاَ لمعرفة التأثيرات المتبادلة.

أدوات الدراسة:اعتمدت في هذه الدارسة المقابلة و تحليل القوائم المإلة للشركة .

مجتمع و عينة الدراسة: العاملين بشركات التأمين العراقية.

التعريفات الإجرائية:

فائض التأمين:

هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات في صندوق التكافل عند نهاية العام المإلى فإذا زادت الإيرادات عن المصروفات فإن الفائض إيجابياَ وإذا كان عكس ذلك كان الفائض سلبياً بالتعريف المحاسبي. (كريمة عيد عمران ، 2014م، ص224).

حجم الإكتتاب:

هو اشتراك حملة الوثائق أو الأقساط المكتتبة جميعاَ في عملية التأمين, أو عمل إداري يتم بمقتضاه انضمام المكتتب إلى الشركة تحت التأسيس، مقابل الاسهام في رأس مال الشركة بعدد معين من الأسهم المطروحة، وهو دعوة توجه إلى أشخاص غير محددين سلفاَ للإسهام في رأس المال.(أبو زيد رضوان ،2000م ، ص55).

تعريف الإكتتاب تأمينياً:

يري سلامة عبد الله أن عملية الإكتتاب يقصد بها دراسة و فحص الأخطار في شركات التأمين وتتم عملية الإكتتاب عن طريق فحص الطلبات المقدمة, وذلك بغرض الوصول إلى فكرة صحيحة عن الخطر قبل التأمين عليه. (سلامة عبد الله ،1974م، ص 5).

تعريف المنافسة إصطلاحاً:

هي بذل شخصين أو أكثر أقصي جهد لتحقيق غرضٍ ما, وبخاصَّة حين يكون التفُّوق هو الهدف منافسة عادلة/ مشروعة (معجم المعاني الجامع) .

تعريف المنافسة إجرائياً:

هي سباق بين الأفراد والجماعات، والأمم، وما إلى ذلك من أجل بقعه جغرافيه، مكانا أو موقعاَ للموارد أو ميدإليه أو لقب معين أو سلطه. تنشأ المنافسة بين اثنين أو أكثر من الأطراف يباشرون السعي من أجل هدف التفوق ليفوز طرف علي آخر ، كما أن التنافسية تقاس من خلال أداء المؤسسة في السوق مقارنة بنظيراتها، و ذلك استناداً علي تقويم حصة السوق النسبية (عبد السلام أبو قحف، 2013م، ص 25.).

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول كلآتي: الفصل الأول: يتكون من مبحثين ، المبحث الأول الإطار المنهجي ، والمبحث الثاني الدراسات السابقة, والفصل الثاني الاطار النظري للبحث يتكون من ثلاث مباحث المبحث الأول: الإكتتاب ، ومن ثم المبحث الثاني: فائض التأمين، و المبحث الثالث: قوة المنافسة, أما الفصل الثالث: التأمين في العراق يتكون من ثلاث مباحث ، المبحث الأول : سوق التأمين العراقي، والمبحث الثاني: شركات التأمين العاملة في العراق ، أما المبحث الثالث : اشكالات قطاع التأمين وطرق الإصلاح, أما الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية ، تحتوي علي مبحثين ، المبحث الأول : تحليل البيانات المبحث الثاني : مناقشة الفرضيات ومن ثم النتائج والتوصيات. ثم قائمة باسماء المراجع والصادر ثم الملاحق.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية :

1/ دراسة زينب حسن (1977): بعنوان الوعي التأميني والإكتتاب في مجال التأمينات العامة جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، قسم التأمين ، رسالة غير منشورة، تمثلت مشكلة الدراسة في نقص المنتجين المتخصصين في تسويق الخدمات التأمينية لدي مؤسسات التأمين العامة, وعدم توفر المنتج اللبق الفأهم لها و انعدام الوعي التأميني بمشروعات القطاع الخاص التي لم تقم بالتأمين علي ممتلكاتها, وإهمال شركات التأمينفي الإسراع بإصدار وثيقة التأمين وتسوية المطالبات ، هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب النقص في عدد منتجي التأمينات العامة المتخصصين بصفة خاصة, وإنحفاض كفاءة المكتتبين المتمثلة في استخدام أسإلبب بصفة غير لائقة ناتجة عن نقص الثقافة العلمية والعملية لهم, وكذلك معرفة أسباب إنحفاض كفاءة الجهاز الإداري, استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وقد توصلت إلى عدد من النتائج أهمها قله الوعي التأميني و نقص عمليات الإكتتاب في مجال التأمينات ، ومن أهم توصيات الدراسة التوسع في اعداد المنتجين والمكتتبين علمياَ وعملياَ.

2/ دراسة أحمدعبدالفتاحعلي (1997م) بعنوان: استخدام تحليلا لتمايز في تحليل ربحية الإكتتاب في التأمينات العامة في مصر، المؤتمر الثاني والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب, وبحوث العمليات، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية جامعة القاهرة ، تمثلت مشكلة الدراسة في ماهية تحليل ربحية الإكتتاب في شركات التأمين لتأمينات الممتلكات والمسئولية المدنية، وذلك بغرض التعرف علي الخصائص التي تميز شركات التأمين الأكثر ربحية عن تلك الأقل ربحية لعملية الإكتتاب بتأمينات الممتلكات والمسئولية, واستخدام المنهج الوصفي التحليلي, وتوصلت إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها : ثبات المتغيرات الأتية في معظم شركات التأمين, وهي(الحصة السوقية للشركة، التكلفة النسبية للوحدة، مقياس الحد الأدني للكفاءة، حجم الشركة)، إن أكثر العوامل تأثي بناءعلي ربحية الإكتتاب في تأمينات الممتلكات والمسئولية في شركات التأمين المصرية وهي (حجم الشركة، عائد الإستثمارات، نسبة القسط إلى الفائض), لابد من التركيز النوعي لعمليات التأمين، ومعدل النمو، وانتقاء الخطر، ومراقبة الخسارة.

3/ دراسة محمد علي (2006): بعنوان ضعف الوعي التأميني وأثره علي عملية الاكتئاب في سوق التأمين السوداني ، جامعة أمدرمان الإسلامية،تمثلت مشكلة الدراسة في إنه يعتبر الوعي التأميني من المشاكل الكبيرة التي تواجه شركاتالتأمين بصورة عامة والجهات المأمن عليها بصورة خاصة ، وذلك من خلال التعرف علي أهمية التأمين, وما يتم في البنود والعقود, وكيفية التعويض, وتقليل أحد الأطراف للخسارة ,وقد صاغ الباحث مشكلة الدراسة في التساؤلات الأتية ما هي المشاكل التي تواجهها شركات التأمين في عملية الإكتتاب هل ضعف الوعي التأميني يؤثر علي الإكتتاب في شركات التأمين هل يعاني شركات التأمين؟, من جهل المأمن لهم علي حقوقهم وواجباتهم؟ ما هي الأسإلب التي تتبعها شركات التأمين للتعريف وإنحفاض جهل المأمنعليهم بالتأمين؟, هدفت الدراسة إلى التعرف علي مشاكل الإكتتاب في شركات التأمين دراسة أهم المشاكل التي تواجهها شركات التأمين في عملية الإكتتاب, التعرف علي دور الوعي التأميني في عمليات الإكتتاب في شركات التأمين تأتي أهمية الدراسة من أن عملية التأمين مهمة بالنسبة للطرفين (المأمن والمأمنعليه) حيث يسعي كل من الطرفين إلى تحقيق مكاسب بالإضافة إلى تعويض خسارة, قد تنجم عن خطر ما يأمن عليه حيث أن معرفة عملاء شركات التأمين بالجوانب القانونية يسهم في تذليل الكثير من المشاكل التي قد تواجهها شركات التأمين اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها الإجراءات والشروط في عملية الإكتتاب تعتبر عامل مهم في عملية الوعي التأميني, وقد أوصت بزيادة الوعي التأميني وخصوصاَ في عمليات الإكتتاب في شركات التأمين.

4/ عبد الحميد محمود البعلي (2007) بعنوان: المنافسة التجارية بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي وأثر ذلك علي صناعة التأمين التكافلي، مؤتمر وثائق الثاني الكويت ،حيث هدف هذا البحث إلى العمل علي تأسيس نظرية المنافسة بالتطبيق علي صناعة التأمينالتعاوني التكافلي الإسلامي، وخلص إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: أن المخالفات الشرعية لحقت التأمين التجاري التقليدي بسبب حقيقته من أنه من عقد معاوضة مإلة فردية. إن المنافسة المشروعة بضوابطها الشرعية لا مانع منها في صناعة التأمين بل هي مطلوبة. أن النظم الإقتصادية الوضعية في طبيعتها وتكوينها تفرز منافسة حادة وشرسه في إطار تعظيم الثروة ورأس المال والربح. وقد أوصت الدراس لا

بد من إبراز مزايا التأمين التكافلي المستمدة من مبادئه وأحكأمه ، وأن هذه المزايا النسبية ذاتها تصلح أساسا لمزاياه التنافسية.

5/ دراسة محمد موسي إبراهيم (2017): بعنوان الوعي التأميني و أثره علي الإكتتاب في تأمين الحريق، رسالة غير منشورة، جامعة النيلين، كلية التجارة قسم التأمين، تنأول البحث أثر الوعي التأميني علي الإكتتاب في التأمين ، وتمثلت مشكلة الدراسة في ان تأمين الحريق من التأمينات المهمة والضرورية من خلال الخسارات الكبيرة التي تسببها بالممتلكات والأرواح, وومن ثم عدم الإهتمام الكافي يكون عائق كبير في سبيل النهوض بذلك التأمين, ويؤثر بالاقبال علي الإكتتاب ،هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء علي واقع صناعة التأمين في السودان ومدي أهمية إنتشار الوعي التأميني وزيادة الإكتتاب في تأمين الحريق. اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي, وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها إنحفاض مستوي الدخل يؤثر علي الإكتتاب في تأمين الحريق ، كما أوصت الدراسة بالعمل علي رفع مستوي الوعي التأميني.

6/ حنان البريجاوي الحمصي(2008م): بعنوان توزيع فائض التأمي نوأثرة علي التوسع في الخدمات التأمينية الإسلامية ، رسالة غير منشورة ، الأكاديمية العربية للعلوم المإلية والمصرفية ، دمشق ، تمثلت مشكلة الدراسة في أثر توزيع فائض التأمين علي التوسع في الخدمات التأمينية لشركات التأمين الإسلامي ودوره في إنتشار الفكر التأميني الإسلامي ،وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي. وكانت أبرز نتائج الدراسة تتمثل في: أن التأمين التكافلي لم يقدم لمشتركين (المستأمنين) الخدمة التأمينية في إطارها الشرعي الملتزم بأحكام الشرعية الإسلامية فحسب، بل قدم أيضاَ عائدا إضافيا للمستأمنين من خلال توزيع فائض التأمينوعوائد إستثماره، الأمر الذي يالشكلحافزاَ إضافياَ للإقبال علي شركات التأمين الإسلامي وتعزيز الفكر التكافلي الإسلامي . إن فائض التأمينبحسب مبدأ التكافل هو الزيادة في التحصيل وليس الربح ، هو ملك خاص للمستأمنين لا للشركة التي حصلت علي اجرتها بصفتها مديرة لعمليات التأمين (وكالة بأجر) بالإضافة إلى حصتها من الربح مقابل قيامها بإستثمار أموال هيئة المشتركين (شريك مضارب). وقد أوصت الدراسة بانه لا بد من توزيع الفائض علي حملة الوثائق في التأمين التكافلي حتي يعمل علي تخفيض تكلفة التأمين بالنسبة للمشترك ، فعندما يقع الخطر المأمنعليه يستحق المستأمن مبلغ تعويض, وعند عدم حصول الخطر يحصل المستأمن ملبغ الفائض التأميني.

7/ **دراسة هيثم محمد حيدر(2009):** بعنوان فائض التأمينفي شركات التأمين الإسلامي ، ملتقي التأمينالتعاوني الرياض, تطرق هذا البحث في مشكلته إلى تحديد مفهوم كل من إجمإلى وصافي الفائض التأميني, كما بين كيفية ترحيل وتوزيع الفائض التأميني، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي ، ومن بين ما خلص إلىه الباحث من نتائج وتوصيات الآتي: تحديد سقف أدني لمبلغ فائض التأمين، وما قل عن ذلك فيبقي في حساب هيئة المشتركين (حملة الوثائق) . التأكد علي أن مصاريف ونفقات الإستثمارات التي تخص حساب هيئة المؤسسين (حملة الأسهم) تخصم من حسابهم ، وإذا كان الإستثمارات مشترك بين حساب حملة الأسهم وحملة الوثائق فالنفقات توزع بينهما ، كما أنه لابد أن يشارك حساب حملة الأسهم في جزء من النفقات الإدارية; لأنه ينتفع منهما بشكلمباشر .

10/ دراسة شعبان البرواري(2011م) : تتمثل المشكلة في ما إذا كان الفائض ناتجاً من عمليات اكتتاب (أي من إدارة عمليات التأمين) أم من إستثمار أقساط التأمين أم من كلا النوعين ، فإذا كان الفائض ناتجاً من إستثمار أقساط التأمين فإن الشركة المديرة قد حصلت علي نسبة من الارباح مضاربة أو وكالة بالإستثمارات ، لذا فلا يحق لها ان تحصل علي أي نسبة من الفائض حتي وإن كان كحافذ للموظفين كما هو الحال لدي بعض شركات التكافل أما الفائض الإكتتابي أي الناتج من عمليات اكتتاب فهو ملك للمشتركين .

11/ **دراسة أحمد محمد السعيد (2011)**:بعنوان تطبيقات التصرف في الفائض التأميني، وقدمت الدراسة ثلاثة صور لتوزيع فائض التأمينالتعاوني وهي :

(أ) ان يتم التوزيع حسب العقد بين شركة التأمين والمشترك.

(ب) ان يتم التوزيع بالإطفاء أو فائض.

(ج) ان يتم التوزيع بالرصد. في الصورة الأولي يتم الإلتزام بشرط العقد أم التوزيع بالإطفاء المقصود به هو إطفاء خسارة سنة مإلة من فائض سنة مإلة أخري : لما كان العقد مبنياً علي أساس الإلتزاموالتبرع, وقبول حملة الوثائق الشروط التي وافقوا عليها في عقد التكافل فلا مانع شرعاً من الإتفاق علي إطفاء خسارة أي سنة من فائض السنة أو السنوات المإلةالأتية لتلك السنة; لأن ذلك هو مقتضي التعاون بين حملة الوثائق سواء من بقي منهم متعاملاً أو من لم يستمر بالتعامل مع الشركة, أما الرصد فقد يتم بطريقتين هما رصد الفائض التأمين في صندوق خاص يسمي صندوق المخاطر

عند من لا يري جواز توزيع الفائض علي حملة الوثائق علي اساس ان قسط التأمين المدفوع من المشترك كله هبة ، ولايجوز الرجوع بشئ من الهبة; لأنها خرجت من ملك صاحبها، أو رصد فائض التأمينفي حساب خاص بصفة احتياطيات فنية خاصة للسنوات الأولي من عمر الشركة عن من يري جواز توزيع الفائض علي حملة الوثائق والاحتياطيات متنوعةوتحكمها قواعد محاسبية وفنية وتعليمات جهاز رقابة الشركات والسياسة المالية للدولة .

12/ دراسة بهاء الدين الطيب (2011):بعنوان ضعف الوعي التأميني في زيادة مشاكل الإكتتاب ومطالبات التأمين، رسالة غير منشورة ، جامعة الأمأم الهادي، تتمثل مشكلة الدراسة في الاتي هناك اخطار تواجه شركات التأمين في عملية الإكتتاب وومن ثم وضع سياسات تقلل من تلك الأخطار في بعض تأمينات الحوادث الشخصية تحدث بعض المشاكل خاصة في حالة الاصابات والعجز لذا يكون في حاجة إلى المحامين والمختصين والأطباء لتقدير العجز والأصابة والبت في التعويض ، تواجه شركات التأمين مشاكل في العقود بسبب السياسات التي تضعها هيئة الرقابة علي شركات التأمين ، هل هنالك مشاكل في سوق التأمين السوداني؟, هدفت الدراسة إلى التعرف علي الإكتتاب في شركات التأمين, التعرف علي المبادئ وضعها المشرع لتحكم العلاقة بين طرفي العقد أي بعد صدور الوثيقة حتي يؤدي التأمين دوره في خدمة الفرد والمجتمع, التعرف علي الأخطار الناتجة من عقود التأمين ودراسة متطلبات التأمين.اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, وتوصلت إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها: الموافقة علي طلبات التأمين, لا تتم تلقائيا وانما يخضع طلب التأمين للدراسة من قبل دائرة أو قسم الإصدار لمعرفة طبيعة الخطر المأمن ضده . ضرورة التعرف علي الاشكإلبات التي تواجه عملية الإكتتاب وذلك من خلال دراسة جدوي مستفيضة.

13/ دراسة أحمد كمال عباس (2012): بعنوان فائض التأميني وطرق توزيعه في شركات التأمين الإسلامية"، رسالة غير منشورة ، جامعة إلبرموك، الأردن., تمثلت المشكلة في توضيح المقصود بفائض التأمينفي شركات التأمين الإسلامية والتعرف علي طرق توزيعه، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي ، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات منها: بيان التكييف الفقهي للفائض, وذلك علي أساس الإلتزام بالتبرع والوقف وهبة الثواب والنهد، وبيان دور هيئة الرقابة الشرعية في معالجة الفائض، وأن الفائض حق خالص للمشتركين ويوزع عليهم، ويجوز أخذ جزء منه لدعم الإحتياطيات

والمخصصات، ويوصي الباحث بأخذ جزء من فائض التأمين من كل سنة, وذلك للسنوات المستقبلية التي يحدث فيها عجزاً تأمينياً.

14/ عبدالله محمد عبدالله (2015م) بعنوان: سياسة الإكتتاب وأثرها علي شركات التأمين، مجلة كلية التجارة العلمية، جامعة النيلين، الخرطوم، العدد(1) والمجلد(1) ، تناولت الدراسة سياسة الإكتتاب وتأثيرها علي سياسات التأمين, وهدفت إلى التعرف علي الإكتتاب والعوامل المؤثرة فيه, وذلك في سوق التأمين السوداني, وقياس أثر الإكتتاب علي الملاءة المالية في شركات التأمين السودانية, استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها بعض شركات التأمين السودانية تستخدم سياسات متساهلة في الإكتتاب, ويظهر ذلك في أنها تتحمل أخار أكبر لطاقتها الاستيعابية . علي شركات التأمين السودانية استخدام سياسات اكتتابيه رشيدة حتي يكون لها أثر إيجابي علي ملاءتها المالية.

15/ دراسة شريف آدم (2015) بعنوان: تسعير خدمات التأمين وأثره علي الإكتتاب في شركات التأمين، بحث غير منشور في التأمين ، جامعة النيلين، تمثلت مشكلة البحث في أثر استراتيجية تسعير خدمات التأمين في علي الإكتتاب في الأخطار في شركات التأمين السودانية بالتركيز علي التأمينات العامة؟ هل توجد علاقة بين تسعير خدمات التأمين والإكتتاب في الأخطار؟ ماهي النماذج المستخدمة في سوق التأمين السوداني؟ هل يمكن حصر وتسجيل عناصر تكلفة التأمين الفعلية قبل تحديد سعر التأمين, هدف البحث إلى تحديد أثر تسعير خدمات التأمين علي الإكتتاب في شركات التأمين كما يهدف إلى ايجاد العلاقة بين التسعير فيخدمات التأمين والإكتتاب في الأخطار. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, و توصلت الدراسة إلى نتائج وتوصيات منها: إعتماد شركات التأمين علي التنبؤ بإعتماد العملاء من الخدمة التأمينية، خلل في استخدام الأبعاد الجديدة والمتغيرة لتكنولوجيا الانترنت في تسويق المنتجات التأمينية,إعطاء الأولوية المطلقة لسعر التأمين و قسط التأمين بغض النظر عن سمعة شركة التأمين أو صورة الخدمة التأمينية المأداة أو برنامج التأمين الذي يفي بإعتماد طالب التأمين.

17 / دراسة فارس الطيب محمد عثمان(2016) بعنوان: دور التحليل الإستراتيجي للتكإليف في تخفيض تكلفة الأنشطة لدعم الميزة التنافسية، رسالة دكتوراه في والمحاسبة، جامعة النيلين ،كلية

الدراسات العليا، تمثلت مشكلة الدراسة في بيان أدوات التحليل الإستراتيجي لتكإلف في تخفيض تكإلف الأنشطة, وكذلك دورها في دعم الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية, وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي, ومن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إلها الدراسة ما يأتي :أن تطبيق التحليل الإستراتيجي للتكإلف يؤدي إلى دعم الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية. ضرورة تبني أدوات التحليل الإستراتيجي للتكإلف في الشركات الصناعية التي تواجه منافسة عإلة.

18/ دراسة علي محمد علي محمد (2017) بعنوان : دور إسلوب القياس المرجعي في إدارة التكلفة الإستراتيجية لمنتجات ودعم الميزة التنافسية ، رسالة دكتوراه في والمحاسبة، جامعة النيلين ،كلية الدراسات العليا، تمثلت مشكلة الدراسة في ما هو دور إسلوب القياس المرجعي في إدارة تكلفة المنتجات ودعم الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية؟ ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إن إسلوب القياس المرجعي يؤثر علي تحقيق الريادة التكإلفية, وزيادة جودة المنتجات كما يؤثر علي تسعير المنتجات, والإبداع والإبتكار في المنتجات وتسليم المنتج , ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة إدراك محاسبي التكإلف والمدراء المإلين والإداريين بأهمية إسلوب القياس المرجعي لتحقيق أهداف خفض التكلفة إلى مستوي أقل من المنافسين, وزيادة الجودة بتقديم منتج متميز.

19/ دراسة طارق قندور (2018م) بعنوان : المنافسة التأمينية علي أساس الوساطة التسويقية ، تمثلت مشكلة الدراسة في دور التطور الحاصل في حجم إنتاج أقساط التأمين المكتتبة من طرف الوسطاء، علي غرار نمو عدد الوكلاء العامون والسمارة وصيرفة التأمين خلال المدة الزمنية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت إلى من نتائج وتوصيات، نذكر منها : يتوقع زيادة عدد بالجزائر، مع اتجاه شركات التأمين إلى التعاقد مع البنوك لدمج محافظهم، بما يساعدها علي النجاح في مخاطبة شريحة كبيرة من الزبائن، إذ تعدبن وكالتأمين أحد الحلول التي تسهم في توسيع الأسواق. تنويع قنوات توزيع المنتجات التأمينية من خلال الشبكة البنكية الوطنية، التي تعد من أهم الأهداف التي تموضعها لتدعيم ثقة المأمنين.

ثانياً: الدراسات المحلية :

20/ دراسة ميادة رشيد (2014م): بعنوان الإكتتاب في شركات التأمين وأثره علي التنمية الإقتصادية في العراق ، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد (29)، تكمن مشكلة البحث في وجود عدد من المعوقات التي تواجه شركات التأمين الوطنية والعراقية في العراق منها، غياب الوعي التأميني لدي المواطنين، انعدام الإستقرار علي الصعيدين الأمني والاقتصادي، غياب القوانين والتشريعات اللازمة للنهوض بقطاع التأمين إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم، وهذا أثر علي كفاءة تشغيل الموارد المالة, كل هذه المشاكل جعلت قطاع التأمين من القطاعات الخاملة في البلد, وذلك لعدم استيعاب دور تلك الشركات, وعملها محدد في بورصات التأمين الإجبارية لبعض منتسبي الدوائر. اعتمد البحث علي إسلوب الاستقراء والتحليل الاقتصادي ، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها:أسهمت شركت االتأمين الوطنية والعراقية بتوفير فرص عمل، أي كان لها دور فعال في خفض معدل البطالة, ومن ثم تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال أمتصاص قوة العمل العاطلة، فضلاً عن اسهأمها في تمويل العديد من المشاريع الإقتصادية منعدم, وتشجيع القروض من المصارف التي لا تتردد في منحها كقروض خوفاً تسديدها بعد وفاة الشخص المقترض. تمتلك شركت االتأمين الوطنية والعراقية استثمارات فعالة في المجالات الإستثماراتية الصناعية، والتجارية، والسياحية، وهذا بدوره يسهم في برامج التنمية، وأن شركات التأمين تبذل كل جهودها للمساهمة في الأنشطة الإستثماراتية في مجالات الاقتصاد كافة, لو توفرت لها الأمكانيات الملائمة لتحسين مستوي عملائها. العمل علي تسهيل الإجراءات اللازمة لتسوية التعويضات وتطبيق اتفاقية التعويض المباشر، والإشتراطات علي الدوائر المختصة إجراء التأمين لدي شركات التأمين المسجلة والمجازة من ديوان التأمين العراقي، وفرض غرأمات مالة وغير مالة عند مخالفة شروط التأمين, الاهتمأم برفع المستوي التعليمي للعاملين في مجال التأمين, لغرض تنمية صناعة التأمين من خلال الإلمام الكامل بعلوم التأمين والاقتصاد والإحصائيات والحسابات، عن علوم الهندسة والتكنولوجيا لمتابعة الأخطار الصناعية الحديثة.

21/ **دراسة أمل حسن علوان وآخرون (د.ت)** : بعنوان واقع الإكتتاب بالتأمين من خطر الحريق (دراسة مقارنة في شركتي التأمين الوطنية والعراقية العامة) ، مجلة كلية التراث الجامعة العدد (20) ، تتمثل مشكلة البحث في الآتي: محدودية عدد وثائق التأمين من الحريق الصادرة عن شركتي التأمين

الوطنية والعراقية العامة علي الرغم من إختلاف سياساتها الإكتتابية بهذه المحفظة، قياسا بأعداد المنشآت الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة, العاملة في السوق العراقية, تزايد حجم التعويضَات التي دفعتها الشركتان عن أضرار حوادث الحريق المغطاة تأمينياَ خلال فترة البحث, الأمر الذي جعل محفظة التأمين من خطر الحريق من المحافظ الضعيفة ضمن عمل الشركتين. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي ، وقد توصلت إلى عدد من النتائج والتوصيات أهمها : تزايد أقساط التأمين من الحريق في شركتي التأمين الوطنية والعراقية العامة خلال فترة البحث مع ملاحظة أن هذه الزيادة لم تأت من إرتفاعات ملحوظة في عدد الوثائق الصادرة بل هي تأتي من ارتفاع أرقام الممتلكات والمخازن ومبالغ تأمينها. توجد علاقة ارتباط إحصائي معنوي قوية بين الأقساط المكتتب بها ولا توجد علاقة ارتباط إحصائي معنوي بين التعويضَات المدفوعة في التأمين علي الممتلكات من خطر الحريق في شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية العامة خلال فترة البحث. الإهتمأم بتطوير

السياسات التسويقية بطرق اكتوارية علمية تسهم في تحسين الأداء ومن خلال البرامج الترويجية والإعلانية عبر المواقع الإلكترونية وفي القنوات المقروءة والمسموعة والمرئية, وعقد لقاءات وندوات مباشرة مع إدارات المنشآت الخدمية والصناعية والتجارية الكبيرة لإيصال المعلومات الوافية عن المنتجات التي تتناسب مع إحتياجاتها العملية مع ضرورة أيضاَح استرتيجية عمل الشركة لكل المستويات الإدارية والمراجعة الدقيقة لخطط التنفيذ بما يؤدي إلى زيادة المبيعات والأرباح والتركيز علي تدريب وتطوير الملكات الفنية والبيعية والساندة في قسم الإنتاج وتنمية قدرات مقدمي الخدمة التأمينية بإكسابهم مهارات تسويقية وإنتاجية من خلال برأمجو دورات التدريب المتخصصة لتعزيز قدرة الشركة لمواجهة التعامل مع السوق المفتوحة.

22/ **دراسة المسعودي إبراهيم،**(2015) بعنوان : تحليل مؤشرات النشاط والربحية لشركتي التأمين العراقية والوطنية لتشخيص قدرتها علي تغطية المخاطر التي تتعرض لها، وتقييم كفاءة استخدام أصولها، وتحديد قدرتها في توليد الأرباح من الأنشطة التأمينية. وتمثلت مشكلة الدراسة في ماهية المؤشرات الربحية في الشركة العراقية للتأمين؟, استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت إلى عدد من النتائج والتوصيات منها :عدم وجود فروق في مؤشرات النشاط والربحية بالشكل العام بين الشركتين، ووجود بعض الفروق المعنوية علي مستوي المؤشرات الفرعية للنشاط والربحية,

ضرورة التعامل بكفاءة مع عناصر تكإلف نشاط التأمين لتعظيم معدل فائض النشاط التأميني، وذلك باستخدام أسإلب ناجحة في تسويق الخدمات التأمينية.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية :

23/ دراسة (Jalloul 2013)

Jalloul, Attia Muhammad, "Estimation of loss rates in property and liability insuranceUsing the empirical Bayesian analysis method applied to the Egyptian market, the Arab JournalAdministration, Arab Administrative Development Organization

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل عن الإسلوب الأمثل لسياسة الإكتتتاب في تقدير العلاقة بين هامش الربح في شركات التأمين المصرية, و هدفت إلى استخدام الإسلوب البييزي التجريبي في تقدير هامش ربح معدلات الإكتتاب لتأمين الممتلكات وعلاقتة بقوة المنافسة بين شركات التأمين في مصر, وقد توصلت الدراسة إلى أن معدلات الخسارة المحققة والمتوقعة قد جاءت في المدي المقبول لها في فروع تأمين الحريق, والنقل البحري والحوادث والنقل البري، وهو ما يشير إلى سلامة سياسات الإكتتاب والتسعير المتبعة في هذه الشركات, وتوصلت الدراسة أيضاإلى أن معدلات الخسارة المتوقعة والمحققة قد جاءت في المدي غير المقبول لها في فرع التأمين الطبي. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل علي تعديل سياسة الإكتتاب والتسعير المتبعة في فرع التأمين الطبي, واستخدام إسلوب التحليل البييزي لتقدير معدلات الخسارة المتوقعة مستقبلاً, نظرا لأنه يساعد علي تقليص الفروق بين قيمة المعلمة الأصلية والمقدرة إلى أقل ما يمكن.

24/ دراسة(Akotey) 2010م بعنوان " The Financial Performance Of Life Insurance Companies In Ghana . تمثلت مشكلة الدراسة إلى معرفة الأداء المإلى لشركات التأمين علي الحياة واستكشاف العلاقة بين محاور الربحية الثلاثة لشركات التأمين, وهي إيرادات الإستثمارات، الأرباح والإكتتاب العام, وقداستخدمت المنهج التحليلي الوصفي, وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن إجمإلى الأقساط المكتتبة لديها علاقة ايجابية مع المبيعات وربحية شركات التأمين، أما علاقتها بدخل الإستثمارات فسجلت نسب سلبية. وتبين أن هنالك علاقة تكاملية بين أرباح وإيرادات الإستثمارات, لابد من تعزيز الربحية الإجمإلية لشركات التأمين علي الحياة .

25/ دراسة,Li-Hua (2006):

Lai, Li-Hua, (2006), Underwriting profit margin of P/L insurance in the fuzzy-ICAPM, Geneva Risk and Insurance.

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل حول الحدود الدنيا والقصوي والتوقعات وقيم الانحرافات لمتغير ربح الإكتتاب, هدفت إلى دراسة ربح الإكتتاب في التأمينات الممتلكات والمسئولية، وقد تنأولت الدراسة بالتحليل حوادث السيارات والحريق والمسئولية. واعتمدت الدراسة علي سلسلة زمنيه مكونة من عشر سنوات، لأحد شركات التأمين في تايوان، وقد توصل من خلال تطبيق النموذج إلى الحدود الدنيا والقصوي والتوقعات وقيم الانحرافات لمتغير ربح الإكتتاب. واستخدم الباحثان عوامل زوم للتنبؤ بقيم هامش ربح الإكتتاب. وقد أظهرت النتائج أيضاَ أن قيمة المخاطر المنتظمة كبيرة علي الرغم من أن رفعة الإكتتابالمإلة للتأمين في ظل نماذج (Fuzzy) ، تكون أقل من نظيرتها في نماذج (Crisp) .

26/ دراسة(Kerman,2012م)

Kerman, T. T. (2012) impact of capacity level on reinsurance and cat bond markets. A thesis submitted to the graduate school of applied mathematics of Middle East technical university. in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of science in actuarial sciences.

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة التكامل بين الإكتتاب والإستثمارات. والتي هدفت إلى قياس مدي التكأمل بين كل من ربح الإكتتاب ودخل الإستثمارات. حيث تناولت الدراسة تأمينات الممتلكات والمسئولية, وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين كل من ربح الإكتتاب ودخل الإستثمارات. وقد أوصي الباحثان شركات التأمين بضرورة النظر لوظيفة الإكتتاب في التأمين كوظيفة هدفها الأساس نقل أو تحويل الخطر، وليس كمصدر دخل للشركة, وكسب المزيد من الوثائق فقط, وذلك بهدف تقوية درجة الإرتباط بين كل من ربح الإكتتاب ودخل الإستثمارات.

27/ دراسة (Barniv,1995):

Barniv, Ran, Abraham Mehrez and Frederick Schroath,(1995),A Single Period Model for Optimal Underwriting Profit, Journal of Insurance Issues

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل عن كيفية تعظيم ربح الإكتتاب, وهدفت إلى التعرف علي تصميم نموذج للتعامل مع فرع تأميني وأحد لتعظيم قيمة ربح الإكتتاب ، ويعكس لحظة زمنية معينة. وذلك مع الأخذ في الإعتبار أن دالة الهدف يتم التعبير عنها لتعكس ربح الإكتتاب، وهي تأخذ الشكلدالة غير خطية محدبة، في ظل مجموعة من القيود الخطية، والتي تعكس كل من محددات النموذج مثل الأقساط والمطالبات المتكبدة والمصروفات والعمولات، وهي تمثل المتغيرات التشغيلية للنموذج والمؤثرة علي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي يعتمد عليها في تقدير قيمة ربح الإكتتاب, واعتمد اشتقاق النموذج علي بيانات قطاع تأمينات الممتلكات والمسئولية. وقد توصلت الدراسة إلى نموذج رياضي يعظم قيمة ربح الإكتتاب كدالة غير خطية، مع الأخذ في الإعتبار القيمة المتوقعة والتباين لتوزيع أرباح الإكتتاب, كما توصلت الدراسة أيضاإلى الحدود الدنيا والقصوي المتوقعة لربح الإكتتاب والتي يمكن من خلالها بناءأسعارالتأمين بما يحقق العدالة بين كل من المأمن وحملة الوثائق .

28/ دراسة (Calandro,2005)

Calandro, Joseph. Robert Flynn,(2005), Premium growth, underwriting return and segment analysis, Measuring Business Excellence

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هنالك تأثير مجموعة من المخاطر علي معدلات نمو الأقساط، ونتائج أعمال الشركة، ولعل أهم هذه المخاطر "الفارق الزمني بين توقيت تحصيل الأقساط وسداد المطالبات"، و"درجة التنافسية بين الشركات بالسوق". وقد هدفت هذه الدراسة إلى محأولة التوصل لقياس جميع هذه المخاطر، ويمكن للشركات أن تضعه نصب أعينها كهدف استراتيجي, وقد تمكنت الدراسة من قياس عائد الإكتتاب وذلك بغية تخفيض خسائر الإكتتاب, وتوصلت الدراسة إلىأن القياس يعكس الفروق البينية بين الشركات المكونة لقطاع التأمين بالسوق إعتماداً علي مقياس عائد الإكتتاب، وذلك علي مستوي كل فرع تأميني كل علي حده. وبذلك تكون الدراسة قد عالجت أوجه القصور التي صاحبت أغلب أدوات التحليل الاستراتيجي المستخدمة في تقييم ربحية قطاع التأمين، كون أغلبها يتسم

بعدم الدقة، وزيادة عدد المتغيرات المؤثرة عليه، سواء المتغيرات المرتبطة بقطاع التأمين، أو التي تعكس الوضع الاقتصادي للسوق ككل.

التعليق علي الدراسات السابقة :

يلحظ أن الدراسات السابقة التي أجريت في بلدان عربية وأجنبية مختلفة، تناولت في معظمها سياسية الإكتتاب في شركات التأمين. وأيضاً تحدثت عن تقويم أثر إعادة التأمين علي إدارةالأخطار المكتتبة لدي شركات التأمين المباشرة, وكذلك تحدثت عن أثر فائض التأمين علي القدرة التنافسية بين شركات التأمين التكافلي, وشركات التأمين العامة، وأثرة علي التوسع في الخدمات التأمينية ، وعن الفكر المحاسبي لتلك الشركات وإطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، وعن الوساطة التسويقية. وعدد من الدراسات السابقة, قد أكدتعليأهميةتوزيعفائضالتأمين, و وضحت كيفية التصرف فيه, وكذلك كيفية حساباته,. وقد تناولت أيضاً هذه الدراسة السابقة دراسة وتحليل التأمين ونقص المنتجين المتخصصين في تسويق الخدمات التأمينية, وإهمال شركات التأمين في الإسراع في إصدار وثيقة التأمين وتسوية المطالبات وكذلك تناولت الدراسات واقع التأمين من حيث الجوانب الإقتصادية، بحيث أن عدم الوعي بأهمية التأمين له أثر بالغ علي عملية الإكتتاب في التأمين، و أن التأمين يؤثر سلباً علي الاقتصاد ، وأيضاً تطرقت الدراسات إلى اي درجة مساهمة دخول شركات التأمين في تطوير توعية الخدمة و المبادئ التي وضعها المشرع للحكم علي العلاقة بين طرفي العقد أي بعد صدور الوثيقة حتي يؤدي التأمين دوره في خدمة الفرد والمجتمع, وكذلك نجد أن الدراسات السابقة تطرقت لموضوع قلة الوعي التأميني. وتمثلت الفجوة التي لم تتطرق لها الدراسات السابقة في معرفة أسباب نقص الوعي التأميني ومعرفة الأسإلبب المستخدمة لنشر الوعي التأميني.

ونجد أن هذه الدراسة تتناول الموضوع من وجه نظر محددة, وهي الدور الوسيط للإكتتاب في أثر توزيع فائض التأمين علي قوة المنافسة بين شركات التأمين العراقية. محاولة من الدارسة لإثبات أهمية التأمين, وأهمية أثر توزيع فائض التأمين علي ثبات منافسة الشركات في سوق التأمين العراقي، وقد اتفقت هذه الدراسة مع جميع الدراسات السابقة في اتخاذها للمنهج الوصفي التحليلي .

مجالات الإستفادة من الدراسات السابقة:

أهم المجالات التي استفادت منها هذه الدراسة مما ذكر آنفاً من دراسات سابقة هي:

1. معرفة المصادر والكتب والبحوث والرسائل والأطروحات التي لم يتسنَّ للباحثة معرفتها والاطلاع عليها من قبل.
2. الدراسات السابقة ساعدت علي وضع ورسم الإطار النظري لهذة الدراسة.
3. ساعدت الدراسات السابقة علي وضع منهجية كاملة وواضحة بصياغة المشكلة وأهداف الدراسة وفرضياتها بوضوح ومعرفة الغرض من هذه الدراسة.
4. صياغة أنموذج للدراسة حددت الدارسةأهم مؤشراتها المستقلة والوسيطة والتابعة بوضوح.
5. تعرفت الدارسةعلي الأسإلبب الكمية في بناء النماذج القياسية وتقديرها وتحليل النتائج واختبار الفرضيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول: حجم الإكتتاب

المبحث الثاني: فائض التأمين

المبحث الثالث: قوة المنافسة

المبحث الأول: حجم الإكتتاب

تمهيد :

علي الرغم من وجود العديد من الوظائف والعمليات الأخري في التأمين مثل المبيعات والإستثماراتوالمحاسبة والنواحي القانونية والعديد من المهام والعمليات الإدارية الأخري، إلا أن جميع هذه الوظائف والأعمال موجودة في الصناعات الأخري ولكن وظيفتي الإكتتاب والتعويضَات هما من الخصائص المميزة والفريدة في صناعة التأمين فالإكتتاب يبدأ قبل أن يبدأ التأمين أي (قبل صدور الوثيقة) والتعويضَات بعد أن يحدث الحادث أي (بعد تحقق الخطر) .

وتمثل عملية الإكتتاب أهم وأخطر وظيفة وتعتمد عملية الإكتتاب عند وضع السعر علي البيانات الاكتوارية لذلك يري العديد من خبراء التأمين أن الإكتتاب ليس فقط جزء من التأمين بل هو التأمين ذاته فبدون الإكتتاب لا يكون هنالك تأمينأي هو العملية الإجرائية للتأمين(أحمد، 2003 ، ص 193).

وتعتبر عملية الإكتتاب في مجال التأمين من أهم الوظائف بل هي سر نجاح الشركة أو فشلها ; لأن أي خطأ في قبول الأخطار كان من المفترض رفضها أو تقييم الخطر بدرجة أقل من الحقيقة سوف يؤدي إلى عدم كفاية الأقساط المحصلة عن تغطية التعويضَات المدفوعة ويستخدم مصطلح الإكتتاب للتعبير عن صدور وثيقة التأمين بواسطة شركة التأمين، ويطلق علي الخطر الذي تم قبوله من جانب شركة التأمين الخطر المكتتب فيه أما الموظف المختص بعملية الإكتتاب يطلق علية المكتتب(فؤاد النصاري ، 1992 ، ص 163).

تعريف الإكتتاب :

فقد عرفه مجموعة من كتاب التأمين نذكر منها علي سبيل المثال :

يري : crane.G Frederick أن عملية الإكتتاب هي عملية تحديد لماهية الأخطار التي يجب قبولها, وكيفية التأمين عليها ، حيث يتولاها أشخاص في شركة التأمين يطلق عليهم مكتتبي التأمين يقومون باستلام طلبات التأمين من منتجي الشركة وفحصها وإعطاء قرار بقبول التأمين علي الأخطار أو عدمه.

ويري السيد عبد المطلب ، أن مفهوم الإكتتاب يقتصر علي تلك العمليات المتعلقة بقبول أو رفض طلبات التأمين ويضيف الأخطار المقبولة تمهيداً لتحديد السعر الخاص بها وكذلك تحديد مدة التغطية التي يمكن قبولها دون تعريض المركز المإلى لشركة التأمين للخطورة. (سلامة عبد الله ،1974م، ص 5)

مفهوم الإكتتاب:

يشار إلى سياسة الإكتتاب في بعض الأحيان بفلسفة الإكتتاب التي تتبعها الشركة والتي يتم الإعتماد عليها عند صنع القرار سواء بالنسبة للخطر الفردي أو للفرع أو الشركة ككل, وتشمل عملية الإكتتاب مجموعة من الخطوات تتمثل في تجميع المعلومات وتقدير الخطر وتحديد البدايل واختيار أفضلها والتنفيذ والمتابعة(أحمد، ص 203).

في بداية العهد بالتأمين كانت عملية الإكتتاب في الأخطار هي النشاط الأساس في أي شركة تأمين, وكان يندرج تحتها العديد من عمليات التأمين الأخري, فكان المكتتب هو الذي يقوم بالإتصال بالأفراد لإقناعهم بالتأمين وبعد أن يحصل علي طلباتهم يقوم بفحص وتقييم الأخطار ثم يقرر بعد ذلك ما إذا كان يقبل التأمين علي هذه الأخطار أم يرفض, ويحدد شروط القبول في حالة القبول يقوم بتحديد وتحصيل الأقساط كما يدخل ضمن اختصاصاته تسوية المطالبات والتوصل إلى قيم المطالبات في حالة تحقق الخطر(السيد 1986م ، ص392).

يري سلامة عبد الله أن عملية الإكتتاب يقصد بها دراسة وفحص الأخطار في شركات التأمين بقصد قبولها أو رفضها وتتم عملية الإكتتاب عن طريق فحص الطلبات المقدمة, وذلك بغرض الوصول إلى فكرة صحيحة عن الخطر الذي قبل التأمين عليه(سلامة 1974م ، ص 193).

بينما يري (Frederick. Crane) أن عملية الإكتتاب هي عملية تحديد الأخطار التي يجب قبولها وكيفية التأمين عليها حيث يتولاها أشخاص في شركة التأمين, ويطلق عليهم مكتتبي التأمين يقومون بإستلام طلبات التأمين من منتجي الشركة, وحالة القبول يقوموا بتحديد الأسعار الملائمة في الأخطار المقبولة حسب درجة خطورتها.

يري (rejda) أن الإكتتاب ينقسم إلى عملية اختيار وتصنيف طلبات التأمين, والهدف الأساس من عملية الإكتتاب هو التوصل إلى محفظة أعمال مريحة والمكتتب هو الشخص الذي يقرر قبول أو

رفض طلبات التأمين, يبذل قصاري جهده في اختيار أنواع معينة من طلبات التأمين ويرفض البعض الأخر للحصول علي محفظة مريحة من الأخطار المقابلة للتأمين (عباس ، 19998، ص115).

بينما يري البعض أن عملية الإكتتاب هي تحديد لطلبات التأمين التي تكون ملائمة للتغطية والتأمين ولذا فإن شركات التأمين عادة ترفض بعض طلبات التأمين وتقليل البعض الأخر، ويكون القرض من الإكتتاب هو التحكم في الإختيار العكسي وتجميع المأمن لهم في مجموعات بحيث تكون الخسائر المحتملة متجانسة حيث أنه عندما تكون الخسائر المحتملة متجانسة فإنه يتم دفع الأقساط للمجموعة ككل. (frederick. 1984. p. 413).

وتري الدارسةأن عملية اختيار الأخطار ليس الغرض منها تجنب الإكتتاب من الأخطار الرديئة فقط بل الهدف منها زيادة حجم العمليات التأمينية التي تقوم بها شركة التأمين عن طريق الاختيار الملائم للأخطار.

المكتتب:

هو الشخص المتخصص الذي يتولي عملية استثمار أموال حملة الأسهم من خلال قبول أو رفض الأخطار, وذلك لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للمأمن(George P. 564).

أصل تسمية المكتتب:

في نهاية القرن السابع عشر كان هنالك مجموعة من الأفراد الذين يقومون بتنظيم الرحلات أو الإستثمار, وكان هؤلاء الأفراد يجتمعون في مقصي لويدز واعتادوا التردد لتبادل عقود التأمين ضد أخطار البحر, وظهر هنا إعداد المذكرات أو المكاتبات للرحلات البحرية يسجل فيها البيانات الخاصة بالسفينة وأسماء الأفراد ومقدار التزامهم عند أي خسارة تحدث ومن هنا أطلق عليهم إسم المأمنيين المكتتبين(عباس ، 1998م،ص 126) .

أهمية الإكتتاب:

يحاول البعض التقليل من أهمية عملية الإكتتاب في شركة التأمين مستندين في ذلك إلى أن أسعارالتأمين أيا كانت نوعه يتم تحديدها علي أساس متوسط قيم المطالبات الناشئة من تحقيق الخطر والمصروفات التي تواجهها شركة التأمين في سبيل قيامها بأعمالها.

وعلي ذلك فإنهم يرون أنه يمكن لشركة التأمين أن تقبل كآفة الأخطار المعروضة عليها وأن نحدد السعر بما يتناسب مع التعويضاَت والمصروفات المتوقعة وبذلك ستكون الأقساط المتحصل عليها كافية لتغطية كآفة النفقات الفعلية طالما كانت توقعاتها دقيقة ولم يحدث أي انحراف غير مواتي بين المعدلات المتوقعة التي حسبت علي أساسها أقساط التأمين والمعدلات التي تحققت فعلاً (السيد ، 395).

ولكن في الواقع العملي فإن تطبيق ذلك يؤدي إلى إرتفاع أسعارالتأمين إرتفاعاً كبيراً ليتناسب مع معدلات تحقيق الأخطار والتي سوف تحدث في غياب عملية فحص وانتقاء الأخطار من جانب الشركة, ويرجع ذلك إلى أن عملية شراء التأمين تمثل عملاً اختيارياً من جانب الأفراد، ولذلك فإنهم يسعون وراء مصالحهم الخاصة, ولذا فإن المستأمنين لن يمثلوا عينة عشوائية من المجتمع, وإنما ستزيد نسبة الأخطار الرديئة بينهم بكثير عن تلك الخاصة بالمجتمع, مما ينعكس أثرها علي معدلات تحقيق الخطر ومن ثم علي أسعارالتأمين، ومع كل زيادة ليتناسب مع معدلات تحقق الخطر يؤدي ذلك إلى خروج أصحابالأخطار الجيدة من النظام(عبدالفتاح، 1997 ، ص 22).

وتري الدارسةأن وظيفة الإكتتاب من أهم واعقد الوظائف الفنية في شركات التأمين, ولذلك لا تعمد الشركة هذه العملية إلى الأشخاص خارج الشركة, وإنما تتولي القيام بها وبمعرفة وظيفتها في الوقت الذي يمكن أن تعتمد فيه شركة التأمين علي مكاتب متخصصة في مجلات التسعير والإستثمارات والتسويق وتسوية المطالبات، فإنها دائما ما تحتفظ بعمليات الإكتتابداخل الشركة وتقصرها علي أؤلئك الأفراد المتخصصين ذوي الخبرة العالية.

ولما كان قطاع التأمين من القطاعات الحساسة للمتغيرات التقديرية والمالية والإقتصادية، لذا يقتضي الأمر من شركات التأمين أن تكون كل اكتتاباتها سليمة وأسعارها عادلة وموائمة للأخطار حتي تستطيع أن تحتل مركز تنافس سواء علي المستوي المحلي أو العالمي بالقدر الذي يكفل لها المساهمة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية(عبد الحليم ، 1993 ، ص 123).

أهداف عملية الإكتتاب:

الهدف الأساس من عملية الإكتتاب في الأخطار يتمثل في المحافظة علي أن تظل انحرافات النتائج الفعلية عن تلك المتوقعة والمحسوب علي أساسها الأقساط في حدود ذلك النطاق, الذي لا

يعرف المركز المإلى لشركة التأمين للخطر, وبذلك يمكن صياغة الأهداف الأساسة لعملية الإكتتاب في الأخطار الآتية(السيد ،396):

1- لتفادي الأخطار ضد صالح شركة التأمين أو الحد منه إلى أقصي درجة, وذلك عن طريق استبعاد الأخطار الرديئة التي تزيد معدلات تحقق الخطر بالنسبة لها كثيراً عن ذلك المستوي الذي يمكن قبوله ويترتب علي عملية استبعاد الأخطار الرديئة والاحتفاظ بمعدلات تحقق الخطر للأخطار المقبولة في نطاق المستوي المتوقع والمتخذ أساساً لحساب القسط.

2- التصنيف السليم للأخطار المقبولة, وذلك بالتأكيد من وضع كل خطر في الفئة التي تتناسب مع درجة الخطورة الخاصة به، وذلك حرصاً لتحقيق العدالة بين المأمن لهم وبعضهم البعض وحتي لا يختلف الاحتمال الفعلي علي ذلك المتوقع بالنسبة لكل فئة.

3- تحديد مدي التغطية الممكنة للاحتفاظ بها داخل شركة التأمين علي ضوء الظروف الخاصة بالشركة وطبيعة الخطر, وذلك للحدة من الأخطار المركزة (عبدالله، 2015 ص 281 ،).

بينما يري البعض أن عملية الإكتتاب ينبغي أن تحقق ثلاثة أهداف أساسية هي(زيد، 2006 م، ص 245):

أ. توزيع مأمنللأخطار.

ب. توزيع مربح الأخطار.

ج. المحافظة علي العدالة بين حملة الوثائق.

بينما يري البعض التغطيات الإكتتابية لها العديد من الأهداف وهي كما يلي (Bernard، 1990. P124):

1- قبول أو رفض الأخطار المعروضة، وفي حالة القبول يتم تحديد الأقساط وحد الاحتفاظ.

2- تصنيف وتسعير كل خطر، حيث يتم إنشاء معايير التغطية وتحديد كمية الحماية التي يتم تقديمها لكل خطر مقبول.

3- توزيع أمان ومربح للأخطار حيث يتم إنشاء المعايير والقواعد والإجراءات اللازمة لحفظ وتطبيق هذه المعايير.

إجراءات الإكتتاب وتتمثل في الآتي (مأمن ، 2014م ، ص 31):

أ. التسعير.

ب. استمارات طلب التأمين.

ج. حساب القسط.

د. وثائق التأمين وإشعارات التغطية وشهادات التأمين.

هـ. دفع القسط.

السياسة الإكتتابية والعوامل المؤثرة علي الإكتتاب :

تتعلق السياسة الإكتتابيه في شكات الأمين من شركة إلىأخري ويعتبر التساهل في السياسة الإكتتابيه من أهم أسباب خروج شركات التأمين من سوق التأمين بعض شركات التأمين تستخدم سياسات متساهلة في الإكتتاب, ويظهر ذلك في أنها تتحمل أخطار أكبر من طاقتها الاستيعابية، بحيث إذا استخدمت الشركات سياسات توسيعيه أدي ذلك إلى أثر سلبي، أما إذا استخدمت الشركات سياسات رشيدة أدي ذلك إلى أثر إيجابي للشركة(عبد الله ،ص 288).

السياسة الإكتتابية:

تعرف بأنها جملة من الأسس والمعايير والقواعد التي تضعها الإدارة العامة للشركة أو إدارةالإكتتاب فيها بخصوص قبول الأخطار أو التأمين ضدها, وتشمل نوع العمل للتأمين أو فروع التأمين الذي يتم الإكتتاب فيه ومستوي الأسعار والأقساط وهوامش الربح أو النتائج المتوقعة(عبد الله ،(د.ت)ص 288).

بما أن الخطوة الأولي في أنشطة الإكتتاب هو تحديد السياسة الإكتتابيه الناجحة لأنها تترجم من خلال ترجمة أهداف الإدارة العليا للشركة إلى مجموعة من القواعد والإرشادات والإجراءات, التي يسترشد بها عند اتخاذ القرارات الإكتتابيه, وانطلاقاً من هل شركة التأمين تسعي لزيادة حجم الأقساط وزيادة حصتها في السوق والأرباح المحققة؟ فإن السياسة الإكتتابية ينبغي أن تحقق التوازن بين هذه الأهداف والإمكانيات المتاحة، وبناء علي ذلك ينبغي أن تقوم السياسة الإكتتابيه لشركة التأمين علي النواحي الآتية (مأمن ، ص 66):

1. تحديد اتجاهات البنية النوعية للإكتتاب تحدد إذا كانت الشركة تنوي الإكتتاب بفروع تأمين جديدة أو نقص حجم أعمالها من فرع التأمين معين أو التوقف عن الإكتتاب في أحد الفروع التي تحقق خسائر, كما تحدد نسبة كل فرع إلى المحافظة الإجمإلية وتقوم الإدارة بالتعبير في هذه تتبع النتائج المحقق والربحية المتوقعة لكل فرع.
2. تحديد نشاط الشركة بحسب المناطق الجغرافية مثل إنشاء فرع للشركة في مناطق جديدة أو إغلاق بعض الفروع في مناطق أخري سواء داخل الدولة أو خارجها.
3. تحديد سياسة الشركة من حيث المنافسة بشكلعام وبحسب فروع التأمين المختلفة وفي السوق المعنية للتأمين، أي هل ستلجأ الشركة إلى إتباع إسلوب تنافسي شديد من حيث الأسعار والشروط وأسإلبب التسويق للحصول علي حصة أكبر من الأعمال من فروع التأمين لهم بمستويات الأسعار والشروط السائدة في السوق.
4. تحديد سياسة الشركة إزاء إعادة التأمين فيما إذ ترتكز في سياساتها علي أعمال التأمينات المباشرة أم قبول أعمال إعادة التأمين الواردة سواء اختيارية أو اتفاقية وتحديد الفروع والمناطق التي يمكن للشركة أن تمارس عمليات إعادة التأمين الواردة.
5. تحديد سياسة إعادة التأمين الصادرة التي تعد من أهم جوانب السياسة الإكتتابيه في الشركة ولاسيما فيما يتعلق بتحديد الاحتفاظ الصافي لشركة في كل فرع من فروعالتأمين فضلاً عن تحديد درجة الإعتماد كل من إعادة التأمين النسبية وغير النسبية وحجم الطاقة الاستيعابية لاتفاقيات وتغطيات إعادة التأمين لكل فرع وتقدير معدلات الخسائر المتوقعة ومعدلات عمولات الإنتاج ومعدلات المصروفات الإدارية والعمومية والفنية خلال ثلاث أو خمس سنوات مقبله كما تضع الخطوط العريضة فيما يخص سياسة التسعير, وسياسة الشركة في انتقاء عملاء, وذلك وسطاء التأمين الذين ترقب بتوطيد العلاقة بينهم, وتقييم النتائج المتحققة ومقارنتها بالمتوقعة ومعرفة سبب الانحرافات أن وجدت وتعديل الخطط المستقبلية(ممدوح،2010م، ص 135).

إدارة محفظة الإكتتاب:

يتمثل عمل إدارةالإكتتاب المباشر بشركة التأمين ، في إدارة أنشطة الإكتتاب وعادة تقوم هذه الإدارة بتمرير الأهداف الخاصة بالأقساط إلى المكتتب الفردي المباشر وهنا لابد أن تعكس محفظة

الإكتتاب أهداف شركة التأمين، فعلي سبيل المثال قد تقوم بعض شركات التأمين بجعل المكتتب الفردي المباشر مسئولاً عن محفظة الإكتتاب التي تم قبولها من المنتج, وفي هذه الحالة فإن محفظة المكتتب يجب أن لا تعكس أهداف المأمن ككل فقط بل يجب أيضاَ أن تعكس أهداف المحفظة لكل منتج علي حدي ، مما يحقق أهداف شركة التأمين في الإكتتاب, وذلك في خطتها لقبول عمليات التأمين بمختلف أنواعالتأمين ، (السيد ، ص 399).

إعداد سياسة الإكتتاب:

إن سياسة الإكتتاب الفعالة هي التي تترجم أهداف الإدارة العليا لشركة التأمين في شكلإجراءات وقواعد يسترشد بها عند إتخاذ القرارات الإكتتابية, لذا يشمل هيكل محفظته شركة التأمين الآتي(عبد المولي ،1991م ص 310):

أ. أنواع معينة من وثائق التأمين التي سوف تقوم شركة التأمين بإصدارها.

ب. حجم النشاط الذي يتم الإكتتاب فيه معبراً عنه في شكلحدود المسئولية (مبلغ التأمين) وبما لاشك فيه أن إعداد سياسة الإكتتاب تحتاج إلى نوع من التوفيق بين رغبة من شركة التأمين في زيادة الحصة السوقية وزيادة حجم الأقساط المحصلة بين الرغبة في تحقيق نتائج مرضية.

الأبعاد الرئيسة لسياسة الإكتتاب:

تتمثل الأبعاد الرئيسة لسياسة الإكتتاب في تحديد ما يلي(عبد الله ،ص 179):

1. أنواع التغطيات التي يتم الإكتتاب فيها.
2. المناطق الجغرافية التي يتم تطويرها.
3. خطة الأسعار.

العوامل التي تؤثر علي سياسة الإكتتاب:

هنالك عده عوامل تؤثر في سياسة الإكتتاب منها ما يلي(ممدوح ، ص 137):

العوامل الإجتماعية:

تتأثر قرارات الإكتتاب في أنواعالتأمينات المختلفة بالظروف الإجتماعية السائدة مما يؤدي إلى حدوث تذبذب في حجم الأقساط المكتتبه, وقد يترتب علي ذلك زيادة في أقساط التأمين وارتداد عدد الوثائق أو العكس, ويرجع ذلك إلى متوسط مبلغ التأمين لكل وثيقة (Bernard،P124 .1990).

العوامل الإقتصادية:

يتأثر قرار الإكتتاب بالسياسة الإقتصادية والظروف العامة ويلاحظ أن التحول الاقتصادي الذي ساد الكثير من المجتمعات في السنوات الأخيرة يترتب عليه بالضرورة التحول إلى جذب رؤوس الأموال, وزيادة الإستثمارات الأمر الذي يجب علي شركات التأمين أن تعد له العدة, وتهيئة إمكانياتها وقراراتها علي قبول مخاطر جديدة له تعرضها للمحفظة التأمينية من قبل(الجرف ، 2000م، ص 223).

العوامل الفنية:

هي مجموعة المتغيرات والمؤشرات التي يمكن الإعتماد عليها والاسترشاد بها في الحكم علي صلابة قرار قبول أو رفض التعامل مع مستأمن جديد وتنقسم المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها إلى نوعين أحدهما متغيرات كمية بطبيعتها والأخري متغيرات وصفية ونظراً لأن الاسترشاد بهذه المتغيرات يقتضي دراستها دراسة كمية فإنه يصبح من الضروري تحويل المتغيرات الوصفية;إلى متغيرات كمية بإسلوب علمي حديث يمكن الإعتماد عليه بدرجة ثقة معينة (سلامة ،1974م، ص 229).

حيث بعمل الفاحص في التأمين علي التعامل مع هذين النوعين من المتغيرات بوصف رقمي تكون سهله التناول ، و لا يحتاج الأمر إلى جهد في عملية تنقية البيانات والتأكد من صلاحيتها ودقتها(عبدالله ، ص 217).

وهنالك عوامل فرعية تؤثر علي عملية الإكتتاب وهي (التقي ، ص 180):

السعر المناسب للاكتتاب:

إن السعر المناسب الذي تضعه شركة التأمين لنوع معين من التأمين أثراً كبيراً علي عملية الإكتتاب، فإذا كان السعر مناسباً لنوع معين من التأمين فلن تتواني شركة التأمين عن قبول أكبر حجم ممكن من هذا النوع, ولكن إذا كان السعر غير مناسب يتبع المكتتب سياسة متحفظة في قبول التأمين المطلوب, وبالطبع إذا وجد الخطر الأخلاقي بشكل واضح فلن يقبل التأمين مهما بلغ إرتفاع السعر.

إعادة التأمين والإكتتاب:

إن التسهيلات التي منحها معيدو التأمين تؤثر علي عملية الإكتتاب، فإذا كانت التسهيلات غير مفيدة إلى حد كبير فقد يؤدي ذلك إلى سياسة الإكتتاب منفتحة, وإذ فرض معيدو التأمين قيوداًكثيرة علي شركات التأمين فيما يتعلق بإعادة التأمين تصبح سياسة الإكتتاب أكثر تشدداً (زيد منير عبودي ، 2006م ، ص 125).

العوامل المساعدة علي السياسة الإكتتابية:

هنالك عده عوامل مساعدة في السياسة الإكتتابية ومن أهم هذه العوامل ما يلي(عبدالله ،ص 126):

1. توفير المعلومات الكافية والدقيقة والمهمة لإتخاذ قرار الإكتتاب الدقيق لدرجة الخطر المطلوب التأمين عليه.

2. تحديد أنواعالتأمين التي يجب إصدارها تحديد المزيج الأمثل للوثائق التأمينية التي تصدرها الشركة تحديد حجم الأقساط المطلوب بشركة التأمين.

العوامل المقيدة للسياسة الإكتتابيه (التقي ، (د.ت) ، ص 179):

الطاقة الإستيعابية:

يقصد بها مبلغ الأقساط التي تستطيع الشركة اكتتابها فيما تمتلكه من موارد بشريه ومإلة, وما تمتلكه من قاعدة رأس مإلة تتمثل في إجمإلى حقوق المساهمين ورأس المال + الاحتياطات, مما يجعل هيئة الرقابة علي الأمين تقوم بدراسة النسبة بين الأقساط المكتتبة وحقوق المساهمين التي تثمل ملائمة رأس المال في شركات التأمين(سلامة ، ص 233).

قوانين الرقابة والإشراف:

تراقب هذه الجهات مدي ملائمة شركات التأمين, وتطلب منها تقديم البيانات والأرقام من أعمال الإكتتاب في مختلف الفروع, وعن حجم الأصول والتغيير في قيمتها وغير ذلك من البيانات(سوسون ، (د.ت) ، ص 221).

إعادة التأمين:

مما لا شك فيه أن توافر إعادة التأمينيعد من العوامل المهمة في رسم السياسة الإكتتابية أيضاَ وخصوصاَ بالنسبة لبعض فروع الأمين, ولابد أن تكون تكلفة الحصول علي التغطية مناسبة كما أن السياسة الإكتتابية للشركة, تتأثر بالإتجاه السائد في أسواق إعادة التأمين العالمية.

تقييم النتائج الفنية للأنشطة الإكتتابيه:

يقصد بذلك تقييم رؤوس إدارات الإكتتاب وفق للنتائج التي تحققها أعمال ذلك الإكتتاب في فرع معين خلال سنة(التقي ، ص 183).

الإكتتاب والتسويق:

إذا كانت هنالك إدارة خاصة بالتسويق منفصلة عن إدارةالإكتتاب فإن أوجه التنسيق بين الإدارتين تشمل ما يلي(سوسون ، ص 236):

تقوم إدارةالإكتتاب بإبلاغ إدارة التسويق بالخطط الفرعية لسياسة الإكتتابيه للشركة وخاصة فروع التأمين التي ترغب الشركة في التركيز عليها والفروع التي تعد غير مرغوب من قبلها حدود الإكتتاب المتاحة في كل فرع، وكذلك قائمة الأخطار المستثناء كما تقوم إدارة التسويق بإبلاغ إدارةالإكتتاب بالتطورات التي تخص زبوناً معيناً مثل تدهور أحواله المإلة وبرامج التأمين الجديدة التي توفرها الشركات المنافسة، إزاء العملاء بخصوص الخدمات التي تقدمها لهم الشركة (محمد ، ص 223).

الإكتتاب والمطالبات:

تقوم إدارةالإكتتاب بتقديم ما قد تحتاجه إدارة المطالبات من استشارة لتفسير نصوص هذه الوثيقة, أو مثل تلك الوثائق, أو بعض الشروط والاستثناءات عند تسوية المطالبات التي تقرر إدارة المطالبات ما إذا كانت الشرط تسمح بتغطية التعويض وتقوم إدارة المطالبات بتبليغ إدارةالإكتتاب بالمطالبات المسددة، ذلك تحت التسوية خلال فترات دورية (يفضل أن تكون ربع سنوية) حتي تأخذ هذه أرقام التعويضاَت (ممدوح ، 2010،ص 336).

مراحل عملية الإكتتاب:

تمر عملية الإكتتاب في التأمين بمجموعة من المراحل والتي تتمثل في المرحلة الأولي :

مرحلة التفاوض:

تتسم مرحلة التفاوض بالحوار بين طرفين الطرف الأول هو طلب التأمين والطرف الثاني هو المأمن ويكون هذا الحوار بإسلوب متعدد قد يكون عن طريق إخطارات أو شفاهة أو هاتفياً ولكن الإسلوب الأكثر سلامة وشيوعاً هو الذي يتم عن طريق تقديم طلب التأمين الذي يستوفيه طالب التأمين ويقوم بالتوقيع عليه, وفي الحالة الإخيرة تنقسم مرحلة التفاوض إلى خطوتين (أبو قحف، 2013م، ص 230).

1. تقديم طلب التأمين .
2. الإستعلام والمعاينة.

أولاً : تقديم طلب التأمين

طلب التأمين هو النموذج المطلوب الذي يعده المأمن ويتضمن مجموعة من الأسئلة والإستفسارات التي أعدتها شركة التأمين بطريقة تستهدف عن طريقه الإجابة عليها قبول أو رفض طلب التأمين ، وفي حال القبول من قبل شركة التأمين يتم إصدار وثيقة التأمين, كما لطالب التأمين الحق في إتخاذ القرار بشأن قبول التأمين أو رفضه (ممدوح ، 2010م، ص 164) :

أ- القسم الأول : رسم وعنوان ومهنة طالب التأمين

والغرض من هذا السؤال هو التعرف علي شخصية طالب التأمين للبحث من سجلات الشركة للتعرف عليه, وعما إذا كان قدد تقدم إلىها بطلب تأمين من قبل أو كان لديه تأمين من قبل أما الغرض من عنوان ومهنة طالب التأمين كان معرفة مسكنه يفيد في الاتصال به من المأمن وكذلك عنوان الشيء موضوع التأمين .

ب- القسم الثاني : يشتمل علي البيانات الخاصة بالعقارات والأملاك التي يريد تأمينها.

1- مبلغ التأمين لكل عقار علي حدة .

يجب أن يكون كافياً بحيث يمثل القيمة الحقيقية للشيء موضوع التأمين .

2- محتويات قيمة كل عقار علي حده .

يقوم طالب التأمين بتوزيع إجمإلى مبلغ التأمين لكل عقار علي البنود المختلفة

3- مدة التأمين وتاريخ بدئه وانتهائه .

جـ- **القسم الثالث** : ويشمل المعلومات المتعلقة بالأشياء المطلوب التأمين عليها ويتضمن مجموعة من الأسئلةالآتية(كريمة، 2014م. ص 36):

1- صنف المبني المراد التأمين عليه .

2- حكم غرفة تشتغلون من البناء؟ وحتي أي طابق؟

3- حكم مدة من الزمن علي وجودكم في هذا المكان؟

4- من أي مواد تتألف جدران البناء الخارجية؟

5- اذكروا كيفية تسقيف البناء؟

6- هل هنالك اتصالات داخلية بين الطابق الإرضي والتي تعلوه؟

د- **القسم الرابع** : ويستهدف الوقوف علي تاريخ التأمين, لطالب التأمين وهو يتضمن هذا القسم الأسئلةالأتية :

1- هل عقد صاحب الطلب تأمين اخر علي نفس الملك في شركات تأمين أخري؟ إذا كان إيجابياً فاذكر التفاصيل؟

2- هل وصل لصاحب الطلب خسارة في الماضي ناتجة عن حريق؟

3- من نصحك أن تؤمن لدي الشركة صاحبة طلب التأمين؟

ثانياً : الإستعلام والمعاينة :

أ/ الإستعلام : تلجأ شركة التأمينإلى الإستعلام عن طالب التأمين للتأكد من المعلومات التي ضمنها طلب التأمين خاصة ما يتصل منها بالعوامل الطبيعية أو الأخلاقية التي تحيط طالب التأمين(أبو قحف، 2013م، ص 231).

ب/ **المعاينة :**

تقوم شركات التأمين وعلي الأخص بالنسبة للأخطار الكبيرة بمعاينة موقع الشي موضوع التأمين, بواسطة أحد خبراء المعاينة الذي يقوم بالانتقال إلى مكان وإجراء الفحص والتدقيق, وبعد تقدير المعاينة ويقدمه إلى شركة التأمين, وكذلك درجة الخطورة المحيطة به (عبد السلام ، 2013م، ص 256).

واجبات خبير المعاينة :

1- الفحص الدقيق لموضوع التأمين لتحقق من العوامل المادية ذات التأثير المباشر علي موضوع التأمين .

2- اختراع الإجراءات الواجب اتباعها والأجهزة وتركيبها لتقليل درجة الخطورة .

3- فحص وسائل مقاومة الحريق بأختلاف أنواعها سواء الرشاشات التلقائية أو المضخات إلدوية أو خراطيم المياه(كريمة،ص 149).

4- التحقق من عدم وجود تكدس غير اللازم للبضائع داخل العقار .

5- اعطاء فكرة عن وسائل للأداء والإدارة والعوامل المعنوية السائدة في محيط العمل وعلي الأخص علاقة رب العمل بعماله .

الصفات التي يجب توافرها في خبير المعاينة:

لكي يتمكن خبير المعاينة من أداء مهمته فلا بد من أن تتوافر فيه مجموعة من الصفات(حمزة ، ص 365):

1- أن يوحي مظهره شكلاً وموضوعاً بالأمانة والتقدير والإحترام بإعتباره ممثلاً لشركة التأمين .

2- أن يكون علي دراية واسعة بأصول التأمين والعلوم الأخري المتصلة به .

3- أن يكون متمتعاً بقدر لا بأس به من السياسة الدبلوماسية .

4- أ ن يكون قوي الملاحظة ، ثابت الفكر ، سريع الخاطر ، حاضر البديهة .

5- أن يعمل دائماً علي حماية حقوق الشركة التي يمثلها يقتضي منها غاية الأمانة والدقة في عرض تقديره دون مجاملة .

المرحلة الثانية : فحص وإختيار الخطر وتسعيره :

فحص الأخطار :

تظهر أهمية فحص الأخطار المطلوب التأمين عليها إذا ما عرفت الظواهر المتعددة المحيطة بعملية التأمين نفسها والتي تبدر في أعمال الشركات التأمين أو الهيئات الأخري .

ويمكن إجمال هذه الظواهر الخاصة في ثلاث ظواهر هي ظاهرة الأخطار الرديئة وظاهرة الأعداد الكبيرة وظاهرة إنتشار وحدات الخطر(عبدالعزيز،1980م ، ص9).

1- ظاهرة الأخطار الرديئة:

من الملاحظ في سوق التأمين أن أصحاب وحدات الخطر الردئية هم الذين يسعون دائماً لطلب التأمين علي أخطارهم .

2- قانون الأعداد الكبيرة :

هو قاعدة إحصائية تنص علي إرتفاع دقة التنبؤات كلما زادت حجم العينة المختبرة ، وهي القاعدة التي تبني عليها شركات التأمين عادة توقعاتها ، إذ كلما زاد الأشياء المأمنة ، تقلالفرق بين الخسارة الحقيقة والخسائر المحتملة (أسامة، 2007م، ص 32).

3- ظاهرة إنتشار الخطر :

يشمل شركة التأمين كل ما بوسعه لكي تتجنب التركيز في وحدات الخطر خوفاً من وقوع خسائر مركز باهظة, ولذلك تعمد الشركات إلى رفض تأمين الأخطار بعد حد معين سواء بالنسبة لعدد الوحدات المأمنعليها في المكان الوأحد أو بالنسبة لقيمة معينة في الوثيقة الوأحدة.

ثانياً : إختبار الأخطار:

تعتبر عملية اختبار الأخطار من أهم الأنشطة التي يجب أن توضع لها قواعد تأمينية في هيئات التأمين حتي لا يكون عرضة للرغبات الشخصية, ووجود السياسات الثابتة لا يمنع اطلاقاً من ضرورة تحكيم الرأي الشخصي .

هنالك مجموعتان يعتمد عليهما مكتتب التأمين لإنتقاء الأخطار هما (محمد، 1990 ،ص56):

1- العوامل المادية أو الطبيعية المتعلقة بأخطار الحريق :

بدراسة هذه العوامل يمكن الوصول إلى تحديد درجة الخطورة للشئ موضوع التأمين .

2- العوامل الأخلاقية أو المعنوية المتعلقة باخطار الحريق :

يقصد بها تلك العوامل المتصلة بالأخطار التي لها علاقة بالطبيعة البشرية والتي تعتمد كلياً علي شخصية وصفات وسمعة وعلاقات طالب التأمين تحديد مدي قابلية الخطر للتأمين .

ويكون الخطر قابلاً للتأمين إذا ما توافر فيه الشروط الأتية (عبدالعزيز،ص23):

أ/ أن يكون وقوعه أمراً إحتمإلياً .

ب/ أن يكون وقوعه أمر خارجياً عن ارادة المأمن منه .

ج/ أن يكون حدوثه أمراً متعلقاً بالمستقبل .

د/ أن يكون من الممكن تقديره تقديراً كمياً .

و/ الا يكون الخطر مركزاَ وعاماً .

هـ/ الا يكون من الصعب إثبات وقوعه .

ز/ أن تكون الخسائر الناجمة عن تحقق الخطر خسائر مادية

ح/ الا تتعارض المصلحة المعرضة للخطر مع القانون ، والنظام العام .

ثالثاً : تحديد قسط التأمين

بعد اتمام عملية فحص الأخطار واختيار المناسب منها لهيئة التأمين يبقي علي الفنيين (المكتبيين) تحليل الأخطار المقبولة بقصد وضع أسعار تتناسب مع خطورة الخطر وتتم عملية التحليل بقصد عمل الأسعار في القسم الرياضي أو الأكتوراي (عبد العزيز، 2016م ، ص 241).

سعر التأمين وقسط التأمين :

يجب التفرقة بين السعر والقسط فالسعر هو التكلفة التي يدفعها المستأمن لشركة التأمين نظير تغطية الأخيرة لوحدة وأحدة من الخطر سواء كان قيمة وأحدة 100 ريال أو الف 1000 ريال أما القسط هو التكلفة الذي يدفعها المستأمن لشركة نظير تغطية لعدة وحدات موجرة في وثيقة التأمين .

بحسب قسط التأمين بالمعادلة الأتية (عبدالباقي،1990،ص298):

قسط التأمين = المبلغ × سعر التأمين

الأخطار المدفوعة :

يترتب علي عمليات فصل الأخطار واختيار أنسب منها للتأمين عليه لتقوم الشركة بفرز الأخطار غير المرغوب فيها ورفعها نهائية أو قبولها بأسعار خاصة تناسب درجة خطورتها(سعاد،2012،ص13).

المرحلة الثالثة : إعداد وإصدار وثيقة التأمين :

يعتبر قسم الإصدار القسم المختص بمهمة إعداد وثيقة التأمين بإستيفاء بياناتها ووجودها وفقاً لرغبة طالب التأمين ولبيانات طلب التأمين, ولبعض الإعتبارات العملية قد تكون ثمة فترة فاصلة بين بدء

المأمن في إعداد الوثيقة وتمام إصدارها عندما يطلب المأمن له تسليمه ما ينفي تمتعه بالعطاء التأمين الأمر الذي تري الشركة التأمين معه إصدار مستند مؤقت في صورة خطاب أو اشعار تغطية مؤقت تكون وظيفة الأساسة هي توفير الحماية التأمينية للمأمن له حتي صدور الوثيقة وتسليمها إليه(عبد العزيز ، 2016م ، ص 135).

الاجزاء الرئيسةالأتية(عبدالباقي، ص301):

1- الديباجة أو النص الافتتاحي :

ويوضح هذا الجزء طرفي التعاقد ويؤكد أن التأمين قد عقد عليأساس البيانات الواردة في طلب التأمين وفي مقابل قسط التأمين .

2- النص التعاقدي :

ويوضح هذا التزام المأمن له ومن استقراء النص التعاقدي لوثيقة تأمين حريق صادر عن أحدي الشركات التأمين العاملة بالعراق (شركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين) أن التزام المأمن محدد لما يلي:

أ- الخسائر المادية التي تلحق بالمالك المأمنعليه .

ب- إذا كان سبب الخسائر صاعقة أو حريق للملك المبين في الجدول الوثيقة .

ج- اسناد التغطية إلى ما بعد قدرة التأمين المبينة في الوثيقة .

3- الجدول :

وهو ذلك الجزء الذي يحتوي عليأكبر قدر من البيانات الخاصة بالتأمين في حيز وأحد.

4- الشروط العامة والاستثناءات:

يعتبر هذا الجزء من الوثيقة بمثابة ال التإلة الإطار العام الذي يحكم نطاق سريان عقد تأمين .

المرحلة الرابعة :

مراقبة الأخطار خلال مدة التعاقد:

تهتم هيئات التأمين بدراسة الأخطار المقبولة ومراقبتها خلال مدة التعاقد، اهتماماً بالغاً وذلك لعدة اغراض منها. من ناحية إعادة التأمين علي سبيل المثال حتي يتثني لها أعادة تأمين تلك الأخطار . وتتم من لجنة التأمين الفنية وتنفذ بواسطة إدارة أو قسم اعادة التأمين(الهام،2010،ص64).

ومن ناحية أخري تقيد سياسة المكتتب بوضع فروض معينة بحيث يمكنه من تغيير السياسة الإكتتابية ، لعدة أعوام أي معرفة قبول الأخطار علي مدي سنوات (عبد السلام ، ص 260).

وعلي ذلك يجب علي المسؤولين مراقبة سير الأخطار مراقبة دقيقة لعدة أغراض علي سبيل المثال إلغاء بعض الفروع والتوكيلات التي تنتج خسائر مإلة أو التوقف عند إصدار وثائق نوع أوأكثر من أنواعالتأمين التي تعود بالخسائر علي الشركة. وأخيراً إضافة وثيقة جديدة إلى الوثائق التي تصدرها الشركة بعد معرفة خبراتها في الوثائق المشابهة(عبدالله ،ص 31).

دور التكنولوجيا في عمليات الإكتتاب مستقبلاً :

ستستمر التكنولوجيا في لعب دور متزايد الأهمية في اضطراب سلسلة قيمة الإكتتاب بطريقة غير مسبوقة. ويعتبر العمل الرقمي ، وتحليلات البيانات ، والنماذج التي تعتمد علي سلوك العميل بعضاً من المحركات الرائدة التي من المحتمل أن تغير المشهد الإكتتابي في المستقبل القريب.

لقد بدأ المكتتبون في البحث عن خيارات تكنولوجية يمكن أن تساعدهم علي خلق منصات تسهم في خلق قوة عاملة أكثر مرونة وفعإلة, ويمكن تطبيق هذه التقنيات عبر مراحل الإكتتاب – بدءا من جمع البيانات وحتي تحديد المخاطر إلى وضع اللمسات الأخيرة علي سعر الوثيقة (سعاد،ص22).

وتوفر هذه المنصات مساحة لمزيد من الإبتكار والمرونة في تقييم وتسعير المخاطر مع تحسين تجربة المستهلك, ومن خلال تسخير قوة البيانات التي يتم جمعها عبر الإنترنت والوسائط الإجتماعية والأجهزة التي يمكن ارتداؤها / توصيلها ومواقع التواصل الاجتماعي، يمكن لشركات التأمين توفير برامج ووثائق أكثر تخصصاً لتلبي احتياجات محددة لحاملي الوثائق، إلى جانب التسعير الديناميكي. علاوة علي ذلك، فإنه يمكّن شركات التأمين من توفير تغطيات آنية وقائمة علي أساس الإستخدام الفعلي، كالتأمين علي السيارات استناداً إلى عدد الكيلومترات المقطوعة بالسيارة (ممدوح ، 2010م ، ص 125).

المبحث الثاني: فائض التأمين

تمهيد :

و قبل الخوض في الحديث عن مفهوم فائض التأمينفي هذا الجزء من البحث ، لا بد من الوقوف علي تعريف مفهوم التأمين أولاً .

مفهوم التأمين لغة :

منالأمن: وهو ضد الخوف، يقال: أمن فلان يأمن أمنا وأمنا (أبو الفضل ،1311، ص 21).

التأمين الإسلامي اصطلاحا:

"عقد تأمينجماعي، يلتزم بمقتضاه كل مشترك بدفع مبلغ معين من المال بقصد التعاون والتضامن مع بقية المشتركين، لتعويض المتضررين منهم علي أساس التبرع، تتولي إدارة العمليات التأمينية فيه شركة متخصصة بالتأمين بصفة وكيل بأجر معلوم" (أحمد سالم ملحم، 2012م، ص18).

التأمين التجاري اصطلاحاً:

"عقديلتزم به المأمن أن يؤدي إلىالمأمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحهمبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً، أو أي عوض مإلى آخر في حالة وقوع الحادث المأمن ضده، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل مبلغ محدد، أو أقساط دورية يؤديها المأمن له للمأمن" (القانون المدني الأردني، 1976، المادة (920)).

مفهوم الفائض لغة:

الكثير، يقال: فاض الماء يفيض فيضا، وفيوضة، وفيوضا، وفيضانا، وفيضوضة: أي كثر حتي سال علي حفّة الوادي، وماء فيض: كثير(ابن منظور، ص210).

فائض التأمين اصطلاحاً:

عرف فائض التأمين بتعريفات عدة أذكر منها ما يلي:

"هو ما يتبقي من أقساط المشتركين (المستأمنين)، والاحتياطيات، وعوائدهما، بعد خصم جميع المصروفات، والتعويضَات المدفوعة، أو التي ستدفع خلال السنة" (هيئة المحاسبة والمراجعة ، 2010م، ص376).

عرفه عجيل النشمي: "ما يقبض أو يقيد في سجلات الشركة من اشتراكات التأمين، وعائد استثماراته بعد خصم تكإلىف إعادة التأمين، والتعويضَات"(عجيل ، 2010م، ص3).

وعرفه مجمع الفقه الإسلامي الدولي: "هو الرصيد المإلى المتبقي من مجموع الاشتراكات المحصلة، وعوائد استثمارها، وأي إيراداتأخري بعد سداد التعويضَات، واقتطاع رصيد المخصصات، والاحتياطيات اللازمة، وحسم جميع المصروفات المستحقة علي الصندوق" (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ص12).

وعرفه عبد الباري مشعل: "هو الفرق بين التعويضَات، وأقساط التأمين في الوعاء التأميني: وذلك بعد حسم المخصصات، والاحتياطيات الفنية الخاصة بعملية التأمين، وبعد حسم مصروفات إعادة التأمين، وبعد إضافة ما يخص الوعاء التأميني من أرباح الإستثمارات" (عبد البارئ 2010م، ص5).

وعرفه عبد العزيز المنصور: "المال المتبقي في حساب المستأمنين من مجموع الاشتراكات التي قدموها، واستثماراتها، بعد احتساب التعويضَات المستحقة لهم، وتسديد المطالبات، ومصاريف التأمين، واستيفاء الشركة لأجرها بصفتها وكيلا عنهم في إدارة العمليات التأمينية، وكذلك رصد الاحتياجات الفنية" (عبد العزيز 2007م، ص3).

وعرف كذلك بأنه: "الفرق المتبقي من الأقساط، وعوائدها، بعد دفع إجمإلى التعويضَات، والمصاريف، والمخصصات"(صالح ، 2010م، ص234).

وتري الدارسةأن جميع التعريفات المتقدمة للتأمين وللفائض التأميني ، وإن اختلفت في ألفاظها إلا أنها تتفق في معناها. وتتفق الدارسةمع التعريف الأول للفائض التأميني ، مع تغيير يسير علي صياغته ليصبح علي النحو التإلى: "هو ما يتبقي من أقساط المشتركين، والاحتياطيات، وعوائدهما، بعد حسم المصروفات، والتعويضَات خلال السنة المإلية".

ماهية فائض التأمين وكيفية توزيعيه:

اولاً: ماهية فائض التأمين

الفائض التأميني:

"هو ما تبقي من أقساط التأمين التي يدفعها "المستأمنون" في "شركة التأمين الإسلامية" وعوائدها بعد أداء التعويضاَت والمصروفات، وتجنيب الاحتياطيات والمخصصات. وهو مملوك "للمستأمنين" دون غيرهم من حملة الأسهم، لأن "المستأمنين" هم الذين تبرعوا بما يخص الأضرار، وما زاد عنها يكون مملوكا لهم. ويتم توزيعه عليهم وفق عدة طرق، أجيزت جميعها، لكن يشترط للعمل بأحدي هذه الطرق أن ينص عليها في النظام الأساس للشركة. أما عند عدم النص، فيعمل بالطريقة التي نقضي بتوزيع الفائض علي جميع المستأمنين دون تفريق بين من أخذ تعويضاَ وبين من لم يأخذ" (صباغ، 2009،ص5).

والأصل في حجز فائض سنة عن التوزيع، أو ترحيله إلى سنة قادمة، أو استخدامه في تعويض خسارة سنة أخري عدم الجواز، كما يستثني من ذلك ما إذا في وجد نص في النظام الأساس للشركة يقضي بقيامها بهذه التصرفات نيابة عن المستأمنين، لما في ذلك من تحقيق المصلحة لهم والتعاون بينهم(أحمد، (د.ت)، ص 175).

وفي حالة انتهاء وثيقة التأمين للمستأمن قبل نهاية السنة المالية للشركة، يستحق المستأمن الفائض عن المدة التي بقيها كشريك ولا يستحقه عن المدة اللاحقة، وتحسب حصته علي أساس القسط والمدة. وفي حالة تغير ملكية العين المأمنعليها وتحولها إلى مالك جديد، يعطي الفائض للمالك القديم الذي دفع القسط، إلا إذا تنازل للجديد. وفي حالة انقضاء الشركة، يحول الاحتياطي المتراكم إلى وجوه الخير والبر. وكل أموال الشركة بما فيها فائض التأمين تكون خاضعة للزكاة.

ويعتبر فائض التأمينمن أهم الفروق التي تميز نظام التأمين الإسلامي عن نظام التأمين التجاري أو التقليدي ويعود ذلك الاختلاف في طبيعة العقد الذي يبني عليه النظام الأساس لكلا النظامين(السعيد، ص 181).

قسمت الفرق بين ما تم جمعة من أقساط وما تم دفعة من تعويضاَت في نظام التأمين الإسلامي فائضاً تأمينياً وسمي في النظام التجاري ربحاَ ولكل منها تكيفه الشرعي والقانوني بناء علي

طبيعة العقد الذي انطلقت منه شركة التأمين وإذا كان وقع خلل في معادلة توزيع فائض التأمين من نشوء شركات التأمين الإسلامي فهذا الخلل بسب قصور في التطبيق العلمي وليس قصوراً في نظام التأمين الإسلامي القائم علي تحقيق العدالة بين حساب المساهمين (حملة الأسهم) وحساب المشتركين (حملة الوثائق) (هيثم ،(د،ت) ، ص 88).

معني الفائض:

قيل في لسان العرب الحوض فائض أي ممتلئ وحوض فائض أي تفيض منه أو من جوانبه لامتلائه وفي المحيط يفاض الحوض أي فائض وملآن فائض الكفين كنايه عن الكرم (عبد العزيز 2007م، ص15).

وفي مصطلح التأمين الفائض:

الفرق بين الإيرادات والمصروفات في صندوق التكافل عند نهاية العام المإلى فإذا زادت الإيرادات عن المصروفات فإن الفائض إيجابياَ وإذا كان عكس ذلك كان الفائض سلبياً بالتعريف المحاسبي(كريمة ، 2014م، ص224).

ثانياً: أهمية فائض التأمين:

أهمية فائض التأمينمن خلال النقاط الأتية:

أولاً: إن الاحتفاظ بكامل فائض التأمينأو بجزء منه، لتكوين الاحتياطيات الفنية خاصة في بداية عمر الشركة يعتبر من الناحية التأمينية قراراَ حكيماَ; لأنه يقوي الملاءة المإلة لصندوق التأمين التعاوني، الذي له حكم الشخصية الاعتبارية، والذمة المإلة المستقلة عن أموال المشتركين.

وإن زيادة مقادير الاحتياطيات المكونة من فائض التأمينتمكن الصندوق من معالجة المطالبات المإلة الكبيرة، والتغلب عليها بنجاح; لأنها تشكلخط الدفاع الأول عن مصلحة المشتركين التأمينية، وتحميهم من اللجوء إلى الاقتراض من أموال المساهمين. كما ان فائض التأمين يتم توزيعه علي حملة الوثائق, وذلك عن سنة مإلة انقضت وتحقق فيها فائض. (صباغ، 2009م، ص8).

وبخصوص الشخصية الاعتبارية لصندوق التأمينالتعاوني أقول: إن هذه الشخصية يقررها القانون، أو ينص عليها في نظام الشركة، ويتبع ذلك ضرورة فصل حسابه عن حسابات الجهة المديرة تماماَ, ووجود هذه الشخصية الاعتبارية لازم لترتيب أحكام عقد التأمين، وذلك لأن المشترك يدفع

الأقساط، ويتبرع منها ومن عوائد استثمارها بما يكفي لدفع التعويضاَت لمن يصاب بضرر من المشتركين، وهي بذلك تخرج من ذمة المشترك، فكان لا بد من دخولها في ذمة أخري، ودخولها في ذمة شركة التأمين لا يجوز شرعاَ; لأن العقد بذلك يصير عقد معاوضة، دخله الغرر الكثير فيبطل، فلا بد أن تدخل في ذمة حكمية لها شخصية اعتبارية، وذمة مإلية مستقلة عن أعضائها المستفيدين منها، ولهذا كان لا بد من وجود هذه الشخصية الاعتبارية، لتطبيق أحكام التأمين الإسلامي، وما دامت هذه الأحكام مشروعة فإن الشريعة تحكم بتقدير وجودها حتي وإن لم تتخذ الصبغة القانونية في الخارج، وذلك كبيت المال، والوقف، والمضاربة وغيرها من الهيئات التي اعتبرت وقدرت تقديراً ، لتيسير الوصول إلى غايات تتفق مع الشريعة الإسلامية(حسين 2010م، ص2).

وقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 200 (21/6): "المادة السادسة عشرة: استقلإلية الصندوق: يكون صندوق التأمينالتعاوني مستقلاَ مكوناَ من تبرعات المشتركين أو غيرهم من خلال منحه شخصية اعتبارية يقررها القانون، أو من خلال فصل حسابه عن حسابات الجهة المديرة تماماَ.

كما جاء في المعيار الشرعي رقم (26) التأمين الإسلامي: "التأمين الإسلامي: هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة علي تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات علي أساس الإلتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مإلية مستقلة ..." (المعيار الشرعي رقم (26)، التأمين الإسلامي، ص364).

ثانياً: إن توزيع فائض التأمين علي المشتركين في التأمين الإسلامي يقلل من القيمة الفعلية لأقساط التأمين علي الصعيدين الفردي والمؤسسي، ويعتبر حافزاَ تشجيعياَ لمواصلة التأمين لدي الشركات الإسلامية مقارنة مع نظيراتها من الشركات التقليدية في أسواق التأمين; لأن مقدار القسط يؤخذ بعين الاعتبار لدي بعض الفئات والمؤسسات التي لا تعطي الجانب الشرعي اهتماماَ كبيراَ عند رغبتها في التأمين، فانخفاض قيمة قسط التأمين تبعاَ لما يعاد منه بصفة فائض تأميني يشجع تلك الفئات علي التأمين لدي الشركات الإسلامية.

ثالثاً: إن الاستمرار في توزيع فائض التأمين علي المستأمنين، وتأكيد ملكيتهم له، واختصاصهم به يولَد لديهم حس الشعور بالمسؤولية، وينمي فيهم الغيرة علي أموال المستأمنين المتمثلة بأقساط التأمين التي يملكونها.

كما يولّد بين جمهور المستأمنين سلوكاً رفيعاً يتمثل في المحافظة علي الأشياء المأمنعليها، وحسن التصرف بها أثناء استخدامها، وعدم التفكير في استغلال أموال المستأمنين، أو النيل منها بغير وجه مشروع. وإذا ساد مثل هذا الخلق الرفيع والسلوك القويم تقل أو تنعدم الحوادث المفتعلة، ويقل تبعا لذلك حجم التعويضات، ويترتب عليه زيادة في الفائض التأميني(قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 200 (21/6)).

رابعاً: إن الاستمرار في توزيع الفائض التأميني، أو التصرف به لمصلحة المشتركين في عقد التأمينالتعاوني يساهم مساهمة كبيرة في ترسيخ فكر التأمين الإسلامي في أذهانهم، ويشجع غيرهم علي التأمين لدي شركات التأمين الإسلامية، ويؤكد مصداقية تلك الشركات، والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في تقديمها لخدمات التأمين.

ولا شك أن ذلك يؤدي إلى تقدم وازدهار صناعة التأمين الإسلامي، وانتشارها في الأسواق المحلية والعالمية.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الفائض التأميني:

يتأثر فائض التأمينبعدة عوامل سلباً أو إيجاباً يمكن إيرادها فيما يلي(علي، ص53):

أولاً: المبالغ المالية المتوافرة من الاشتراكات المخصصة للاستثمار: كلما كانت هذه المبالغ كبيرة كان احتمال الربح كبيرا، ويترتب علي ذلك زيادة في الفائض التأميني.

ثانياً: خبرة إدارة الشركة في الإستثماراتات المشروعة، وحسن اختيارها لتلك المشروعات: إن حسن استثمار الشركة لأموال التأمين يجعل العائد من تلك الإستثماراتات مجديا، ويزداد تبعا لذلك الفائض التأميني. والعكس صحيح: فإن سوء اختيار الشركة لطرق الإستثمارات يؤثر سلباً في الفائض التأميني.

ثالثاً: مقدار التعويضات المدفوعة للمستأمنين: كلما كانت التعويضات المدفوعة قليلية كان فائض التأمينكبيراً، وكلما كانت التعويضات المدفوعة كبيرة كان فائض التأمين قليلاً.

ولا بد من ملاحظة أن قلة التعويضاَت المدفوعة لا تعني هضم حقوق المستأمنين، بل لا بد من تعويضهم تعويضاَ كافياَ وعادلاَ، وإلا صرفهم ذلك عن التأمين نفسه، وإنما المقصود أن الحوادث إذا قلت أو كانت غير جسيمة فإن التعويضاَت المدفوعة ستقل مما يؤثر إيجاباَ في الفائض التأميني.

رابعاً: أقساط التأمين، وعدد المستأمنين: إن الزيادة في عدد الأقساط المكتتبة تؤثر إيجاباَ في الفائض التأميني. والعكس صحيح: كلما كان عدد المستأمنين قليلاَ كان فائض التأمينفي الغالب قليلاَ.

خامساً: خبرة ونشاط دوائر التسويق في شركات التأمين الإسلامي: يتأثر فائض التأمين سلباَ أو إيجاباَ في هذا الجانب حسب نشاط دوائر التسويق في توسيع نطاق التأمين في المجتمع، ونوع الوثيقة التي يتم تسويقها: أما تأثير زيادة عدد المستأمنين في الفائض فقد تبين في النقطة السابقة، وأما تأثير نوع الوثيقة التي يتم تسويقها: فكلما كان احتمال وقوع الخطر المأمن منه قليلاَ كان تأثر الفائض إيجابياَ، وكلما كان احتمال وقوع الخطر المأمن منه كبيرا كان تأثر الفائض سلبيا(محيي الدين (د.ت)، ص12).

سادساً: إعادة التأمين: تؤثر إعادة التأمين تأثيرا كبيرا في فائض التأمين سلباَ أو إيجاباَ، ويعتمد ذلك اعتماداَ مباشراَ علي مدي خبرة إدارة الشركة في هذا الشأن من حيث: اختيار نوع شركة إعادة التأمين، وسعر الإعادة، وإلية اتفاقيات إعادة التأمين، فإذا أحسنت إدارة الشركة الاختيار من بين شركات إعادة التأمين العالمية، وراعت في اختيارها نسبة الإعادة، وسعر الإعادة كان التأثير في فائض التأمين إيجابياَ، وإلا كان التأثير سلبياَ.

سابعاً: مقدار أجر الوكالة التي تدير علي أساسها الشركة العمليات التأمينية: إن أجر هذه الوكالة يؤخذ من مجموع أقساط المستأمنين: فإذا كان الأجر كثيراَ كان فائض التأمين قليلاَ، وكلما كان قليلاَ كان الفائض غالباَكثيراَ.

وهنا تلاحظ الدارسةأن قلة أجر الوكالة لا تعني أن نبخس الشركة حقها، وإلا كان ذلك صارفاَ لها عن مزاولة التأمين مما يضر حتماَ في انتشار صناعة التأمين وإزدهارها، كما أنه ليس للشركة في المقابل أن تأخذ أجرا كثيراَ يضر بالمستأمنين، بل لا بد أن يكون ذلك في حدود أجر المثل، تحقيقا للعدالة بين الطرفين.

ثامناً: المصاريف التي يتحملها صندوق التأمين التعاوني: فإذا كان حجم هذه المصاريف كبيرا تأثر فائض التأمينسلباَ، وإذا كان حجمها قليلاَ تأثر فائض التأمين إيجاباَ. ويعتمد ذلك علي السياسة الإدارية التي تتبعها الإدارة العامة لكل شركة، والتي يقرها مجلس إدارتها.

تاسعاً: تكوين الاحتياطيات الفنية: يؤثر تكوين الاحتياطيات الفنية تأثيراَ سلبيا في فائض التأمين في بدايات عمر الشركة, خاصة في حالة إرتفاع نسبة المبالغ المحتجزة لتلك الغاية، وكلما كانت نسبة المبالغ المحتجزة لغايات تكون الاحتياطيات قليلة كان فائض التأمين قليلاً أيضاَ(علي ، ص 53).

عاشراً: سلوك حملة الوثائق، ومدي تحملهم للمسؤولية: يتأثر فائض التأمين بذلك تأثراَ بالغا إيجاباَ أو سلباَ: فإذا ساد في المجتمع الخلق الإسلامي الرفيع بحيث يعمل كل فرد برقابة ذاتية تدفعه إلى المحافظة علي الشيء المأمنعليه وحسن التصرف فيه فإن ذلك يؤثر إيجاباَ في الفائض التأميني: حيث تقل الحوادث، ويقل تبعا لذلك حجم التعويضاَت التي تدفع من صندوق التأمين التعاوني. والعكس صحيح: فإذا ضعف الحس الإيماني والخلق القويم لدي أفراد المجتمع، وقل فيه حس الشعور بالمسؤولية تفشي الإهمال بالمأمن عليه، ونتج عن ذلك زيادة الحوادث، وإرتفاع حجم التعويضاَت، وتدني مستوي الفائض التأميني(محيي الدين، ص 66).

رابعاً : كيفية توزيع الفائض التأميني:

يعد فائض التأمين حقا خاصا بالمستأمنين، وملكا لهم; لأن الفائض هو المتبقي من اشتراكاتهم, ولا تستحق الشركة المديرة شيئاَ من ذلك الفائض، لا علي سبيل الأجرة، ولا مقابل الإستثمارات; لأنه إذا أُخذ بصفة الأجرة علي إدارة أعمال التأمين فيجب أن تكون معلومة; لأن الإجارة من عقود المعاوضات، فتفسدها الجهالة الفاحشة، وقد يوجد الفائض وقد لا يوجد، والأجرة تستحق سواء أوجد الفائض أم لم يوجد. كما أنه لا يجوز أن يؤخذ شيء من الفائض مقابل استثمار الأقساط; لأن مقابل الإستثمارات يجب أن يكون نسبة معلومة من الأرباح المتحققة، وإن أخذ حصة من الفائض يؤدي إلى جهالة المقابل المإلى للاستثمار; لأن الفائض قد يوجد وقد لا يوجد، فتفسد المضاربة التي علي أساسها يتم الإستثمارات(عبد الستار ،2007م، ص34).

إجمإلى الفائض التأميني:

هو الفرق بين الاشتراكات والتعويضَات ومخصوماً منها المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية والمخصصات الفنية اللازمة ونؤجز المعادلة الآتية:

إجمإلى فائض التأمين= الاشتراكات (الأقساط) – التعويضَات المدفوعة + المستحقة + التعويضَات تحت التسوية + المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية + المخصصات والاحتياطات الفينة والقانونية.

صافي الفائض التأميني:

هو أن يضاف إلى الفائض الإجمإلى إلى ما يخص المأمن لهم من عائد الإستثمارات بعد خصم ما عليهم من مصاريف تعبر عنه المعادلة الأتية(كريمة ، ص 225):

صافي الفائض التأميني= إجمإلى فائض التأمين+ عوائد الإستثمارات.

ويخصص فائض التأمين للمستأمنين فقط ويحسب استثماره بالطرق المشروعة ويعد من الفوارق الرئيسة والأساسة بين شركات التأمين التجاري في استثماراتها للفائض التأميني لشرعية طرق لاستثماره وقد سميت بعض جهات الفتوي والرقابة الشرعية فائض التأمينالمحقق في حساب هيئة المشتركين زيادة في التحصيل.

يعد فائض التأمينمن أهم سمات شركات التأمين الإسلامي حيث يسهم فائض التأمينمساهمة كبيره في ترسيخ الفكر التأميني في أذهان حملة الوثائق (المستأمنين – المشتركين) من جهة ويشجع غيرهم علي الاشتراك من جهة أخري.

إن غاية التأمين الإسلامي هي التعاون والتكافل في تحقيق الآثار السلبية الناتجة عن الأخطار التي حدثت فعلاً، وليس الربح أو الكسب المادي، فإن حدث ربح فهو ليس مقصود في الأصل في

صندوق التكافل أن يكن متوازناً يعني أن تتساوي إيراداته ومصروفاته، ويتحقق هذا التساوي بنتيجة دقة وتحديد مبلغ الاشتراك من قبل القائمين علي الشركة بناء علي الحسابات الاكتوارية وعمل خبراء التأمين بحيث تكتفي موارد الصندوق لدفع التعويضاَت والمصاريف الإدارية بدون أي شئ يفيض علي ذلك, ولكن هذا لا يحدث إلا نادراً ويرجع وجود الفائض إلى أسباب لعل أهمها الآتي(عبد العزيز، 2007م ، ص 93):

1- مهارة عمل خبراء التأمين وقدراتهم علي قياس المخاطر بشكلدقيق.

2- النفقات المترتبة علي صندوق التكافل, وكلما نحج المدير في خفض هذه النفقات كان مظنة توليد فائض .

3- إذا جري توظيف أموال الصندوق في استثمارات ذات عائد متميز ضمن مستوي المخاطر المسوح به وذات معدل الفائض.

4- حجم الصندوق وطريقة تحديد مبالغ الاشتراكات, فكلما كان حجم الصندوق كبيراً كان مظنة توليد فائض .

وبما أن فائض التأمين حقاَ خاصاَ بالمستأمنين فإن توزيعه عليهم يتم بأحدي الطرق الأتية:

الطريقة الأولي: التوزيع علي المستأمنين بنسبة اشتراكهم دون تفرقة بين من حصل علي تعويض, ومن لم يحصل خلال الفترة المإلة; "لأن كل مشترك متبرع للأخرين بما يحتاج إله المشترك في دفع التعويضاَت، فما بقي من اشتراكه يجب أن يرد إله. وهو ما عليه العمل في شركة التأمين الإسلامية، وشركة البركة للتأمين بالسودان، بناء علي توجيه هيئة الرقابة الشرعية في هاتين الشركتين". ويجري العمل بهذا أيضاَ في شركة التأمين الإسلامية في العراق (أبوغدة وخوجة، ص180).

وتري الدارسة أن هذه الطريقة تغلب مراعاة جانب المعني التعاوني الذي يشعر به المستأمن حتي لو حصل علي تعويضاَت مستغرقة لأقساطه أو أقل منها، وتحافظ علي مبدأ التكافل، فالمشترك متبرع علي سبيل التكافل لمن لحق به ضرر من أعضاء هيئة المشتركين، ولا ينتظر ربحاَ مقابل تبرعه، فالفائض يرد إلهم بالسوية.

الطريقة الثانية: التوزيع علي المستأمنين الذين لم يحصل علي تعويض أصلا خلال الفترة المإلة دون من حصلوا علي تعويض. "وهذا مبني علي أن الموضوع قائم علي التبرع الذي فيه السعة، فما دام المشتركون موافقين علي ذلك فلا حرج, إضافة إلى جانب تربوي, وهو دفع المشتركين لمزيد من الحرص والحذر حتي لا يقعوا في الحوادث، فيحرمون من الفائض, وهذا ما يقوم عليه العمل الآن في الشركات للتأمين العراقية".

الطريقة الثالثة: التوزيع علي المستأمنين بعد حسم التعويضات المدفوعة لهم خلال الفترة المإلة: بمعني التوزيع علي جميع المستأمنين من حصل منهم علي تعويض ومن لم يحصل، مع مراعاة حسم مبلغ التعويض الذي حصل عليه من نصيبه من مبلغ فائض التأمين الذي يستحقه، هذا إذا كان مبلغ التعويض أقل من مبلغ الفائض, أما إذا كان مبلغ التعويض الذي حصل عليه أزيد أو يساوي قيمة نصيبه من فائض التأمينفإنه لا يستحق شيئا.

وتري الدارسة أن هذه الطريقة توازن بين مبدأ التكافل، وتحقيق العدالة والمساواة بين أعضاء هيئة المشتركين، فلا يتساوي من حصل منهم علي مبلغ تعويض مساوٍ لقيمة اشتراكه أو زائد عنه مع من حصل علي مبلغ تعويض أقل أو من لم يحصل علي تعويض أصلا.

الطريقة الرابعة: توزيع نسبة مئوية ثابتة من فائض التأمينالمخصص للتوزيع علي المستأمنين، والاحتفاظ بالباقي في الشركة(قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 200 (21/6) ، ص12).

الطريقة الخامسة: تقسيم فائض التأمينالمخصص للتوزيع بين المستأمنين بحيث يعطي المتضررون الذين دفعت لهم تعويضات نصف ما يعطي لغير المتضررين.

الطريقة السادسة: " التوزيع بأي طريقة أخري تقرها هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة".

وقد نصت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المإلةالإسلامية علي الطرق الثلاث الأولي والأخيرة، وأعطت شركات التأمين الإسلامي حرية اختيار أحدي هذه الطرق علي أن ينص علي الطريقة المختارة منها في اللوائح.

وتري الدارسة أن الطريقة الثالثة هي الأعدل، وذلك للتوجيه المذكور آنفا، ويتأيد ذلك بأن المستأمن قد دفع أقساط التأمين بهدف التعاون في ترميم آثار الخطر الذي قد يصيب أحد المستأمنين، فإذا أصيب المستأمن بخطر، ورممت آثاره بمبلغ يزيد عن الأقساط التي دفعها أو يساويها فقد تحقق مقصوده، فلا يضيره حينئذ

عدم الأخذ من الفائـض التأميني. وهذا بخلاف المستأمن الذي لم يأخذ تعويضاَ أو أخذ تعويضاَ دون أقساطه فالعدل أن يعطـي من الفائض التأميني.

الطريقة الثالثة: هي الأولي بالإعتبار، ولا سيما وأن الطرق الأخري قد يرد عليها شيء من المآخذ يمكن بيانها بما يلي(صدقي ، 1998م، ص452):

1- ما قيل في توجيه الطريقة الأولي: إن كل مشترك متبرع للأخرين بما يحتاج إليه المشترك في دفع التعويضاَت، فما بقي من اشتراكه يجب أن يرد إليه –فإنه يصدق علي من أخذ تعويضاَ دون اشتراكه أو لم يأخذ تعويضاَ أصلا دون من أخذ تعويضاَ مساوياَ أو أزيد من اشتراكه.

2- أماالطريقة الثانية فإنها تقوم علي حرمان كل من حصل علي تعويض وإن قل من الفائض التأميني، وهذا إن ساغ في حق من أخذ تعويضاَ مساوياَ أو أزيد من اشتراكه فليس بمستساغ في حق من أخذ تعويضاَ دون اشتراكه، إذ لا يخلو حرمانه –والحالة هذه تعد إجحاف بحقه.

3- أماالطريقة الثالثة فإنها لم تبين فيما إذا كان توزيع النسبة المئوية الثابتة من فائض التأمين شاملا لكافة المستأمنين أو خاصاَ بمن لم يحصل علي تعويض، والظاهر الأول، نزولاَ علي مقتضـي العموم المستفاد من كلمة (المستأمنين) الواردة في هذه الطريقة: حيث تستغرق وتشمل كافة المستأمنين: من حصل منهم علي تعويض، ومن لم يحصل، وحينئذ يقال فيها ما قيل في الطريقة الأولي (تقي الدين ، 1997م، ص177).

4- أما الطريقة الرابعة فإن تقييد ما يعطي للمتضررين الذين حصلوا علي تعويض بنصف ما يعطي لغيرهم تحكم لا مسوغ له.

تطبيقات عملية لكيفية توزيع فائض التأمين في شركات التأمين الإسلامي:

ذكر محمد يوسف علي المدير العام لشركة شيكان –وهي شركة تأمين إسلامية في السودان– أن هيئة الرقابة الشرعية اطلعت علي نشاط الشركة التأميني، وكانت رؤيتها حول توزيع فائض التأمين كالآتي(المعيار الشرعي رقم (26)، ص364):

الطريقة الأولي:

1- اعتبار كل أقسام التأمين وكأنها محفظة وأحدة، يحسم منها كل المصروفات، والإلتزامات، ويعامل الفائض علي أساس أنه فائض لكل الأقسام.

2- يحسب نصيب كل مشترك من الفائض المخصص للتوزيع وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نصيب المشترك من الفائض} = \text{الفائض المخصص للتوزيع} \times \frac{\text{إجمإلى أقساط التأمين لكل مشترك}}{\text{إجمإلى أقساط التأمين (أقساط التأمين المسندة اختياريا)}}$$

الطريقة الثانية:

1- اعتبار كل قسم محفظة قائمة بذاتها، تحسم منها المصروفات، والإلتزامات الأخري ذات العلاقة فقط بالقسم المعني.

2- يعتبر الفائض أو العجز هو الفائض أو العجز للقسم المعني فقط.

3- في حالة العجز يتم سداد العجز فقط من فائض الأقسام الأخري، ولا يتم توزيع فائض للمشتركين من ذلك القسم.

4- في حالة وجود فائض يتم توزيعه في كل قسم علي المشتركين في ذلك القسم وفق المعادلة المذكورة في الطريقة الأولي.

وأخذت بهذه الطريقة شركة وثاق للتأمين التكافلي.

وقد نصت هيئة الرقابة الشرعية علي أن لكل شركة الحق في اتباع الطريقة التي تراها مناسبة من بين الطريقتين المذكورتين أعلاه.

هذا، وتعمل شركة شيكان في توزيع الفائض وفق الطريقة الأولي المذكورة أعلاه، وذلك من أجل تسويق التأمين بصفة عامة في السودان، وترسيخ فكرة التأمين التعاوني في أذهان المشتركين. (المعيار الشرعي رقم (26)، ص365):

مكونات الفائض التأميني:

أ- الزيادة المتبقية من أقساط التأمين المكتتبة بوساطة الشركة مباشرة أو عن طريق الإسناد الاختياري (نظام المحاصصة).والمقصود به: اقتسام الخطر المأمن عليه بين شركة التأمين المباشر وشركات تأمين أخري، لعدم توافر الطاقة الاستيعابية اللازمة لهذا الخطر, والصورة التطبيقية لذلك: أن يعرض علي أحدي شركات التأمين تأمين تفوق قيمته إمكانياتها المالية، وتوافق علي تأمينه، فإنها حينئذ تقوم بتأمين الجزء المناسب منه لطاقتها الاستيعابية، توأمن الباقي لدي شركات تأمين أخري.

ب -حصة المستأمنين من أرباح استثمار أقساط التأمين.

ج - عوائد عمليات إعادة التأمين.

أسس احتساب الفائض التأميني:

يراعي في احتساب فائض التأمين الذي سيخصص للتوزيع رصد الحسابات الأتية، وما يزيد عن ذلك يكون صافي الفائض القابل للتوزيع وكما يلي(شعبان ، 2010م، ص10):

أ- احتياطي عام.

ب -حساب احتياطي ديون مشكوك فيها.

ج - حساب مخصص لضريبة الدخل.

د- حساب احتياطيات أخري مناسبة يقرها مجلس الإدارة.

هـ- صافي فائض التأمينالقابل للتوزيع.

كيفية توزيع الفائض التأميني(علاء الدين، 2000م، ص296):

أ. تعتبر دوائر التأمين في الشركة وحدة وأحدة، وتعامل كأنها محفظة وأحدة، تحسم منها المصروفات بأنواعها المختلفة، والإلتزامات، ويعامل الفائض علي أساس أنه فائض صندوق التأمين التعاوني للشركة.

ب. يخصص جزء من فائض التأمينبصفة احتياطيات فنية، لتقوية المركز المالى للشركة، علماَ بأن المبالغ التي تخصص لهذا الاحتياطي تعتبر ملكا للمستأمنين.

ج. يوزع فائض التأمين علي جميع المستأمنين وفق المعيار الأول من المعايير المعتمدة لدي شركات التأمين الإسلامية (الطريقة الأولي من طرق توزيع الفائض التأميني).

قاعدةتوزيع الفائض التأميني:

يحسب نصيب كل مشترك من الفائض المخصص للتوزيع وفق المعادلة الأتية:

نصيب المشترك من الفائض = أقساط التأمين لكل مشترك × الفائض المخصص للتوزيع

إجمإلى أقساط التأمين

استثمار الفائض التأميني:

تقوم شركات التأمين التكافلي كغيرها من شركات التأمين بتصميم هيكلها المإلى وفق مجموعات معطيات فنيه واقتصادية ترشد هيكلتها المإلة حيث يتم بموجب العمليات الرياضية والجداول الإحصائية تقدير احتياجات تسوق التأمين من السيولة لمراجعة مختلف التعويضَات المحتملة والناتجة عن منتجات التأمين وما زاد علي ذلك من أقساط التأمين يتم استثماره يهدف تنظيم إيرادات الشركة وتعزيز مركزها المإلى. وعاده ما يتم تنويع الإستثماراتات في صيغ مجالات مختلفة ووفق آجال طويلة ومتوسطة وقصيرة, وذلك كله من خلال هيكل مإلى متحرك دورياً, بحيث يراعي مختلف المخاطر المإلة المحيطة بعمل الشركة، والمهم هنا بيان أن هذه الأوجه من الإستثماراتات للأموال التأميذية في الشركات التكافلية يشترط فيها أن تكون غير مخالفة للشريعة الإسلامية, فلا يحل لها أن تستثمر أموالها في ودائع الإستثماراتية والإدخارية الربوية بأنواعها; لان حقيقتها قروض بفوائد ربويه محرمة شرعاً(السعيد ،2009،ص 252).

كما يحرم عليها تمويل عجزها المإلى(الرأسمإلى أو التوسع) بواسطة الاختلاط الربوي من البنوك التجارية (التقليدية) بل يشترط عليها أيضاَ أن يكون استثمارها المباشر محصوراً في شركات مإلة تكون علي الأقل متوافقة مع الشريعة الإسلامية, فلا يجوز مثلاً الإستثمارات المإلى عن طريق الإكتتاب في الأسهم بالبنوك الربوية وبعضها من الشركات التي تقوم وقت أنظمتها الأساسة علي أعمال تصادم أحكام الشريعة الإسلامية.

وأما شركات التأمين التجاري (التقليدي) فإنها تقوم باستثمار أموالها التأمينية من خلال توظيفها في مختلف أوجه الإستثمارات, بعيداً عن مراعاة الأسس الدينية الشرعية، إذ من مبادئ ومسلمات

صناعه التأمين التجاري (التقليدي) أنها تقوم أصالة بتوظيف فوائضها المإلة في أوعيه الإستثمارات الربوية المحرمة كالودائع التجارية الربوية بأنواعها والسندات وأذونات الخزينة, وأما في جانب تمويل العجز (الرأسمإلى في التوسع) فإنها ستلجأ بداهة إلى الاقتراض بالربا المحرم شرعاً. (صباغ ، 2009م ، ص259).

أهم سبل استثمار فائض التأمينفي شركات التأمين الإسلامية:

يمكن استثمار هذا الفائض بأحدي الطرق الأتية(سالم ، 2012، ص 46):

1- استثمار فائض التأمينالمرصد في صندوق المخاطر أو في حساب الاحتياطات الفنية علي أساس المضاربة أو الوكالة بأجر معلوم، وينص علي ذلك في وثائق التأمين ليصبح معلوماً من قبل حمله الوثائق, كما هو معمول به في شركة التأمين الإسلامية في الأردن ضمن ما يعرف بفقرة التأمينالتعاوني, فإذا كان الإستثمارات علي أساس المضاربة فتكون الشركة المديرة هي الطرف الذي يقوم بالعمل وحملة الوثائق هم الطرف صاحب المال, ويكون الربح حصة شائعة تقدر بنسبة مئوية معلومة في حالة تحققه, وإذا كان الإستثمارات علي أساس الوكالة بأجر معلوم فإن الشركة وكيل عن حملة الوثائق في تنمية واستثمار جزء من أموالهم (الفائض المرصد) مقابل نسبة مئوية من الربح المحقق تماماً كالأجر المعلوم مقابل إدارة العمليات التأمينية, وتضاف حصة الشركة من الأرباح إلى حساب المساهمين, أما حصة حملة الوثائق فتضاف إلى جملة أموالهم المرصده في صندوق المخاطر أو حساب الاحتياطات الفنية الخاصة بهم.

2- استثمار فائض التأمينالمرصد في حساب وجوه القيد قبل توزيعه علي أساس المضاربة أو الوكالة بأجر معلوم كاستثمار الفائض المرصد في صندوق المخاطر وحساب الاحتياطات الفنية والفرق الوحيد بين هذه الحالة والتي قبلها أن الأرباح المحققة الخاصة بحساب وجوه القيد تضاف إلى الحساب نفسه, ولا يملكها حملة الوثائق. فتكون الغاية من الإستثمارات بالنسبة لهذا الحساب هي تنمية وزيادة أموال وجوه القيد ويزداد تبعاً لذلك الأجر والثواب بالنسبة لحملة الوثائق, لأن أصل المال ونماءه ويكون صدقة.

3- أما فائض التأمين المخصص للتوزيع فإن نصيب كل مشترك بها ملكاً خاص به يدخل في حسابه الخاص في الشركة, ولا يجوز استثمار شيء منه إلا بإذن صاحبه، ونظراً لتدني القيمة المالية لحصة كل مشترك من الفائض التأميني, فإن مثل هذا الإستثمارات لا يكون مجدياً, إلا إذا كان عدد الراغبين في الإستثمارات كبيراً ورغبوا باستثمار مخصصاتهم من الفائض من قبل الشركة, فعندئذ يمكن أن تسمي تلك الأموال علي نحو ما تقدم في الحالتين السابقتين. (محمد ، 2009، ص 262)

وتقوم شركة التأمين الإسلامية بالإستثمارات وفق الطرق الأتية(هيثم ،(د.ت)، ص 11):

1- الإستثمارات المباشر في الأسواقالمالية من خلال شراء وبيع الأسهم وفق توجيهات هيئات الرقابة الشرعية.

2- الإستثمارات المباشر من خلال المتاجرة بالعملات بحيث يتم تحديد نسبة من الأموال المخصصة للاستثمار بالعملات الصعبة كالدولار وفق أحكام عقد التصرف.

3- الإستثمارات غير المباشر من خلال المصارف الإسلامية وفق أحكام عقد المضاربة بحيث تقوم الشركة الطرف صاحب المال ويكون المصرف الإسلامي الطرف المضارب والربح بينهما حسب الإتفاق.

ضوابط استثمار الفائض:

تتمثل ضوابط استثمار الفائض في عددة نقاط نورد ذكرها في الآتي(كريمة ، 2014م ، ص102):

1- الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بحيث تكون جميعها استثمار شركات التأمين الإسلامية بالطرق المشروعة.

2- الإلتزام بالقوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بشركات التأمين.

3- الإلتزام بالمعايير الخاصة بشركات التأمين الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الخاصة بالإستثمارات.

4- الإلتزام بالنظام الإسلاميالأساس الخاص بكل شركة فيما يتعلق بالإستثمارات.

5- التقيد بقرارات وتعليمات مجلس الإدارة فلكل مجلس فلسفته الخاصة في الإستثمارات التي يري أنها تحقق مصلحة الشركة.

الإطفاء :

ويتم حسب الصورة الأتية:

إطفاء خسار سنه مإلة من سنه مإلة أخري لما كان العقد مبنياً علي أساس الإلتزام بالتبرع وقبول حملة الوثائق، الشروط التي وافقوا عليها في عقد التكافل فلا مانع شرعاً من الاتفاق علي إطفاء خسارة أي سنه من السنوات المإلة من حساب حمله الوثائق من الفائض الذي يتحقق في السنة المإلة لتلك السنة, لأن هو مقتضي التعاون بين جملة الوثائق سواء من بقي منهم متعاملاً أو من لم يستمر في التعامل مع الشركة.

ومن الممكن اقتطاع مخصص من الإيرادات من أجل مقابلة اهلاك أو تجديد أصول أو مقابلة نقص في قيمة أي أصل من الأصول بسبب تردي سعر السوق أو مقابلة التزام أو خسائر مستقبلية محتملة مثل مخصص الديون المعدومة, وبما أن مبدأ يحفظ ديمومة الشركة وتقوية مركزها المإلى وقدرتها علي المواجهة(محمد ، ص 266).

و يمكن استثمار فائض التأمينفي الحالات وبالكيفيات الأتية(حسين 2010م، ص23):

1-استثمار فائض التأمين المرصد في صندوق المخاطر، أو في حساب الاحتياطيات الفنية، علي أساس المضاربة، أو الوكالة بأجر معلوم. وينص علي ذلك في وثائق التأمين, ليصبح معلوماَ من قبل المستأمنين: فإذا كان الإستثمارات علي أساس المضاربة تكون الشركة المديرة هي العامل، والمستأمنون هم أصحاب المال. ويكون نصيب كل وأحد حصة شائعة تقدر بنسبة مئوية معلومة من الربح. وإذا كان الإستثمارات علي أساس الوكالة بأجر معلوم فإن الشركة تكون وكيلة عن المستأمنين في تنمية واستثمار جزء من أموالهم (الفائض المرصد) مقابل نسبة مئوية من الربح المتحقق, وتضاف حصة الشركة من الأرباح إلى حساب المساهمين، أما حصة المستأمنين فتضاف إلى جملة أموالهم المرصدة في صندوق المخاطر، أو حساب الاحتياطيات الفنية الخاصين بهم.

2-استثمار فائض التأمين المرصد في حساب وجوه الخير قبل توزيعه علي أساس المضاربة، أو الوكالة بأجر معلوم كاستثمار فائض التأمين المرصد في صندوق المخاطر، وحساب الاحتياطيات الفنية. والفرق الوحيد بين هذه الحالة والتي قبلها: إن الأرباح المتحققة الخاصة بحساب وجوه الخير تضاف إلى الحساب نفسه، ولا يملكها المستأمنون, وتكون الغاية من الإستثمارات بالنسبة لهذا الحساب هي

تنمية أموال وجوه الخير وزيادتها، ويزداد تبعا لذلك الأجر والثواب بالنسبة للمستأمنين، لأن أصل المال ونماءه يكون صدقة.

3-أما فائض التأمين المخصص للتوزيع فإن نصيب كل مشترك يصبح ملكاَ خاصا به، ولا يجوز استثمار شيء منه إلا بإذن صاحبه, ونظرا لتدني القيمة المالية لحصة كل مشترك من فائض التأمينفإن مثل هذا الإستثمارات لا يكون مجديا إلا إذا كان عدد الراغبين في الإستثمارات كبيراَ، ورغبوا في استثمار مخصصاتهم من الفائض من قبل الشركة، فعندها يمكن أن تستثمر تلك الأموال علي نحو ما تقدم في الحالتين السابقتين (علاء الدين ، 2000م،ص296).

وتري الدارسة أنه ومن الأسلم في كل ما تقدم أن يكون الإستثمارات علي أساس المضاربة، أما جعل الإستثمارات علي أساس الوكالة بأجر يكون نسبة مئوية من الربح فإنه لا يخلو من إشكال، لأن الأجرة ينبغي أن تكون معلوم، جنساَ، ونوعاَ، وصفةَ، وقدراً. ومقدار الربح المتحقق هنا غير معلوم، فقد يكون كثيراَ، وقد يكون قليلاَ، وقد لا يوجد أصلاَ .

إلبات التصرف في فائض التأمين في شركات التأمين الإسلامية:

أولاً: توزيع الفائض:

يتم توزيع الفائض بعده طرق نوردها في الآتي(أحمد ، 2009م ، ص185):

الطريقة الأولي:

أن يوزع الفائض علي جميع المشتركين, ومن ثم يتم توزعيه عليهم بنسبة اشتراكهم لا فرق بين مشترك استحق تعويضاَ أو لم يأخذ شيئاَ من التعويض, وهذا مبني علي أن كل مشترك متبرع للأخرين.

الطريقة الثانية:

أن يوزع الفائض علي من لم يعوض في حادثة مهما كانت نسبة التعويض, وهذا مبني أيضاَ علي أن الإتفاق تم علي أساس التبرع, وقد قبل المشتركون بحرمان من عوض عن حادث من الفائض.

الطريقة الثالثة:

أن يوزع الفائض علي حملة الوثائق بعد خصم التعويضاَت المدفوعة لهم خلال الفترة المإلىة, فنظراً في هذه الطريقة نسبه التعويض إلى نسبة الفائض فيوزع فائض التأمين علي المشاركين كل بنسبة اشتراكه بعد خصم التعويضاَت فإذا كان ما دفع له أكبر من نصيبهم في فائض التأمين ففي هذه الحالة لا يستحق شيئاَ.

أسس توزيع الفائض التأميني:

يتم توزيع فائض التأمينحسب الأسس الأتية الفائض التأميني:

1- يحدد مجلس الإدارة نصيب المستثمرين من عائد الإستثمارات لأقساط التأمين ويضاف إلى صندوق المساهمين, و يدخل جزء أخر من صندوق حملة الوثائق.

2- يوزع مجلس الإدارة الفائض التأمين وفق رؤية هيئة الرقابة الشرعية بما يحقق مصلحة الشركة وحقوق حمله الوثائق فقد وزع الفائض الصافي بتوزيع نسبة محددة المأمن لهم مباشرة أو تخفيض أقساطهم للسنة الأتية.

3- يعمل المستأمن سواء كان شخصياً أو اعتبارياً عند احتساب فائض التأمين علي أساس أن له رقماً حسابياً طيلة فترة تعامله بغض النظر عن عدد الدوائر الفنية التي يتعامل معها .

4- في حاله عدم استمرار المأمن لغاية الفوائض المإلىة اللاحقة فلا يعتبر مشاركاً في توزيع ذلك الجزء من الفائض التأميني.

5- لا مانع شرعاً من إضفاء خسارة حساب حملة الوثائق لسنه مإلىة معينة لبعض أو لكل فائض حساب حملة وثائق لسنة مإلىه مادام النظام الأساس قد نص ذلك فالعقد قائم علي التبرع.

6- مشاركة حملة الوثائق في إدارة صندوق التأمين لتمكنهم ومن رعاية مصالحهم والحفاظ علي حقوقهم.

وتري الدارسة أن شركات التأمين تتصف بعدم توزيع فائض التأمينلحين التوصل إلى المخصصات ويعد ذلكأحدي أهم المتطلبات الرئيسة للحفاظ علي شركات التكافل من المخاطر المستقبلية, مما يعزز قدرتها التنافسية ولاسيما مع شركات التأمين التجارية وإن فائض التأمين حق خالص للمشتركين, ويوزع عليهم بنسب اشتراكاتهم بالطرق المتعددة وإن لتوزيع الفائض نتائج مباشره علي ملاءة شركات التأمين التعاوني الإسلامي, وزيادة القدرة علي الإكتتاب.

المبحث الثالث : قوة المنافسة

تمهيد :

المنافسة في الأعمال التجاريةهي التنافس بين الشركات التي تبيع منتجات او خدمات مماثلة أو تستهدف نفس الجمهور المستهدف للحصول علي المزيد من المبيعات, وزيادة الإيرادات واكتساب المزيد من الحصة التسويقية مقارنة بالأخرين, فالميزة التنافسية في الشركات مترابطةَ , وتعتمد علي بعضها بعضاَ ، لذلك فإن ربط هذه الممارسات يسهم في تحقيق الأداء المتميز وبناء العديد من الميزة التنافسية المستدامة للشركات (عطياني ونور ،2014، ص 25).

مفهوم المنافسة:

يشير مفهوم المنافسة إلى قدرة الشركة علي صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للشركات الأخري العاملة في نفس النشاط، وتحقق المنافسة من خلال الاستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد الفنية والمادية والمالية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات والكفاءات والمعرفة وغيرها من الامكانيات التي تتمتع بها الشركة,والتي تمكّنها من تصميم وتطبيق إستراتيجياتها التنافسية. ويرتبط تحقيق المنافسة ببعدين أساسيين هما القيمة المدركة لدي العميل ، وقدرة الشركة علي تحقيق التميز(ابوبكر ، 2007 ،ص 175) .

تكمن أهمية المنافسة في كونها تمنح الشركات القدرة علي الدفاع عن مكانتها السوقية, وحفظ مركزها التنافسي بين منافسيها ، بالاضافة إلى تعزيز امكانيات الشركة وقدراتها الإنتاجية والتسويقية وتوثيق علاقاتها مع الزبائن وتحسين القرارات الإدارية ، ومن أهم الأبعاد التي تشتمل عليها المنافسة جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة، والربحية ، الحصة السوقية ، والإبداع والإبتكار (p45Munizu، 2013) .

وهنالك نوعان من نماذج المنافسة يتمثلان في نموذج قائم علي السوق ، ونموذج قائم علي الموارد وكلاهما متكاملان ، ويرتكز كل منهما علي الآخر ، حيث إن نموذج المنافسة القائم علي السوق يشتمل علي متغيرات التكلفة ، والتمايز ، والفاعلية ، وتقييم المنافسين ، والتهديدات والمخاطر التي تواجه عمل الشركة ، أما نموذج المنافسة القائم علي الموارد فانه يشتمل علي جميع الموارد التي

تمتلكها الشركة سواء المادية أم المإلنة أم البشرية ، بحيث يكون تحريكه وتنميته من داخل الشركة (Korankye،2013 p88).

ومن أهم المؤثرات التي تدعم المنافسة ممارسات إدراة الجودة الشاملة التي تساعد الشركات علي تحقيق المنافسة, والوصول إلى مستويات تنافسية عإلنة ، وتمكنها من مواجه التحديات ، وتحسين الإنتاجية، وخفض التكلفة ، ودمج عمليات الأداء مع الإبداع والإبتكار ، الذي من شأنه أن يتحقق للشركات جميع اهدافها المنافسة وحفظ مكانتها في السوق وضمان استمرارية اعمالها وتقدمها(Ware،2014).

وتري الدارسة في ضوءما تقدم أن استراتيجية المنافسة طريق للتميز فلا يتم تحقيق التميز ما لم تكن الثقافة السائدة هي تحقيق المنافسة ، فالشركات المرتبطة بالاداء المتميز هي التي يوجد فيها ثقافات تنظيمية تساعد علي التكيف مع المتغيرات والمستجدات ، لذلك تعتبر هذه الاستراتيجية رابطاً قوياً يربط عناصر الشركة مع بعضها بعضاً .

يعرف (Anik2010) المنافسة بكونها قدرة القطاعات علي تلبية احتياجات الزبائن فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات وتقديمها بجودة عإلنة، بهدف ارضائهم ، فضلاً عن تلبية احتياجات الموظفين في الشركة ، وتوفير عائد علي الإستثمارات لتحقيق النمو والتطور ، والوصول إلى الغايات والأهداف المنشودة,في حين يعرف (2012) المنافسة بكونها مجموعة العوامل التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة في استقرار الشركة في السوق ، والتي تشتمل علي المشاركة الفاعلة في المجالات الإقتصادية ، والتي تؤثر علي استقرار وتنمية الأرباح ، وذلك من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

كما تعرف المنافسة بكونها السياسة المتفوقة التي تتبعها الشركة الشركة للتنافس في السوق وتحقق أفضل النتائج التي تصبو إلىها ، وذلك من خلال إتباع استراتيجيات محددة من شأنها تحقيق المنافسة (Korankye،2013) .

ويري (Naliake & Namusonge 2015) أن المنافسة تعبر عن الأداة الأنسب التي تهدف إلى اكتشاف طرق جديدة ومبتكرة ومستحدثة لإنتاج وتقديم السلع والخدمات بصورة أكثر فعإلنة من تلك التي يقدمها المنافسين في السوق ، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الطرق والأسإلنب علي أرض الواقع ، وأحداث عملية إبداع تتفوق علي نظيراتها .

وقد عرف Al-najjar ميزة المنافسة بأنها قدرة الشركة علي إتباع سياسات واستراتيجيات من شأنها تقديم سلع وخدمات عإلة الجودة ، والتفوق علي منافسيها ، من خلال استغلال كافة الموارد والمصادر المتاحة .

ويري (Ejrami. 2016p61) أن ميزة المنافسة ما هي إلا سياسة وأداة تحسين الأداء ، وإدارة وتنظيم الهيكل التنظيمي في الشركة, والذي ينعكس بدوره علي جودة الخدمات المقدمة ، بحيث تتفوق وتتميز علي نظيراتها ، وتزيد من الحصة السوقية في الشركة ، وتعظم من أرباحها .

ويعتقد Ranjith (2016) أن ميزة المنافسة عبارة عن استراتيجية تقوم علي تطوير نموذج أعمال الشركة ، وتدفع بعجلة النمو والتطور فيها ، وتتيح للشركة فرصة إنتاج وتقديم خدمات, وسلع ومنافع للزبائن تتفوق فيها نظيراتها من المنافسين في السوق ، ويحقق للشركة مزيد من الأرباح ، ويحسن من سمعتها في السوق .

وتري الدارسة مما سبق تعرف ميزة المنافسة بأنها قدرة الشركة علي تلبية متطلبات واحتياجات الزبائن والتي تؤثر علي استقرار الشركة في السوق, ويحقق لها تفوق تنافسي بالشكل الذي يزيد من حصتها السوقية ويعظم ربحيتها .

أبعاد قوة المنافسة :

المنافسة في الأعمال التجارية هي التنافس بين الشركات التي تبيع منتجات أو خدمات مماثلة و تستهدف نفس الجمهور للحصول علي المزيد من المبيعات وزيادة الإيرادات, وإكتساب المزيد من الحصةالسوقية مقارنة بالأخرين. و تشير المنافسة إلى الخصائص والقدرات والكفاءات المحورية وجوانب التفوق التي تتمتع بها الشركات وتميزها عن المنافسين في الأسواق ، وفيما يلي توضيح بأهم أبعاد ميزة المنافسة بما يلي (العتوم ، 2009 ، الوهاب ، 2012، ص 175) :

الحصة السوقية : فتعد الحصة السوقية مؤشر للتعرف علي حجم مبيعات الشركة في السوق ، فتعظيم الحصة السوقية يساعد علي توفير أرض صلبة بحيث تستطيع الشركة أن تستمر بأعمالها بالشكلالطبيعي وفعال .

وتعرف بأنها نسبة إجمإلى مبيعات خدمات ومنتجات الشركة ، والتي يتم حساب الإيراداتات أو الارباح من خلال تحديد حجم الإيراد أو الرباح التي حققتها الشركة ، والذي بناءعليه يتم توجيه عمليات الإنتاج والتوزيع والتسويق, وتحليل حصة الشركة في السوق (Kaplow،2015) .

وتعرف بأنها قدرة الشركة علي تعظيم نسبة مبيعاتها ، وزيادة أرباحها في السوق وجذب زبائن جدد والإهتمام بزبائنها الحإلين (Peter،2014).

ومن الأهمية بمكان أن يعي صناع القرار إلى أهمية تعظيم الحصة السوقية ، وذلك من خلال تقليل تكلفة المنتج ، وابتكار أسإلب وطرق تسويقية ذات تكلفة منخفضة ، بهدف الصمود في وجه المنافسة الشديدة ، وتحقيق ميزة منفاسة عإلة. فالإدارة الذكية في الشركات تسعي إلى رسم وتصميم خطط شاملة لجمع المعلومات عن احتياجات ومتطلبات لزبائن ، وتحلل مقدرة وإمكانيات منافسيها ، وتحليل وضع السوق ، والتغيرات والتحولات التي تطرأ عليه ، وتحديد مقدار الكسب والخسارة لكي تتمكن من توقع المستقبل ، وتعظيم حصتها السوقية ، وتحقيق أهدافها وغاياتها التي تصبو إلها (Alghamdi، 2016) .

ويري (سليم 2010، ص 91) أن الحصة السوقية تأتي من خلال تسويق المنتج الحإلى إلى المستهلكين في أسواق جديدة من خلال إضافة قنوات توزيع جديدة أو تغيير المحتوي الإعلامي أو طرق جديدة لتنشيط المبيعات أو غيرها من الجهود التسويقية التي تستهدف أسواق جديدة أو مناطق جغرافية .

وتتجلي أهمية تعظيم الحصة السوقية لدي الشركة في تحسين وتطوير الأداء فيها ، فكلما كانت الحصة السوقية للشركة كبيرة ، كلما دل ذلك علي مدي رقي جودة الخدمات والسلع التي تقدمها، والذي ينعكس بدوره علي تحسين سمعة الشركة ، والاحتفاظ بمكانتها القوية في السوق. ولما كانت الحصة السوقية تلعب دوراً محورياً في تعظيم الأرباح ، وتمكين الشركة من توسيع دائرة زبائنها والأسواق التي تتوجه إلها ، والحصول علي عائد ثابت علي الإستثمارات ، توفر لها نوع من الإستقرار الإيجابي في السوق ، وتجعلها تنفتح علي الأسواق العالمية ، سعي صناع القرار والإدارات إلى التوجه نحو تحسين نوعية خدماتها ومنتجاتها ، وتطوير أدائها ، والعمل جاهداً لتوفير البيئة المناسبة للعاملين

والإدارات التي تعزز من أدائهم وإنتاجهم ، من أجل تعظيم الحصة السوقية ، ورفع مكانة الشركة علي الصعيدين المحلي والدولي ، (Economou & Chatzikonstantinou ،(2009).

النوعية : كما تعد النوعية من أهم المؤشرات التي تبين للشركة مدي تحقيقها لميزة المنافسة ، فكلما كانت جودة الخدمات والسلع ونوعيتها أفضل كلما انعكس علي أفضلية الشركة وتحقيقها لميزة المنافسة في السوق.

تعرف النوعية بأنها مجموعة من النشاطات والعمليات المتكاملة التي تتبعها الشركة كاستراتيجية لتحسين إنتاجها وتخفيض التكلفة وكسب رضا الزبائن وتوسيع نطاق التسويق والتوزيع ، وتحقيق أهداف الشركة المنافسة (Chen) . كما تعرف بأنها سياسة تتبعها الشركة لتقييم مدي جودة الخدمات والمنتجات التي تتفق وتلبي توقعات العميل (Grzinic،2007) .

ويري Dostie (2014) أن الشركات تركز علي جودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها، والذي ينعكس علي رضا الزبائن ، ويلبي توقعاتهم ، فمن الأهمية بمكان أن يتم تصميم سلع وخدمات تضاهي وتتفوق علي نظيراتها في السوق ، بحيث تستطيع الشركة من التميز والتفرد بالسلع التي تقدمها ، ومن ثم تحقق ميزة منافسة عإلدة ، ففي ظل المنافسة التي يشهدها السوق ، والوضع الاقتصادي المتغير ، كان لابد أن تسعي الشركات لبذل جهد استثنائي لتوفير سلع وخدمات متميزة ، وتجويدها ، بهدف تحقيق رضا الزبائن ، وخفض التكإلدف وتحقيق حصة أكبر من السوق ، وتجسين معدل العائد علي الإستثمارات .

كما تلعب الضغوطات التنفسية دوراً في تسارع وتيرة التغير السوقي ، ولذلك تسعي الإدارات إلى تطوير مهارات وكفاءات موظفيها وعامليها ، بهدف تحسين الأداء ، وابتكار واستحداث خدمات وسلع جديدة ، تتصف بكونها عإلدة الجوةد ومتفردة ، تنافس غيرها في السوق وتتفوق عليهم ، وحتي تستطيع الشركة من الهيمنة علي السوق ، لابد أن تسعي إلى إتباع نهج صحيح ، والسير علي خطي واضحة ودقيقة في تقديم الخدمات التي يحتاجها الزبائن ، وتلبية متطلباتهم ، وتحقيق توقعاتهم ، والعمل المستمر علي تطوير السلع والخدمات ، وتحسين نوعيتها ، وتميزها عن السلع المتوفرة في السوق ، بما يحقق للشركة ميزة منافسة عإلة علي الصعيدين المحلي والدولي (Abou – Moghli 2012).

وتري الدارسةمما يسبق أن بعدي الحصة السوقية والنوعية من أهم المرتكزات التي تقوم عليها الميزة التنافسية ، فكلما تم تعظيم الحصة السوقية ، وتحسين نوعية الخدمات والسلع المقدمة ، كلما انعكس ذلك علي سمعة الشركة ، وحقق لها ميزة منافسة عإلة في السوق ، ومكنها من استهداف الأسواق علي الصعيدين المحلي والعالمي.

خصائص قوة المنافسة :

تتطلب الفوائد المرجوة من تطبيق الميزة التنافسية التركيز علي النتائج ووجود التناغم والتركيز في كل شركة علي الزبائن والاحتفاظ بهم ، إضافة لمجال القيادة وثبات الأهداف ، وأخيراً مجال تطوير وإشراك الأفراد (المليجي ، 2012 ، ص 94) .

وير النسور (2010) أن خصائص ميزة المنافسة تتمثل بما يلي :

1- أن تكون دائمة أي تكون السباقة علي المدي البعيد .

2- تتسم ميزة المنافسة بالنسبية مقارنة بالشركات المنافسة والفترة الزمنية التي تحقق فيها ميزة المنافسة .

3- أن ميزة المنافسة مواكبة للمستجدات العصرية والتكنولوجية المتطورة في قدرات وموارد الشركة .

4- أن تتناسب ميزة المنافسة مع أهداف الشركة الموضوعة لتحقيق النتائج المرجوة .

كما يري (Dirisu 2013) أن هناك العديد من الخصائص التي تتفرد بها ميزة المنافسة ، كما يأتي :

1- إتباع سياسة التغيير المستمر ، الذي يسعي لتطوير الشركة ، وتحسين الأداء فيها ، وتعظيم أرباحها .

2- تتسم ميزة المنافسة بأنها تراعي وتنتهج الإبتكار في سياستها ، وتسعي للتفرد في تقديم الخدمات والسلع للزبائن .

3- من أهم خصائص ميزة المنافسة بأنها تراعي وتنتهج الإبتكار في سياستها ، وتسعي للتفرد في تقديم الخدمات والسلع للزبائن .

4- المرونة في تصميم وتطبيق الخطط ، بما يتناسب مع التغيرات والتحولات التي تجري في البيئة السوقية ، وبما يحقق للشركة سمعة جيدة ، وإتساع في السوق المستهدفة .

5- الإستمرار والإقدام في تحقيق الأهداف والغايات التي تصبو إلها الشركة ، والسعي نحو وضع ورسم خطط استراتيجية ذو رؤية بعيدة المدي ، يحقق للشركة التميز والتفرد المستدام .

و تري الدارسةأن ميزة المنافسة تتسم بكونها مرنة ، ذات رؤية بعيدة المدي، وأنها ترسم خطط مبتكرة ، وتصمم منهج دقيق للشركات ، كما تتصف بكونها تواكب التكنولوجيا ، والتقنيات الحديثة حتي تحقق للشركة الأهداف والغايات التي ترميإلها.

أنواع المنافسة :

يمكن تصنيف هذه المنافسة إلى ثلاثة أنواع كما يأتي (العزاوي ،2005 ، ص 136):

1- المنافسة المباشرة

المنافسون المباشرون هم البائعون الذين يبيعون نفس المنتجات لنفس الجمهور ويتنافسون علي نفس السوق المحتملة .

ومن الأمثلة الممتازة علي المنافسين المباشرين التنافس التجاري بين برجر كنج وماكدونالدز . كلتا الشركتين .

أ-تعمل في نفس الصناعة (وجبات سريعة) .

ب-تقديم منتجات مماثلة (البرغر ومنتجات الوجبات السريعة ذات الصلة) .

ج- تلبية نفس الحاجة .

د- استخدام نفس قنوات التوزيع (سلاسل البيع بالتجزئة ، الوجبات الجاهزة ، والتوصيل للمنازل) .

2- المنافسة غير المباشرة

المنافسون غير المباشرين هم البائعون الذين يبيعون منتجات أو خدمات ليست بالضرورة هي نفسها ولكنها تلبي احتياجات المستهلك نفسها .

مثال : المنافسين غير المباشرين سيكون ماكدونالدز وبيتزا هت .

علي الرغم من أن هذين البائعين يبيعان منتجات مختلفة ، إلا أنهما يعتبران منافسين لأنهما :

أ- يعملان في نفس الصناعة .

ب- يستهدفان نفس المستهلك .

ج- يلبيان نفس الحاجة .

3- المنافسة المحتملة أو البديلة

المنافسون البديلون (يطلق عليهم أيضاَ المنافسون المحتملون) هم البائعون الذين لديهم القدرة علي استبدال عرض البيزنس (الأعمال التجارية) تماماً من خلال توفير حل جديد .

كان الهاتف الذكي منافساً بديلاً للكاميرات الرقمية علي الرغم من أن هذين المنتجين لهما استخدامات مختلفة, إلا أن الهواتف الذكية لديها القدرة علي توفير حل جديد تماماً, لإحتياجات التصوير الحإلة للعملاء .

أهمية المنافسة :

المنافسة بين الشركات لها أهمية عديدة في استمرارية وتميزها بين الشركات نذكر منها الآتي (المليحي ،2012 ، ص 143):

1. المنافسة تحصل الشركات تهتم بالإحتياجات الفعلية ورغباتهم ومطالبهم وتجعلها أكثر اهتماماً بخدمتهم بشكلأفضل من الشركات الأخري .
2. المنافسة تجعل الشركة تدرك نقاط القوة والضعف الفعلية .
3. المنافسة تجعل الشركات تركز علي أكثر من مجرد أسعار المنتجات ، فتجعلها تركز علي التسويق والعلامات التجارية, وخدمة العملاء, والاحتفاظ بهم .
4. المنافسة تحث الشركات علي الإبتكار المستمر وتحسين المنتج .
5. المنافسة تثقف الشركات حول تعقيدات كيفية عمل اسوق ، وكيفية وضع العلامة التجارية وكيفية الإنتاج بكفاءة ، وكيفية البيع الفعال في السوق.
6. المنافسة توفر للعملاء خيارات عديدة تتبعها أثناء التسوق .

فوائد المنافسة :

تفيد المنافسة جميع الأطراف الثلاثة المرتبطة بالسلع المعروضة للبيع (الشركة والمستهلكين وحتي السوق) نبينها فيما يلي (سالم ،2010، ص 98):

1. زيادة الطلب :

غالباً ما تؤدي المنافسة إلىالإستثمارات في المزيد من الأنشطة التسويقية من قبل (شركات مختلفة) ، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الطلب الإجمالى علي المنتج في السوق .

2. تعزز الإبتكار :

المنافسة تجعل من الضروري لمنظمات الأعمال الإبتكار والتحسين من أجل قيادة الأسواق والبقاء فيها .

3. تساعد الشركات في العثور علي ميزتها بشكل أفضل

غالباً ما تقوم الشركات بتتبع وتحليل ودراسة ما يقدمه منافسوها من الأعمال وكيف يقدمونه ، لتحسين عروضهم وتلبية احتياجات عملائهم بشكل أفضل .

4. تجعل الشركات تخدم العملاء بشكل أفضل

غالباً ما تفوز الشركة التي تبرز وتخدم العملاء بشكل أفضل من غيرها في التنافس بين الشركات . هذا يجعل الشركات في السوق يضعون العملاء علي رأس قوائم أولوياتهم .

5. تجعل الموظفين أكثر كفاءة :

تزيد المنافسة من الضغط علي الموظفين بشكلكبير وتجعلهم يقدمون أفضل ما لديهم للمؤسسة .

6. يعزز التطوير المستمر للأعمال :

التطوير المستمر الشامل للأعمال هو ما يجعل الأعمال عادة تتعامل مع المنافسة علي المدي الطويل .

سلبيات المنافسة:

المنافسة ليست مفيدة دائماً والمنافسة الشديدة لها عيوب كالأتية (الوهاب،2012 ، ص 165):

1. تقلل من الحصة السوقية للشركة :

زيادة المنافسة تجعل الشركة تشارك السوق مع شركات أخري, غالباً ما يكون مشاركة السوق وتقليل حصة الشركة غير مرحب به من قبل الشركات الموجودة بالسوق .

2. يضع ضغطاً علي الأعمال التجارية :

تفرض المنافسة ضغطاً كبيراً علي الشركات لرفع مستوي قدراتها وتؤدي إلى فشل العديد منها بسبب عدم قدرتها علي التنافس مع اللاعبين الكبار في السوق.

3. يشعر الموظفون بالضغط :

تضيف المنافسة المتزايدة ضغطاً كبيراً علي الموظفين للأداء الجيد والتفكير خارج الصندوق لا يستطيع العديد من الموظفين التعامل مع هذا الضغط المتزايد .

4. يجعل الأعمال تنفق بلا داع :

غالباً ما تؤدي المنافسة إلى زيادة الإنفاق علي التسويق والاستراتيجيات الترويجية الأخري لجذب العملاء والشركاء التجاريين والموظفين, هذا يضيف إلى النفقات وغالباً ما يكون غير ضروري .

5. يشعر العملاء بالإرتباك:

غالباً ما يخلط العملاء بين منتجات الشركات والفروقات, ومميزات كل منتج وعيوبه بسبب الأعدد الكبير من المنتجات المماثلة المتوفرة في السوق ، المنافسة تجعل العملاء يشكون في اختيارهم وغالباً ما يحيرهم .

أشكال المنافسة :

في اقتصادات السوق ، توجد مجموعة متنوعة من أنظمة السوق المختلفة ، اعتماداً علي الصناعة والشركات داخل تلك الصناعة,ومن المهم لأصحاب الأعمال فهم نوع نظام السوق الذي يعملون فيه عند إتخاذ قرارات التسعير والإنتاج ، أو عند تحديد ما إذا كانوا يريدون الدخول إلى صناعة معينة أو مغادرتها, و سوق المنافسة الكاملة أو سوق المنافسة التامة هي هيكل السوق الذي تقدم فيها العديد من الشركات منتجاً متجانساً (متشابهاً), لأن هناك حرية دخول وخروج ومعلومات مثإلة ، ستحقق الشركات أرباحاً عادية وستظل الأسعار منخفضة بسبب الضغوط التنافسية .

الاستراتيجيات التنافسية :

اعتماداً علي الحالات الخاصة التي تواجهها الشركة ، يوجد ثلاثة استراتيجيات تنافسية الأكثر شيوعاً, وهي الاستراتيجيات الهجومية والدفاعية والخاصة واستراتيجية المحيط الأزرق . نذكرها كما يلي : (فوزي ، 2009 ، ص 95).

1. استراتيجية التسويق الهجومية :

استراتيجية "الهجومية" أو "المواجهة" هي موقف يتكلم عن العدوان أو المواجهة وتلبها عادة وحدات التسويق التي تطمح, لأن تكون رائدة في المجال .

في الوقت الحاضر ، قد تتمتع هذه الشركة بموقع ثانٍ أو ثالث أو حتي ربع من حيث الأداء ، ومع ذلك ، فإن أهدافها المباشرة هي الإنتقال إلى الوضع الذي يتصدره للقيام بذلك هو لعب دور المنافس وهدفه من الهجوم هو الشركة الحالة رقم وأحد .

مثل هذا المنافس الطموح لتوسيع حصته في السوق من خلال مزج المزيج التسويقي بالكامل بمهارة في مهاجمة فريسته ، هذا يدعو إلى تضحية سخية في العديد من الزوايا: وهي تلجأ تخفيضات الأسعار الجرئية ، وتوفير منتجات عالية الجودة ، وتوسيع أنواع المنتجات ، وتوفير خدمات ممتازة للمستهلكين ، وتحفيز قنوات التوزيع ، والدخول في الإعلانات العدوانية أو الدعاية الشريرة والترويج للمبيعات .

يهاجم المنافس الزعيم إما عن طريق نسخ استراتيجية القائد ، أو استراتيجية أقوي نفس الخط أو تبني استراتيجية مختلفة خاصة به . وغني عن القول أن أي شركة تريد أن تكون منافساً ، بل منافساً فعالاً ، يجب أن تتمتع بميزة تنافسية قوية جداً ومستدامة ليس عملاً مجرد مهاجمة القائد ، بل تحييد أو حتي إضعاف ميزة المنافسة التي يتمتع بها القائد . (همشري،2013 ، ص 55)

2. استراتيجية تسويقية دفاعية :

إن نجاح الشركة لا يمكن فقط في الوصول إلى مركز القيادة ، بل في الحفاظ عليه لفترة أطول , لذلك ، يتم توظيف استراتيجية تسويق دفاعية منقبل القائد في الخط للحماية من الهجمات من قبل المنافسين الأقوياء .

يكمن نجاح أي استراتيجية دفاعية في التكتيكات الدفاعية مثل العثور علي مستخدمين جدد للمنتجات ، وزيادة استخدام المستخدمين الحالين ، وزيادة الإنتاج المستمر عن طريق الإبتكار، وزيادة نماذج المنتجات ، والإعلانات الدفاعية ، والترويج للمبيعات ، وبرامج التوسع ، وتحسين الجودة من المستوي الوطني إلى المستوي الدولي.

يمكن تسجيل الدخول والتعدي عن طريق خفض الأسعارإلى ما دون مستوي السعر المنخفض للمهاجم ، مما يعطي كمية أكبر لنفس السعر وما إلى ذلك .

3. استراتيجية التسويق المتخصصة :

استراتيجية التسويق المتخصصة ليست هجومية ولا دفاعية بل هي خطة شاملة تهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسة وأنشطتها التسويقية، وتستند إلى مجموعة من البيانات والبحوث التي توجه المؤسسة

نحو توجهها التسويقي العام, والذي يحققق أهدافها، و يتبع ذلك بشكلعام اهتمامات الشركة إلى شريحة صغيرة من السوق لمنتجاتها وخدماتها الفريدة المدعومة بمزيج تسويقي فريد, و مفتاح استراتيجية التسويق هو التخصص ، ويهدف إلى خدمة جزء من السوق بإستخدام قدرات مميزة . (همشري،2013 ، ص 55).

المبحث الرابع

العلاقة بين متغيرات الدراسة

يعرف الفائض التأميني بأنه :"المال المتبقي في حساب المستأمنين من مجموع الأقساط التي دفعها المشتركون ،في جميع العمليات التأمينية والفنية ذات العلاقة بنشاط الشركة ،إليها أرباح الاستثمارات الشرعية لتلك الأقساط المخصصة لهم ،وعوائد عمليات إعادة التأمين ،مخصوصاًمنها :التعويضات المدفوعة للمستأمنين والاحتياطيات الفنية ، وكذلك مصاريف إعادة التأمين ، والأجرة المعلومة للشركة كمدير الصندوق التأمين التعاوني ،وبعبارة أخرى هو الزيادة في الاشتراكات وأرباحها على التعويضات والمصروفات.[1]

فالفائض التأميني: "لا يعد ربحاً إنما هو زيادة في التحصيل .هو ملك خالص لحساب هيئة المشتركين لا للشركة)هيئة المؤسسين (التي حصلت على أجرتها بصفتها مديرة النظام التأمين) وكالة باجر (كما أن الشركة حصلت على حصة من الربح مقابل قيامها باستثمار أسوال هيلة المشركين(شريك مضارب) [2]

الإكتتاب يقتصر على تلك العمليات المتعلقة بقبول أو رفض طلبات التأمين ويضيف الأخطار المقبولة تمهيداًلتحديد السعر الخاص بها وكذلك تحديد مدة التغطية التي يمكن قبولها دون تعريض المركز المالي الشركة التأمين الخطورة) .سلامة عبد الله ، 1974 م ،ص 5)

يشار إلى سياسة الإكتتاب في بعض الأحيان بفلسفة الإكتتاب التي تتبعها الشركة والتي يتم الإعتمادعلىها عند صنع القرار سواء بالنسبة للخطر الفردي أو للفرع أو الشركة ككل ,وتشمل عملية الإكتتاب مجموعة من الخطوات تتمثل في تجميع المعلومات وتقدير الخطر وتحديد البدائل واختيار أفضلها والتنفيذ والمتابعة أحمد ،ص 203.

في بداية العهد بالتأمين كانت عملية الإكتتاب في الأخطار هي النشاط الأساس في أي شركة تأمين , وكان يندرج تحتها العديد من عمليات التأمين الأخرى ,فكان المكتتب هو الذي يقوم بالإتصال بالأفراد

---

[1] صناع ،أحمد محمد ،الطرح "الكويت فندق الشيراتون –٢٢٠ /٢ /٢٠٠٦–مؤتمر وثاق الأول للتامين التكافلي ١٩ –الفائض التأميني –هيثم سورية. –13 دمشق /٣ /٢٠٠٧–الشرعي والتطبيق العملي للتأمين الإسلامي ،المؤتمر الثاني لله ارف والمؤس المالية الإسلامية ١٢

[2] عبد الستار :أبوغدة "الكويت فندق الشيراتون –٢٠ /٢ /٢٠٠٦–مؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي ١٩ –الفائض التأميني –حير ،محمد هيثم دمشق فندق الفورسيزنز. –١٣ م /٣ /٢٠٠٧ –11 –،أسس التأمين التكافلي ،المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية

لإقناعهم بالتأمين وبعد أن يحصل على طلباتهم يقوم بفحص وتقييم الأخطار ثم يقرر بعد ذلك ما إذا كان يقبل التأمين على هذه الأخطار أم يرفض ويحدد شروط

القبول في حالة القبول يقوم بتحديد وتحصيل الأقساط كما يدخل ضمن اختصاصاته تسوية المنافسة المطالبات والتوصل إلى قيم المطالبات في حالة تحقق الخطر (السيد 1986م ،ص 392) .الفائض التأمين : الفرق بين الإيرادات والمصروفات في صندوق التكافل عند نهاية العام المالى فإذا زادت الإيرادات عن المصروفات فإن الفائض إيجابيا وإذا كان عكس ذلك كان الفائض سلبياً بالتعريف المحاسبي (كريمة ، 2014 م ،ص 224) .هي قدرة الشركة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للشركات الأخرى العاملة في نفس النشاط ، وتحقق المنافسة من خلال الاستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد الفنية والمادية والمالية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات والكفاءات والمعرفة وغيرها من الامكانيات التي تتمتع بها الشركة والتي تمكنها من تصميم وتطبيق إستراتيجياتها التنافسية .ويرتبط تحقيق المنافسة ببعدين أساسيين هما القيمة المدركة لدى العميل ،وقدرة الشركة على تحقيق التميز (ابوبكر، 2007 ، ص 175) .تكمن أهمية المنافسة في كونها تمنح الشركات القدرة على الدفاع عن مكانتها السوقية ,وحفظ مركزها التنافسي بين منافسيها ،بالاضافة إلى تعزيز امكانيات الشركة وقدراتها الإنتاجية والتسويقية وتوثيق علاقاتها مع الزبائن وتحسين القرارات الإدارية ،ومن أهم الأبعاد التي تشتمل علىها المنافسة جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة ،والربحية ، الحصة السوقية ، والإبداع والإبتكار (Munizu45–2013) وجود علاقة وساطة كلية للاكتتاب بين توزيع الفائض التأميني وقوة المنافسة بالشركة الوطنية للتأمين.

الفصل الثالث

التأمين في العراق

المبحث الأول : سوق التأمين العراقي

المبحث الثاني: شركات التأمين العاملة في العراق

المبحث الثالث : اشكالات قطاع التأمين وطرق الإصلاح

المبحث الأول : سوق التأمين العراقي

نبذة تاريخية عن سوق التأمين العراقي :

يعتبر سوق التأمين في العراق في مقدمة أسواق التأمين في العالم العربي، بعد السوق المصري، وإن كان قد بدأ بإدارة اجنبية بحتة، حيث كان يدار من قبل شركات أو فروع أو وكلاء شركات انكليزية أو إيطإلية أو هندية أو شركات تأمين من الدول العربية الشقيقة, ومن جنسيات مختلفة, لقد كانت جميع أعمال التأمين محتكرة من قبل هذه الشركات. وكانت الحكومة العراقية بشكل خاص, والقطاع الخاص، والمتمثلة علي الغالب بالشركات الأجنبية، والتي كانت أغلبها انكليزيه، تغطي احتياجاتها من الخدمات التأمينية لدي هذه الشركات حصراً, كانت بعض هذه الشركات اصلاً حائزه علي وكالات لشركات تأمين أجنبية(عباس، 2006م ص 55).

بعد نمو وتزايد النشاط الإقتصادي بمختلف جوانبه، التجاري والصناعي والخدمي والزراعي، وتزايد الطلب علي خدمات التأمين, وخاصة فيما يتعلق بممتلكات وخدمات الجهات الحكومية، وما نتج عن ذلك من نفقات عإلية علي شكلاقساط تدفع لشركات التأمين, وتحول إلى خارج العراق علي شكلمحلات أجنبية، رأت الحكومة في سنة 1950 ضرورة تأسيس شركة تأمين وطنية تتولي حصراً تغطية حاجاتها فأصدرت قانون رقم 56 لسنة 1950 والذي بموجبه تم تأسيس الشركة الوطنية للتأمين برأسمال مليون ديناراً عراقياً. وتبع هذا القانون عدة تعديلات. وقبل هذا التاريخ تم تأسيس شركة تامين باسم شركة تأمين الرافدين برأسمال -/100،000 ديناراً (مائة ألف ديناراً) علي أن تكون 60% رأسمال أجنبي و40% رأسمال عراقي.(الوقائعالعراقية بالعدد4119في2009م).

بعد ممارسة الشركة الوطنية للتأمين أعمالها, تم تأسيس أكثر من شركة عراقية برؤوس أموال وطنية, بالإضافة إلى هذه الشركات الوطنية, كانت هناك 32 فرعاً أو وكالة تأمين لشركات أجنبية تعمل معاً في ذلك الوقت وحتي عام 1959م.

نظراً للنشاط المتزايد في قطاع التأمين، وخاصة بعد تأسيس الشركة الوطنية للتأمين والتي لعبت دوراً مهماً في هذا المضمار، أصبحت الضرورة تقتضي تأسيس شركة وطنيه أخري تقوم بعمل مختلف عن سابقاتها في تعزيز, وزيادة احتفاظ العراق من الأقساط المنتجة داخل العراق, وعدم تحويلها إلى الخارج عن طريق اعادة التأمين التي كانت هذه الشركات تقوم بها، بالإضافة إلى إمكانية الحصول علي

اقساط واردة من الدول الأخري. لذا صدر في سنة 1960م قانون تأسيس شركة اعادة التأمين العراقية رقم 21 لسنة 1960م . وقد جاء هذا التطور بعد الغاء قانون شركات التأمين وتعديلاته رقم 74 لسنة 1936م ونظام اجازات وكلاء التأمين رقم 25 لسنة 1936م وتشريع قانون جديد للتأمين برقم 49 لسنة 1960م(الوقائع العراقية بالعدد4120في2009م).

إن هذه الإجراءات شجعت رؤوس الأموال الوطنية علي تأسيس شركات تأمين عراقية وتقليص عدد فروع ووكالات الشركات الأجنبية, وذلك بسبب ما تضمنه هذا القانون من التزامات جديده منها: زيادة الضمانات، وحصر الوكالات لشركات التأمين للعراقيين، وعدم جواز ممارسة أي شركة أجنبية للعمل ما لم تؤسس لها فرعاً أو وكالة داخل العراق مع الأخذ بمبدأ المقابلة بالمثل, كان من نتائج هذا الإجراء زيادة عدد شركات التأمين الوطنية إلى 9 شركات تأمين عراقية, بينها شركه التأمين الوطنية وشركة إعادة التأمين العراقية.(الوقائعالعراقية بالعدد4121في2009م).

وبموجب القانون رقم 99 لسنة 1964 تم تأميم جميع شركات التأمين السبع العاملة في العراق, وصفي فروع ووكالات الشركات الأجنبية، تبع ذلك لاحقاً قرارات دمج الشركات المؤممة السبع بشركتي التأمين الوطنية وشركه التأمين العراقية, وبعد قرارات الدمج بقيت في السوق 3 شركات تأمين حكومية فقط هي شركه التأمين الوطنية وتخصصت بأعمال التأمين العام، وشركه التأمين العراقية وتخصصت بأعمال التأمين علي الحياة، وشركه إعادة التأمين العراقية وتخصصت بأعمال اعاده التأمين. وارتبطت هذه الشركات بالمؤسسة العامة للتأمين التي ألغيت سنة 1987 وعلي إثر ذلك تمَّ ربط هذه الشركات بوزارة المالية مباشرة.(الوقائعالعراقية بالعدد4121في2009م).

في عام 1998م أصدر مجلس قياده الثورة المنحل قراره رقم 192 في 1998/12/3 والذي بموجبه تم إلغاء قانون شركات ووكالات التأمين المرقم 49 لسنه 1960. ضمَّ هذا القرار عدة فقرات تنظيمية لقطاع التأمين في العراق وتم بموجبه إصدار تعليمات رقم 12 لسنه 1999 لتنظيم أعمال التأمين وإعادة التأمين في العراق. ولحق هذا التعليمات قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (10) لسنه 2005م.

لقد تأسست أول شركه مساهمة خاصة باسم شركة دار السلام للتأمين في منتصف عام 2000م وتبعتها عدة شركات خاصة حتي بلغ عددها حتي يومنا هذا 30 شركة من القطاع الخاص و3 شركات حكومية بالإضافة إلى ستة وسطاء تأمين.

مع إرتفاع سعر برميل النفط وزيادة مدخولات العراق كان من المتوقع أن يتزامن مع هذا الإرتفاع انتعاش سوق التأمين في العراق, ولكن العكس هو الذي حدث إذ أن معدل الأقساط المحققة قبل سنه 2000م وبالتحديد خلال عام 1980م كان 500،000،000 دولاراَ سنوياً ومعدل أقساط الإعادة 360،000،000 دولاراَ وانخفض هذا المعدل إلى 217،000،000 دولاراَ سنوياً في عام 2015م كإجمإلى لأقساط التأمين, وتبعه انخفاض أقساط الإعادة أيضاَ بنسبة 70% وهي نسبة عإلية جداً. والمفروض أن تصل أقساط التأمين في العراق في سنة 2015 إلى أكثر من 3،000،000،000 دولار أو تنخفض إلى 217،000،000. (الوقائع العراقية بالعدد 4122 في2009م).

أما أسبابها فهي عديدة وأهمها:(الوقائع العراقية بالعدد 4123 في2009م).

1. عدم اهتمام ورعاية الأجهزة الحكومية المختصة بهذا القطاع وإهماله كلياً ضعف الوعي التأميني لدي المواطنين.
2. صدور قوانين خاصة بالتأمين لا تخدم هذا القطاع بالشكل الصحيح.
3. خروج الكوادر التأمينية الكفؤة إلى خارج العراق أو عزوف البعض منهم للعمل في هذا القطاع بسبب الشيخوخة وعدم وجود البدائل.
4. ضعف ديوان التأمين في العراق وعدم تفعيل دورة بالشكل الصحيح.
5. جمعية التأمين العراقية ضعيفة جداً, ولا تقوم بأية أنشطة حقيقية، وتدار من مسؤولين حكوميين علي الرغم من أنها تأسست وفق قانون الجمعيات كأحدي منظمات المجمع المدني.

فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ومع نمو الإمكانيات المإلية للرأسمإلية الوطنية، تم تشكيل أول شركة تأمين عراقية برأسمال عراقي 40% وأجنبي 60%. ومع نمو الربع النفطي وتأسيس مجلس الإعمار (1950م) دخلت الدولة لأول مرة حقل التأمين بتأسيس الشركة الوطنية للتأمين سنة 1950م (بدأ العمل الحقيقي للشركة سنة (1952م), وشكّلت ثورة تموز 1958م انعطافة مهمة في تطور التأمين في العراق إذ تأسست شركتين عراقيتين خاصتين: شركة بغداد للتأمين سنة 1958 والشركة العراقية للتأمين سنة 1959م تبع ذلك تأسيس أربع شركات خاصة أخري, وفي سنة 1960م تأسست شركة إعادة التأمين العراقية (شركة مختلطة) في محاولة وطنية لتعزيز سوق التأمين

وتطوير قدراته الذاتية, والحد من تصدير العملة الصعبة لشراء حماية إعادة التأمين من الخارج, وكان ذلك متناغماً مع المنهج الاقتصادي الذي ستركز عليه منظمة الأونكتاد خلال ستينات وسبعينات القرن العشرين(مرزه، 2006 م، ص 67).

قطاع التأمين بين الإزدهار والتآكل:

مع تعاظم الربح النفطي بعد تأميم شركات النفط الأجنبية (1972-1975) أزداد الطلب علي التأمين، وخاصة التأمين البحري علي البضائع والتأمين الهندسي علي المشاريع، ليسجل أرقاماً قياسية في فترة ما يسمي "خطة التنمية الانفجارية"

شهدت بدايات الثمانينيات إصدار قانون التأمين الإلزامي علي السيارات, وكانت وقتها خطوة متقدمة جداً قائمة علي مبدأ افتراض المسؤولية عن الضرر دون الاعتماد علي إثبات المسؤولية التقصيرية لسائق المركبة, كما شهد أيضاً ميلاد الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب الذي جاء كرد فعل علي الزيادات الكبيرة في تأمين أخطار الحرب علي السفن المتجهة إلى الخليج. لكن الحروب (الحرب العراقية الإيرانية 1980م-1988م وغزو الكويت 1990م) وما تبعها من عقوبات اقتصادية فرضها مجلس الأمن الدولي (1990م-2003م) عملت علي تآكل قطاع التأمين العراقي,وهبوط قيمة الأصول المالية المتجمعة لديه، وخسارته لحماية إعادة التأمين الدولية (الوقائع العراقية بالعدد4121في2009م).

إعادة هيكلة السوق:

وبحلول 1997م تحول النظام الاستبدادي نحو وضع قوانين تسمح بعمل القطاع الخاص من خلال قانونين جديدين للشركات: قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997م وقانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997م. واعتماداً علي هذه القوانين بدأت أولي شركات التأمين الخاصة عملها سنة 2000م(الوقائعالعراقية بالعدد4121في2009م).

قطاع التأمين بعد نيسان 2003م:

ازداد عدد شركات التأمين الخاصة بعد نيسان 2003م وجاء قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005م وهو قانون أمريكي بامتياز علي الرغم من توقيع رئيس الوزراء العراقي عليه في حزيران 2005م. وبفضل هذا القانون تم تأسيس ديوان التأمين العراقي (أول جهاز متخصص للإشراف

والمراقبة علي قطاع التأمين) وجمعية شركات التأمين وإعادة التأمين في العراق, ومع مرور الوقت، واعتماداً علي الدستور العراقي الذي أقر في استفتاء 15 تشرين الأول 2005م. (الوقائعالعراقية بالعدد4121في2009م).

المبحث الثاني : شركات التأمين العاملة في العراق

فيما يلي نبذة عن أهم كبري شركات التأمين العاملة في السوق العراقية وهي:

1/ الشركة الوطنية للتأمين:

بموجب القانون رقم(56) لسنة 1950م تأسست الشركة الوطنية للتأمين 1950م وأقتصر عملها في بداية تأسيسها بالتأمين علي ممتلكات وأموال الدولة واستيراداتها ، إلا إن أعمالها تطورت وتوسعت وخصوصاَ بعد قرار التأمين في عام 1964م مما ازدادت معها حجم وعدد عملياتها التأمينية وتعددت أنواع التأمين وأقسامه التي تمارسها ، وهي الآن تزاول كافة أعمال التأمين البحري والسفن والطيران والحريق والحوادث المتنوعة و السيارات والزراعي والهندسي وضمان الموظفين, وضمان الأمانة وتأمين النقل والحوادث الشخصية، ويبلغ رأسمال الشركة الأسمي والمدفوع (مليار) دينار عراقي حسب إحصاءات عام 2005 م بعد أن تمت زيادته استناداً إلى قانون تنظيم أعمال التأمين رقم(10) لسنة 2005م. استثمار أموال الشركة في مختلف أوجه الإستثمارات (العقاري، الودائع ، والحوالات ، سوق الأسهم للشركات، الإقراض العقاري) وغيرها).

فروع ومكاتب الشركة

يرتبط بالشركة (13) فرع منها ثمانية فروع متخصصة, ومواقعها في بغداد وخمسة فروع جغرافية موزعة علي محافظات بغداد، بصرة ، نينوي ، بابل ، التأميم , ويرتبط بالفروع (40) مكتب ثلاثة منها متخصصة و(37) مكتب جغرافي ، كما يتكون مركز الشركة من (9) أقسام، (وزارةالمالية،تقريرالشركة الوطنية للتأمين 2015).

2/ الشركة العراقية للتأمين :

في عام1959م كشركة مساهمة إستناداً إلى قانون (IIC) تأسست الشركة العراقية للتأمين الشركات التجارية رقم (31)، لسنة1957م في بغداد, وقد مارست في بداية تأسيسها أعمال التأمين المختلفة, وبعد قرار التأمين عام 1964م تم دمجها مع شركة بغداد للتأمين, وقد توسعت أعمالها في مزاولة التأمين علي الحياة التي تخصصت به وتعتبر أول شركة عربية متخصصة بالتأمين علي الحياة باسم الشركة العراقية للتأمين علي الحياة وفي عام1988م صدر القرار رقم (92) الخاص بإلغاء التخصص والسماح للشركة مجدداً بمزاولة جميع أنواع التأمين, وباشرت بالإكتتاب بأعمال تأمين السيارات التكميلي

و البحري والحريق والحوادث المتنوعة و الهندسي، في عام1997م صدر قانون الشركات العامة رقم(22) الذي فتح الباب للشركة, اذ أصبحت منافساً رئيساً للشركة الوطنية للتأمين من حيث تقديم الخدمات التأمينية, ومن حيث الأنشطة المأمن عليها واتساع إعداد الزبائن، كما صدر في عام2005م القانون رقم (10) الخاص بتنظيم أعمال التأمين, والذي بموجبه تم تنظيم عمل شركات التأمين في ظلال إقتصاد الحر والمنافسة . وتهدف الشركة إضافة إلى المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية .

تمارس الشركة جميع أنواع التأمين وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال الإداري والمالي تحققاَ لأهدافها, ولها القيام بالأعمال والتصرفات القانونية في مجال اختصاصها وتتولي علي وجه الخصوص الاختصاصات الأتية:

أولا : ممارسة جميع أنواع التأمين الصادرة بما يوفر الحماية اللازمة لمسؤولياتها وإعادة التأمين الواردة عند الاقتضاء.

ثانياَ : ممارسة جميع أنواعالإستثمارات ضمن اطار التنمية القومية, وبما يخدم الاقتصاد الوطني, وضمن الشروط الواردة في الفصل الرابع من قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997م.

ثالثاَ : تقديم المشورة إلى دوائر الدولة والقطاع الإشتراكي والتعاوني والمختلط والخاص في كل ما له علاقة بالتأمين.

رابعاَ : ايجاد الروابط مع أسواق التأمين وإعادة التأمين العربية والدولية ومتابعة التطورات التي تطرأ عليها, والمساهمة في المؤتمرات والندوات واللقاءات بمختلف المستويات, بما يخدم مصالح الشركة.

خامساَ : تدريب موظفي الشركة وتطوير مهاراتهم داخل العراق وخارجه, ومتابعة التطورات في مجال التأمين وإعادة التأمين عربياَ ودولياَ وتشجيع البحث والدراسة فيه, والإسهام في الندوات.

سادساَ : الإسهام في تطوير سوق التأمين في العراق, ونشر التوعية التأمينية, وكذلك المشاركة في إجراءات الوقاية من الأخطار وتقليل الخسائر. (وزارة المالية، تقرير الشركة العراقية للتأمين 2015م).

3/ شركة إعادة التأمين العراقية العامة:

تأسست شركة إعادة التأمين العراقية بموجب القانون رقم (21) لسنة 1960م وتزاول جميع أعمال إعادة التأمين, وفي الفروع كلها قبولاً و اسناداً سواء في السوق المحلية أو الدولية مع الإستثمارات وفي مختلف أوجه الإستثمارات المتاحة. .(وزارة المإلية، تقرير شركة اعادة التأمين العراقية العامة 2015م)

4/ديوان التأمين العراقي :

باشر هذا الديوان عمله في6/1/ 2005م م ، ويندرج الديوان ضمن تشكيلات وزراة المإلية, ومن أهم مضامين قانون تنظيم أعمال التأمين ماجاء في الباب الثاني المادة (5). والتي تنص علي الآتي :

أولاً : يؤسس بموجب هذا القانون ديوان يسمي (ديوان التأمين) يتمتع بالشخصية المعنوية وبالإستقلال المإلى والإداري، وله تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق أهدافه والقيام بجميع التصرفات القانونية, ويمثله رئيس الديوان أو من يخوله.

ثانياً : يكون مقر الديوان في بغداد وله أن ينشئ فروع له في إرجاء العراق بقرار من رئيسه بموافقة الوزير.

ثالثاً : ينظم هيكل وتشكيلات الديوان بتعليمات يصدرها الوزير بناء علي اقتراح رئيس الديوان.

5/ جمعية شركات التأمين وإعادة التأمين العراقيه

تأسست الجمعية وفق المادة (84) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (10) لسنة2005م. والتي تنص علي الآتي :

أولاً : تؤسس بمقتضي أحكام هذا القانون جمعية مهنية تسمي (جمعية المأمنين ومعيدي التأمين العراقية) تكون المسؤولية فيها تضامنية, ويعد جميع المأمنين ومعيدو التأمين المجازون في العراق أعضاء فيها حين نفاذ هذا القانون، وتتمتع بالشخصية المعنوية.

ثانياً : تهدف الجمعية رعاية مصالح أعضائها والعمل علي تطبيق القانون وأخلاقيات التأمين, وتمثيل المصالح الجماعية للمأمنين ومعيدي التأمين امام الديوان وغيرها من الامور المتعلقة بأعمال التأمين.

ثالثاً : يتشاور رئيس الديوان مع الجمعية حسب متطلبات القانون, ولا تكون آراء الجمعية أوطلباتها ملزمة له، ولا يكون للجمعية أي دور أو مسؤوليات تنظيمية

رابعاً : تخضع حسابات الجمعية للتدقيق من قبل مدقق مختص، ينظم به تقريراً يودعه للجمعية, ويرفع نسخة منه إلى مجلس الوزراء ونسخة أخري للديوان لاطلاعهم خللا (60) ستين يوماً من تاريخ نهاية السنة المإلية للجمعية.

خامساً : تزود الجمعية أي شخص له علاقة بناء علي طلبه بصورة مصدقة من تقرير مدقق الحسابات.

سادساً : تحدد مهام الجمعية ومسؤوليتها وعلاقتها بالديوان والاحكام والإجراءات الخاصة بإدارتها وتشكيلها والعضوية فيها واجتماعاتها ورسوم الانتساب إلىها والاشتراك السنوي والإجراءات الانضباطية وغير ذلك بموجب نظام داخلي يصدره رئيس الديوان. (الوقائع العراقية بالعدد4121 في2009م).

الجهات الرقابية علي شركات التأمين العراقية :

هنالك رقابة داخلية وأخري خارجية لشركات التأمين العراقية نصت عليها في (ملحق قانون إدارة الدولة العراقية) للمرحلة الانتقإلية وهي كما يأتي:

أولاً: الرقابة الداخلية:

1- يتألف قسم الرقابة الداخلية من شعبتين، التفتيش والتدقيق.

2- تقوم شعبة التفتيش بتدقيق أعمال فروع الشركة الجغرافية وفق خطة سنوية تشمل تغطية فروع الشركة كافة مرتين علي الأقل سنوياَ يتم إعداد بيانات فصلية مفصلة عن النشاط المإلى لهذه الفروع وخاصة فيما يتعلق بتحصيل الأقساط وايداعها والتأكد من تسليم الصكوك إلى مستحقيها بالإضافة إلى فحص جداول التحصيل والمردودات ومطابقتها مع بطاقات التحصيل.

3- تقوم شعبة التدقيق بتدقيق كافة أوجه نشاط الشركة من إدارية ومإلية وفنية وإنتاجية وتخطيطية وفق تعليمات واضحة ودقيقة.

4- يقدم قسم الرقابة الداخلية بيانات شهرية عن نشاط مركز الشركة وفروعها إلى مدير عام الشركة مثبتا فيها الجوانب الإيجابية أو السلبية مع اقتراح الحلول الناجعة لها.

5- يرتبط قسم الرقابة الداخلية بالمدير العام مباشرة, ولا يجوز نقل أو معاقبة أي من منتسبي القسم الا بموافقة مجلس الإدارة وبقرار مسبب.

ثانياً: الرقابة الخارجية :

قانون إدراة الدولة العراقية : المادة 37 من ملحق قانون إدراة الدولة العراقية للمرحلة الانتقإلية ذكرت الآتي (ملحق قانون إدارة الدولة العراقية):

1- يلتزم المأمن بتقديم أي بيانات أو معلومات يطلبها الديوان عنه أو عن أي مأمن آخر يمتلك جزء منه أو ينتسب إليه خلال المدة التي يحددها.

2- لرئيس الديوان تكليف موظف أو أكثر من موظفي الديوان للتثبت أو للتدقيق في أوقات مناسبة منتظمة أو غير منتظمة في أي من معاملات المأمنأو سجلاته أو وثائقه، وعلي المأمنأن يضع أياً منها تحت تصرف الموظف المكلف والتعاون معه لتمكينه من القيام بأعماله بشكل كامل، ولرئيس الديوان الإكتفاء بإجراءات وبيانات فاحصي مراقبي التأمين في بلد المأمنالأجنبيإذا كانوا ملتزمين بمعايير ومبادئ التأمين الدولية.

3- لرئيس الديوان نتيجة للتدقيق الذي تم بمقتضي البند (2) من هذه مادة تعيين خبراء أو مستشارين أو مدققين لتدقيق أعمال المأمن وتقويم أوضاعه وتقديم تقرير عنها، وعلي المأمنالتعاون معهم بما يمكنهم من القيام بأعمالهم بشكلكامل، علي أن يتحمل المأمن الأجور التي يحددها رئيس الديوان لأي منهم.

4- لا يجوز للمدقق او المستشار او الخبير الإفصاح لأي جهة كانت سوي رئيس الديوان وكبار موظفيه عن أي معلومات تم التوصل إليها بمقتضي البند (3) من هذه مادة الا بعد الحصول علي موافقة رئيس الديوان التحريرية, وبعد أن يتعهد طالب المعلومات بالمحافظة علي سريتها.

5- يعد الديوان خلال (60) ستين يوماً من تاريخ تقديم التقرير المنصوص عليه في البند (3) من هذه مادة تقريراً شاملاً وكاملاً يبين فيه نتائج التدقيق، يبلغ به المأمن، ويمنحه (30) ثلاثين يوماً للإطلاع عليه, وبيان ملاحظاته بشأنه، ولرئيس الديوان الاخذ بها او رفضها.

6- ينشر الديوان تقرير الفحص النهائي الذي يعتبر مستنداً عاماً، ولكل شخص الحق بالاطلاع عيه وطلب صورة منه، وتعد أي معلومات أو أي وثائق أخري تخص الفحص المنصوص عليه في هذه مادة سرية، ولا يجوز لرئيس الديوان أو لأي من منتسبيه عرضها أو الافصاح عنها لأي شخص ليس له علاقة بعملية الفحص. (ملحق قانون إدارة الدولة العراقية).

المبحث الثالث : اشكالات قطاع التأمين وطرق الإصلاح

أولاً: أهم التحديات التي تواجه قطاع التأمين في العراق :

هنالك تحديات خاصة وعامة لقطاع التأمين في العراق نذكر منها الآتي(ابوبكر2007، ص 45):

التحديات العامة تتمثل في :

1. ضعف إداء قطاع البني التحتية ، لاشك ان ضعف البني التحتية نتيجة للعمليات الإرهابية, والوضع المتردي في البلد أثر بشكل سلبي علي قطاع التأمين كون تهيئة البنية التحتية تخلق بيئة استثمارية ناجعة ومحركة للقطاع الخاص الباحث عن فرص تأمين جميع عملياته.
2. ضعف الوعي الصحي والوقائي عموماً لدي المواطن وإرتفاع نسب الجريمة المنظمة وأعمال التخريب والحريق والفساد الإداري, مما يزيد صعوبة قبول حجم الأعمال علي وجه العموم,وأعمال التأمين علي وجه الخصوص .
3. إحتلال عصابات داعش الإجرامية لبعض محافظات العراق, ومانتج عن ذلك من تعرقل في المشاريع, مما أدي إلى خسارة بعض الشركات لفروعها الجغرافية,وحصتها السوقية, حيث كانت كان تتشكل أسواق نينوي والأنبار وصلاح الدين وأجزاء من كركوك وديإلى رافد مهماً في حصيلة الاقساط والإستثمارات, وهو تهديد حقيقي انعكس علي مجمل النشاط العام.
4. اجمإلى تكوين رأس المال الثابت، لقد أثر الإرتفاع والإنخفاض في إجمإلى تكوين رأس المال الثابت علي الإستثمارات, ومن ثم تقليص الفرص الإستثماراتية العاملة في القطاع الخاص والدارسة عن تأمين عملياتهاعبر تخفيض الخسائر التي يتعرض لها المأمن ومايتبع ذلك من توفير الأمان والإستقرار .
5. صافي الإستثمارات الأجنبي المباشر، هناك تفاوت بين الإنخفاض والإرتفاع في صافي الإستثمارات الأجنبي وانعكس ذلك علي قطاع التأمين، إذ إن الإستثمارات الأجنبي بما يوفره من فرص عمل بصورة مباشرة أوغير مباشرة يشجع علي التأمين من خلال منح الأمان للمتعاملين عبر تخفيض الأخطار الممكنة التحقق ومنح الشعور بالثقة والقدرة في الإستثمارات في مشاريع ذات درجة عإلة من الخطورة.

6. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى منذ عام 2007م حتي عام 2013م، هذا الإرتفاع لايتناسب مع اجمالى إيرادات الموازنة العامة لتلك السنوات، ولقد انعكس التدني بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى علي التأمين إذ أن عدم كفايه رؤوس الأموال أدي إلى امتناع الأفراد عن اللجوء إلى التأمين بجميع أنواعه للأشخاص والممتلكات ضد الحوادث الشخصية و السرقة والحريق.
7. الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أدي الإرتفاع بالتضخم منذ عام 2007م حتي عام 2013م إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى وانخفاض قيمة العملة المحلية ومن ثم انخفاض اتجاه الأفراد لقطاع التأمين بجميع أنواعه.

التحديات الخاصة تتمثل في :

1. ضعف الوعي والثقافة التأمينية لدي المواطنين, مما يؤدي إلى عزوف الكثير من إقتناء وثائق التأمين المختلفة.
2. إرتفاع درجة الخطورة في بعض وثائق التأمين لضعف إمكانيات التحكم الإداري لمواجهة.
3. قلة التخصيصات المالية للتأمين لدوائر الدولة ضمن الموازنة الإتحادية .
4. قلة مبالغ القروض والسلف الممنوحة للشركات والمواطنين لتنشيط الأعمال ما أثر سلباَ علي أرباح شركات التأمين .
5. عدم طرح منهاج إستثماري لقطاع التأمين ضمن الموازنة العامة .
6. إرتفاع تكإليف المعالجة و من ثم إرتفاع معدلات التعويض.
7. زيادة في حجم القوي العاملة وتضخم الهيكل الوظيفي, وقد شكلت عبء إضافي إلى هذه الشركات.
8. عدم وجود التنسيق لدي وان التأمين مع بقية الشركات العامة,وهو مايجعلها تفتقر إلى تبادل المعلومات التفصيلية في مابينهم مما يؤدي إلى خسائر كبيرة لشركات التأمين.
9. عدم وجود إلية لتنظيم استجابات شركات التأمين لأي متغيرات في بيئتها أو أي أحداث خارجية.
10. هجرة العديد من حملة وثائق التأمين لأسباب تتعلق بأمنهما لشخصي.

11. عدم الشفافية والإفصاح عن المدخلات الحقيقية لدي هذه الشركات علي الرقم من وجود جهتان مسؤولتان عن تدقيق حسابات هذه الشركات, هما ديوان التأمين والبنك المركزي.
12. خضوع الواقع التأميني لطابع المنافسة من قبل الجهات الضاغطة كالهيئات والمنظمات الحكومية والإجتماعية و النقابات العمالية بماتقدمه من ضمانات وخاصة فيما يتعلق بتأمينات الحياة.
13. الحاجة إلى تشريعات تسهل وتشجع علي تسويق مختلف وثائق التأمين وحصر أجزاء التأمين للسلع الواردة للبلد بالشركات العراقية وزيادة الاعفاء الضريبي في اقساط التأمين . إذ أن قانون تنظيم اعمال التأمين رقم (10) لسنة (2005) لم ينص علي تأمين الأصول والمسؤوليات مع شركات تأمين مسجلة في العراق ومجازة لمزاولة العمل من قبل ديوان التأمين.

ثانياً: الحلول للتحديات التي تواجه قطاع التأمين في العراق:

تري الدارسة أنه لا يختلف إثنان علي أن طبيعة صناعة التأمين تحتم علي أن دراسة أفضل الطرق لتحديث قطاع التأمين, وقدرته علي مواجهة المعوقات, والتي تتصدرها زيادة حدة المنافسة بين الشركات.

وتحل هذه الاشكالات عن طريق الأتي(خديجة،2011، ص 55):

1. تنمية الوعي التأميني لدي المواطنين, وذلك من خلال التكثيف الإعلامي المرئي والمسموع, بالإضافة إلى عقد الندوات والحلقات النقاشية وإصدار البوسترات التثقيفية.
2. الزام دوائر الدولة ومؤسساتها بإجراءات التأمين علي أصولها وموجوداتها و أموالها بإعتبارها جزء من ثروة البلد تستحق الحماية والتأمين الصحي علي موظفيها و التأمين ضد العمليات الإرهابية التي قد يتعرضون لها وغيرها من وثائق التأمين المناسبة للأفراد والمؤسسات.
3. ضرورة ابتكار وثائق جديدة تغطي الأخطار الحادثة مثل وثيقة العافية، تأمين اسلامي، تأمين مقترضي السيارات، وثائق الإرهاب وغيرها خصوصاَ بعد أن أدي التضخم إلى ضعف الوثائق السارية تدريجياً وهز من ثقة المواطن بالتأمين.
4. تنشيط عمل شركات التأمين من خلال التوسع في أنواع التأمين من جهة وزيادة نشاط الإستثمارات من جهة أخري من أجل زيادة أرباحها.

5. ضرورة تدرج العاملين بما يتوافق مع ملاك شركات التأمين للحصول علي موظفين يتمتعون بكفاءة جيدة ، وتدريب داخل العراق وخارجه.
6. نوصي جميع القائمين بتبادل المعلومات و الإحصائيات بشفافية و استخدام إسلوب المكاشفة بين وظائف الوحدة الإدارية للمستويات العليا و الوسطي والتشغيلية و بالنتيجة تبادل المعلومات بين الشركات الثلاث.
7. حث المصارف بالتعاون و التنسيق مع شركات التأمين العراقية, لتوفير الحماية التأمينية لأموالها وموجوداتها وموظفيها وزبائنها, وكذلك تشجيعها للمساهمة في رؤوس اموالها وبالمقابل مساهمة شركات التأمين في رؤوس أموال المصارف الأهلية. (خديجة،2011، ص 56).

الفصل الرابع

منهجية التحليل وتقدير نموذج الدراسة

المبحث الأول : اجراءات الدراسة التطبيقية

المبحث الثاني : مناقشة الفرضيات

الفصل الرابع

منهجية التحليل وتقدير نموذج الدراسة

يشتمل هذا الفصل علي المنهجية والأسلوب القياسي المتبع في بناء وتقدير وتقييم نموذج الدراسة والذي يهدف إلى قياس الدور الوسيط للاكتتاب في أثر توزيع فائض التأمين علي قوة التنافس بشركات التأمين بالعراق. وذلك من خلال الفترة (2006 إلى 2020م) حيث يتضمن المبحث الأول من هذا الفصل علي عرض المنهجية القياسية والاحصائية المتبعة في التحليل وذلك من خلال استخدام المناهج والاسإلبب القياسية الحديثة التي تدرس العلاقات والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة لدور الاكتتاب في تحديد العلاقة بين فائض التأمينو قوة التنافس بشركات التامين , ومن ثم تقدير هذه العلاقة بأستخدام أسلوب تحليل المسار (Path Analysis) . أما المبحث الثاني يعرض الباحث نتائج التحليل الوصفي للبيانات ومناقشة فروض الدراسة من خلال نموذج الدراسة .

المبحث الأول : اجراءات الدراسة التطبيقية

يشتمل هذا المبحث علي اجراءات الدراسة الميدانية والتي تتمثل في منهج ومجتمع وعينة الدراسة ومصادر جمع البيانات ونموذج الدراسة والاسإلبب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وذلك علي النحو التإلى:

أولا" منهج الدراسة :

نسبة لطبيعة البحث والمعلومات المراد الحصول عليها اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد علي دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا" دقيقا" ويعبر عنها تعبيرا" كيفيا" وكميا" , فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها , أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا" رقميا" يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخري بالإضافة إلى ذلك فأن استخدام المنهج الوصفي التحليلي يتلاءم وطبيعة المشكلة موضوع الدراسة والتي تلقي الضوء علي جوانبها المختلفة عند طريق السرد والتحليل المركز , والفهم العميق لظروفها ,ولجمع المعلومات التي تزيد من توضيح أبعادها المختلفة. ويعتبر هذا المنهج من أكثر المناهج استخداما" في العلوم الاجتماعية والانسانية ,ويمتاز عن يقية المناهج بتتبعه للظاهرة المدروسة عن طريق جمع كبير من المعلومات تتعلق بالظاهرة حيث يتمكن الباحث من دراسة ابعادها المختلفة وأسبابها وتطوراتها والعلاقات بداخلها , كما يمكن الباحث من وضع مقترحات وحلول مع اختبار لمدي صحتها من أجل الوصول إلى نتائج"(1).

ثانيا" مجتمع وعينة ومصادر الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات العاملة في سوق التأمين في العراق خلال الفترة (2006-2020) وتم اختيار ، كل من الشركة العراقية للتأمين والشركة الوطنية للتأمين من خلال تحليل القوائم المإلبة لبيانات للقوائم المإلبة.

---

(1) جودت عزت عطوي: أساليب البحث العلمي, بغداد الطبعة الأولى 2001 ص 123-124.

ثالثا" نموذج الدراسة

في ضوء المشكلة موضوع الدراسة وأهدافها تم تطوير نموذج الدراسة لقياس الدور الوسيط للاكتتاب في أثر توزيع فائض التأمين علي قوة التنافس بشركات التأمين بالعراق ولقد استندت الدراسة في وضع نموذج الدراسة سواء للمتغيرات المستقلة أو المتغير التابع والمتغير الوسيط وفقا" للمراحل التإلية:

1/البناء الأولي للنموذج ومناقشته للتحقق من شموليته وتناوله لجوانب الدراسة جميعها.

2/ تم عرض النموذج علي عدد من الأساتذة المتخصصين في مجال موضوع الدراسة.

3/تم أخذ الملاحظات المختلفة المقدمة من المحكمين بعين الاعتبار قبل إخراج النموذج بشكل نهائي ويتضمن النموذج القياسي المقترح لقياس أثر لدور الوسيط للاكتتاب في أثر توزيع فائض التأمين علي قوة التنافس بشركات التأمين بالعراق من المتغيرات التإلية:

* **المتغير المستقل:** ويمثل الفائض التأميني
* **المتغير الوسيط:** ويمثل الاكتتاب.
* **المتغير التابع:** ويمثل قوة التنافس وتم قياسة بالحصة السوقية للشركات

وفيما يلي شكل يوضح نموذج الدراسة

شكل رقم (1-4) نموذج الدراسة

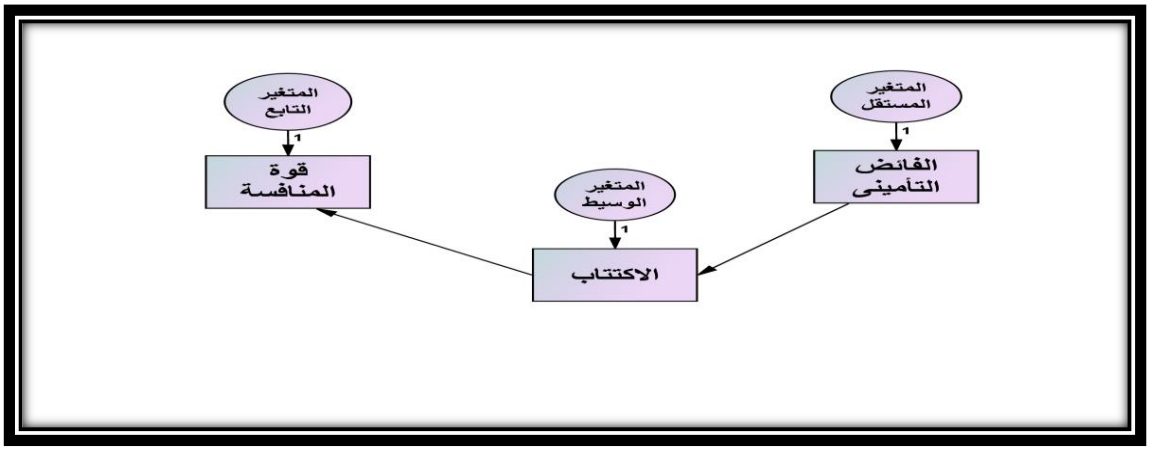

المصدر: اعداد الباحث

رابعا" الاسإلسب الاحصائية المستخدمة في التحليل:

1/ نمذجة المعادلة البنائية**Structural Equation Modeling [SEM**

أعتمدت الدراسة في عملية التحليل الإحصائي للبيانات علي أسلوب نمذجة المعادلة البنائيةوهو نمط مفترض للعلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة، وبمعني أوسع تمثل نماذج المعادلة البنائية ترجمات لسلسلة من علاقات السبب والنتيجة المفترضة بين مجموعة من المتغيرات، وبالتحديد استخدام أسلوب تحليل المسار**(PathAnalysis)**: ، لما يتمتع به هذا الأسلوب متعددة مزايا، تتناسب مع طبيعة الدراسة في هذا البحث، وهو أحد اسإلسب نمذجة المعادلة البنائية والتي تعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو اكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة , ومتغير أو اكثر من المتغيرات التابعة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة بهدف تحديد أهم المؤشرات او العوامل التي يكون لها تأثير علي المتغير أو المتغيرات التابعة.

ويستخدم تحليل المسار فيما يماثلا لاغراض التي يستخدم فيها تحليل الانحدار المتعدد حيث أن تحليل المسار يعتبر امتدادا لتحليل الانحدار المتعدد ولكن تحليل المسار اكثر فاعلية حيث انه يضع في الحسبان نمذجة التفاعلات بين المتغيرات وعدم الخطية وأخطاء القياس والارتباط الخطي المزدزج بين المتغيرات المستقلة , كما يختلف تحليل المسار عن تحليل الانحدار فيما يلي:

أ/ انه نموذج لاختبار علاقات معينة بين مجموعة متغيرات وليس للكشف عن العلاقات السببية بين هذة المتغيرات.

ب/يفترض العلاقات الخطية البسيطة بين كل زوج من المتغيرات.

ج/ان المتغير التابع يمكن أن يتحول إلى متغير مستقل بالنسبة لمتغير تابع اخر.

د/يمكن أن يكون في النموذج متغيرات وسيطة بالاضافة إلى المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

ه/تسهيل علاقات التأثير بين المتغيرات بغض النظر عن كونها متغيرات تابعة أو متغيرات مستقلة والتي تمثل بسهم ثنائي الاتجاه في الشكل البياني للنموذج.

و/يعد نموذج تحليل المسار وسيلة لتلخيص ظاهرة معينة ووضعها في شكل نموذج مترابط لتفسير العلاقات بين متغيرات هذه الظاهرة مما يتطلب من الباحث تفسير السببية واتصال المتغيرات ببعضها البعض والتي تسمي بالمسارات.

2/ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

حيث يتم استخدام اختبار (Jarque–Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي ووفقا" لهذا الاختبار يتم قبول أن البواقي تتوزع توزيع طبيعي اذا كانت القيمة الاحتمإلية للاختبار اكبر من مستوي الممعنوية 5%.

المبحث الثاني : تطور المؤشرات المالية لشركات التأمين العراقية

يشتمل المبحث علي عكس تطورات بعض المؤشرات المالية لكل من الشركة الوطنية والشركة العراقية للتأمين خلال فترة الدراسة (2006-2020) وذلك للوقوف علي النشاط المالى للشركات موضوع الدراسة وذلك من خلال المؤشرات التالية:

1. القوة العاملة والتدريب بالشركة العراقية للتأمين خلال فترة الدراسة .
2. أقساط التأمين بالشركة .
3. الإيرادات المخططة والمحققة بالشركة .
4. رأس المال والاستثمارات
5. حجم وعوائد الأستثمارات بالشركة .
6. فائض التأمين بالشركة .

وفيما يلي عرض وتحليل للنشاط المالى لشركات التأمين العراقية موضوع الدراسة

اولاً: عرض وتحليل نشاط الشركة العراقية للتأمين :

(1)/تطور القوة العاملة والتدريب

فيما يلي جدول(1-4) يوضح تطورات القوة العاملة والتدريب بالشركة العراقية خلال الفترة (2006-2020)

الجدول (1-4) موقف القوة العاملة والتدريب لدي الشركة العراقية للتأمين 2006-2020

السنة	القوة العاملة	التدريب	نسبة التدريب للقوة العاملة
2006	316	36	%11.39
2007	306	40	%13.07
2008	333	45	%13.51
2009	300	46	%15.33
2010	300	43	%14.33
2011	331	119	%35.95
2012	410	120	%29.27
2013	410	127	%30.98
2014	408	122	%29.90

%29.20	120	411	2015
%28.68	115	401	2016
%39.14	155	396	2017
%31.91	127	398	2018
%29.74	113	380	2019
%29.66	113	381	2020

المصدر : بيانات الشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)

الشكل (2-4) القوة العاملة والتدريب بالشركة العراقية التأمين للفترة (2006-2020)

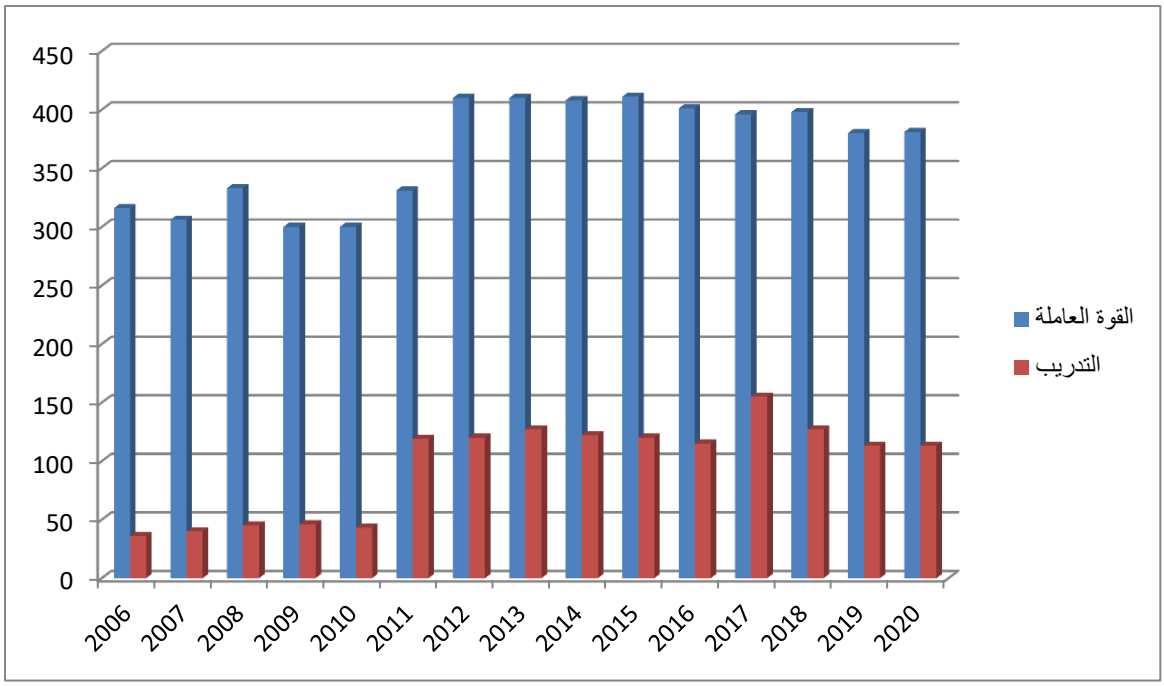

المصدر : إعداد الدارسة من بيانات الجدول (1-4)

يلاحظ من الجدول والشكل(4-1) تذبذب القوة العاملة في الفترة من 2006 إلى 2010 وذلك بسبب الحروب الأهلية في العراق، كما يلاحظ تزايد حجم القوة العاملة في الفترة من 2011 إلى 2020م ، ايضاً زيادة في عدد المتدربين في نفس الفترة ، مما يشير إلى أن الشركة تؤسس لتحسين لقوة المنافسة في سوق التأمين عن طريق عناصر مدربة بمهارات عإلية في المجال حيث شهد العام (2015) اعلي مستوي للعمالة حيث بلغت (411) عامل بينما شهد العام (2007) ادني مستوي للعمالة حيث بلغت (306). كذلك يتضح من الجدول عدم الاستقرار في مجال التدريب حيث تدني نسب المتدربين منذ

تأسيس الشركة وحتي آخر سنة محل الدراسة . وقد بعزي ذلك إلى أسباب خاصة بالشركة حيث سجل العام (2017) اعلي مستوي للتدريب بلغ (155) بينما سجل العام (2006) أدني مستوي للتدريب بلغ (36) .

(2)/ تطور رأس المال والاستثمارات المخططة

فيما يلي جدول(2-4) يوضح تطور رأس المال والاستثمارات بالشركة العراقية خلال الفترة (2006-2020)

الجدول(2-4):رأس المال والاستثمارات المخططة بالشركة العراقية التأمين للفترة (2006-2020)(بالدينار العراقي)

السنة	رأس المال	الاستثمارات	نسبة الإستثمارت
2006	2,000,000,000	8176186000	-
2007	2,000,000,000	8390228000	%2.62
2008	2,000,000,000	10769009000	%28.35
2009	2,000,000,000	12100000000	%11.24
2010	2,000,000,000	14527465000	%20.06
2011	2,000,000,000	16352150000	%12.56
2011	2,000,000,000	19453260000	%18.96
2012	2,000,000,000	28234567000	%45.14
2013	2,000,000,000	27131171000	%3.91-
2014	2,000,000,000	35258668000	%29.96
2015	2,000,000,000	34426979000	%2.36-
2016	2,000,000,000	36513979000	%06.
2017	2,000,000,000	39408445000	%7.93
2018	2,000,000,000	54330705000	%37.87
2019	2,000,000,000	63100834000	%16.14
2020	2,000,000,000	62980728000	%0.19-

المصدر : بيانات الشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)

الشكل(3-4): رأس المال والاستثمارات المخططة بالشركة العراقية التأمين للفترة (2006-2020)

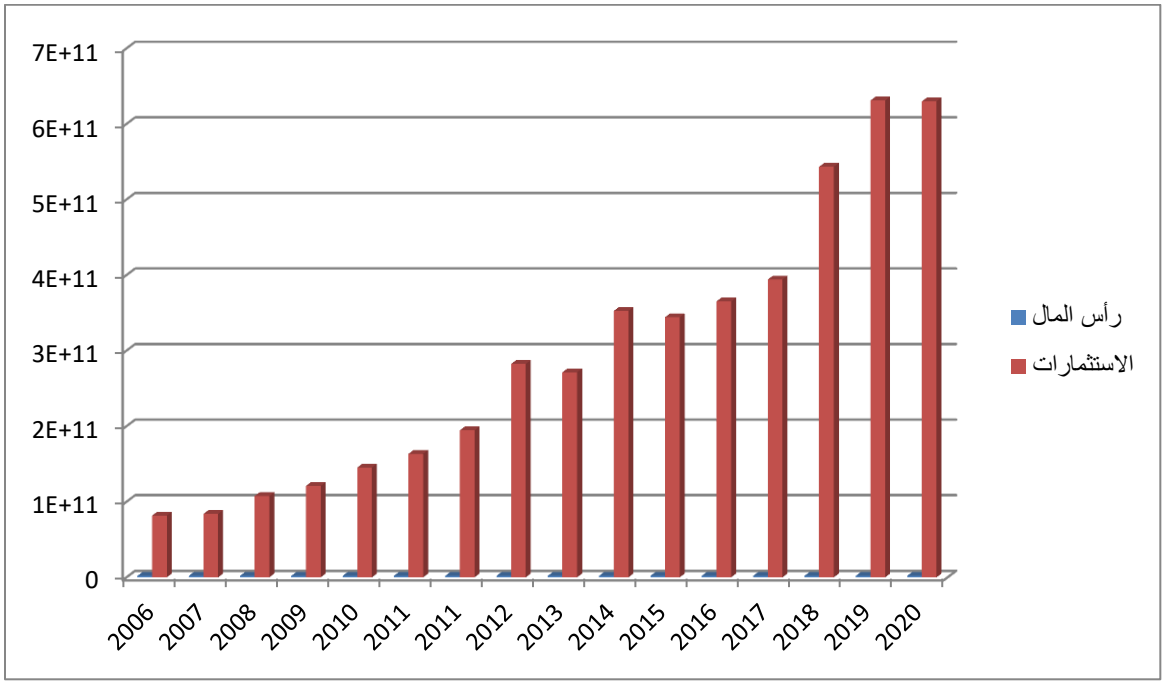

المصدر : إعداد الدارسة من بيانات الجدول (2-4)

يلاحظ من خلال بيانات الجدول والشكل (2-4) ثبات رأسي خلال فترة الدراسة (2006-202) ، أما الإستثمارات وهي موضوع الدراسة فيلاحظ أنها في تزايد تصاعدي ملحوظ في حجم الاستثمارات حيث بلغ اقصاه في العام 2019م و2020م وهذا يدل علي أن الشركة في حالة تطور وتحسن في الاداء والجودة .وقد ساعد في ذلك الإستقرار السياسي والأمني والذي بدورة أدي إلى الإستقرار الإقتصادي وزيادة الإستثمارات حيث سجل العام (2019) اعلي مستوي من حجم الاستثمارات بلغت(63100834000) بينما سجل العام (2006) أدني مستوي من حجم الاستثمارت بلغت في مجملها(8176186000).

(3)/ تطور أقساط التأمين

فيما يلي جدول(3-4) يوضح تطور أقساط التأمين بالشركة العراقية خلال الفترة (2006-2020)

الجدول(3-4):اقساط التأمين بالشركة العراقية التأمين للفترة (2006-2020) (بالدينار العراقي)

السنة	الاقساط المخططة	الاقساط المحققة
2006	0.72%	0.74%
2007	0.80%	1.21%
2008	1.90%	1.58%
2009	2.46%	1.79%
2010	2.68%	3.07%
2011	4.02%	2.99%
2012	6.26%	9.35%
2013	6.71%	8.25%
2014	8.72%	9.71%
2015	13.41%	10.21%
2016	13.41%	8.55%
2017	13.41%	7.95%
2018	11.62%	13.05%
2019	13.86%	11.47%
2020	0.72%	10.09%
المجموع	%100	%100

المصدر : من بيانات الشركة العراقية التأمين للفترة (2006-2020)

شكل(3-4):

اقساط التأمين بالشركة العراقية التأمين للفترة (2006-2020)

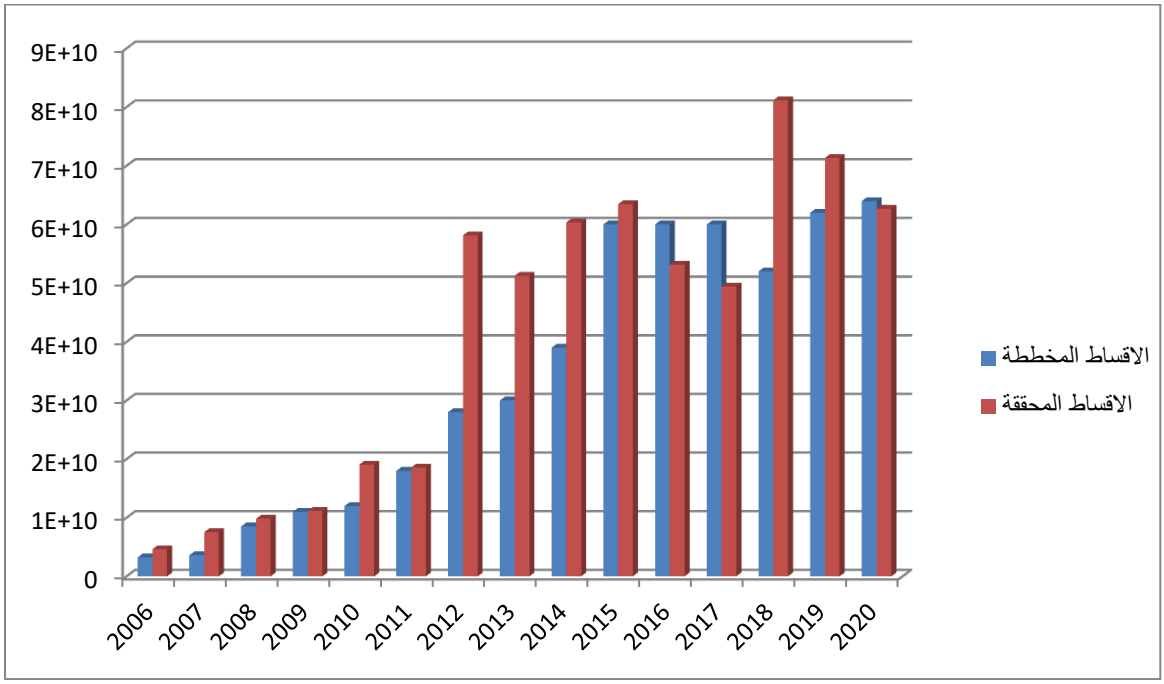

المصدر : إعداد الدارسة من بيانات الجدول (3-4)

الجدول والشكل (3-4) يوضح الاقساط المخططة والاقساط المحققة حيث نلاحظ ان الشركة حققت الاقساط في معظم سنوات الفترة بينما ارتفعة في السنوات 2012، 2015، 2018، 2019، 2020م بشكل ملحوظ.كما حققت الشركة اعلي مستوي من الأقسام بنسبة (13.05%) وذلك في العام(2018) بينما حققت السنة (2006) أدني مستوي من الاقساط بنسبة (0.74%).

(4)/ تطور ايرادات الاستثمار

فيما يلي جدول(4-4) يوضح تطور ايرادات الاستثمار بالشركة العراقية خلال الفترة (2006-2020)

الجدول (4-4):

ايرادات الاستثمار بالشركة العراقية التأمين للفترة(2006-2020)(بالدينار العراقي)

السنة	الايرادات المخططة	الايرادات المحققة
2006	3.53%	1.52%
2007	4.02%	2.95%
2008	3.91%	2.82%
2009	3.91%	3.76%
2010	3.91%	2.72%
2011	6.70%	10.22%
2012	8.71%	12.04%
2013	13.40%	12.66%
2014	13.40%	10.60%
2015	5.81%	9.86%
2016	6.08%	5.58%
2017	6.08%	5.83%
2018	6.08%	5.97%
2019	6.70%	6.62%
2020	7.77%	6.85%

المصدر : بيانات الشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)

الشكل(4-4) : الإيرادات المخططة والمحققة للإستثمار بالشركة العراقية التأمين للفترة (2006-2020)

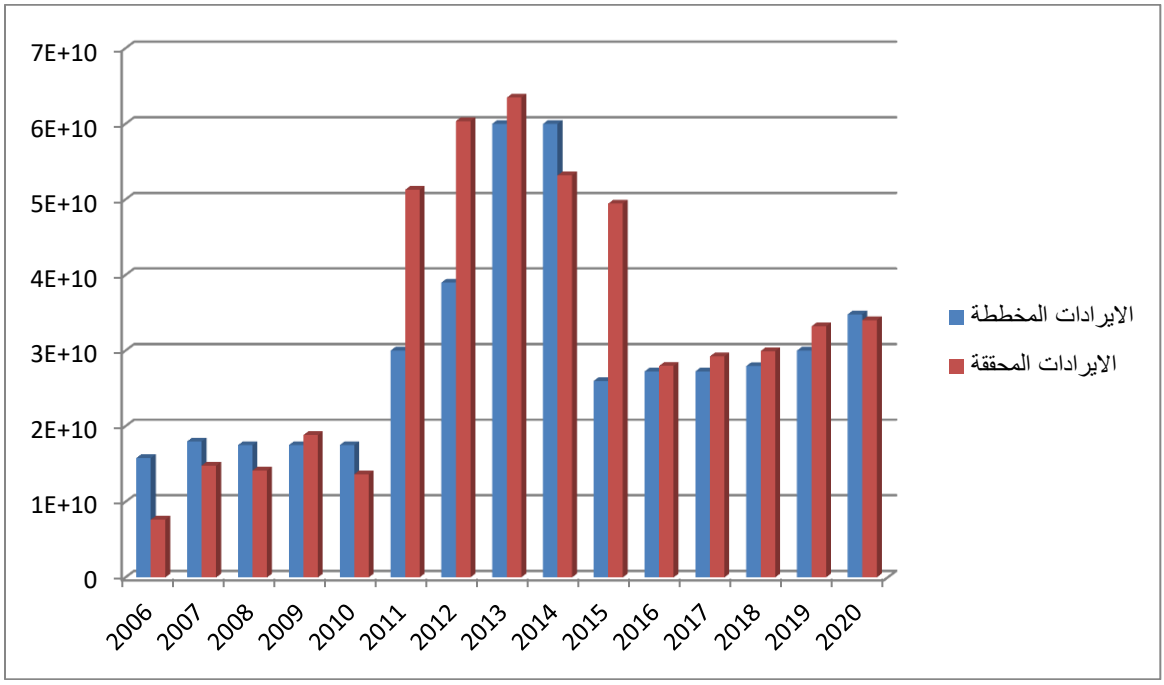

المصدر : إعداد الدارسة من بيانات الجدول (4-4)

يلاحظ من الجدول والشكل (4-4) أن الايرادات المتوقعة والمحققة في بداية الشركة كانت منخفضة حتي 2010 حيث شهدت تزايد في الفترة 2011- 2015 واتخفضت في 2016 وبدأت في التصاعد التدريجي إلى نهاية الفترة.ويتضح كذلك الجدول أن اعلي مستوي من الايرادات المحققة بلغت (63.468.048.000) وذلك في العام (2013) , بينما حققت الشركة أدني مستوي لها من الايرادات في العام (2006) بقيمة اجمإلية مقدارها (7.635.810.000)

(5)/ تطور حجم وعوائد الاستثمار

فيما يلي جدول(4-1) يوضح تطور حجم وعوائد الاستثمار بالشركة العراقية خلال الفترة (2006-2020)

الجدول(5-4) حجم وعوائد الاستثمار بالشركة العراقية التأمين للفترة (2006-2020)(بالدينار العراقي)

السنة	حجم الاستثمارات	العوائد الاستثمارية المحققة
2006	8.176.186.000	7.635.810.000
2007	8.390.228.000	1.480.191.000
2008	10.769.009.000	14.143.100.000
2009	12.100.000.000	18.831.080.000
2010	14.527.465.000	13.641.740.000
2011	16.352.150.000	15.000.040.000
2011	19.453.260.000	17.267.440.000
2012	28.234.567.000	24.621.160.000
2013	27.131.171.000	23.945.960.000
2014	35.586.680.000	25.228.640.000
2015	34.426.979.000	27.711.120.000
2016	36.513.979.000	27.966.360.000
2017	39.408.445.000	29.232.420.000
2018	54.330.705.000	29.937.850.000
2019	63.100.834.000	33.204.600.000
2020	62.980.728.000	34.022.980.000

المصدر : إعداد الدراسة من بيانات الشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)

الشكل(5-4) حجم وعوائد الاستثمار بالشركة العراقية التأمين للفترة (2006-2020)

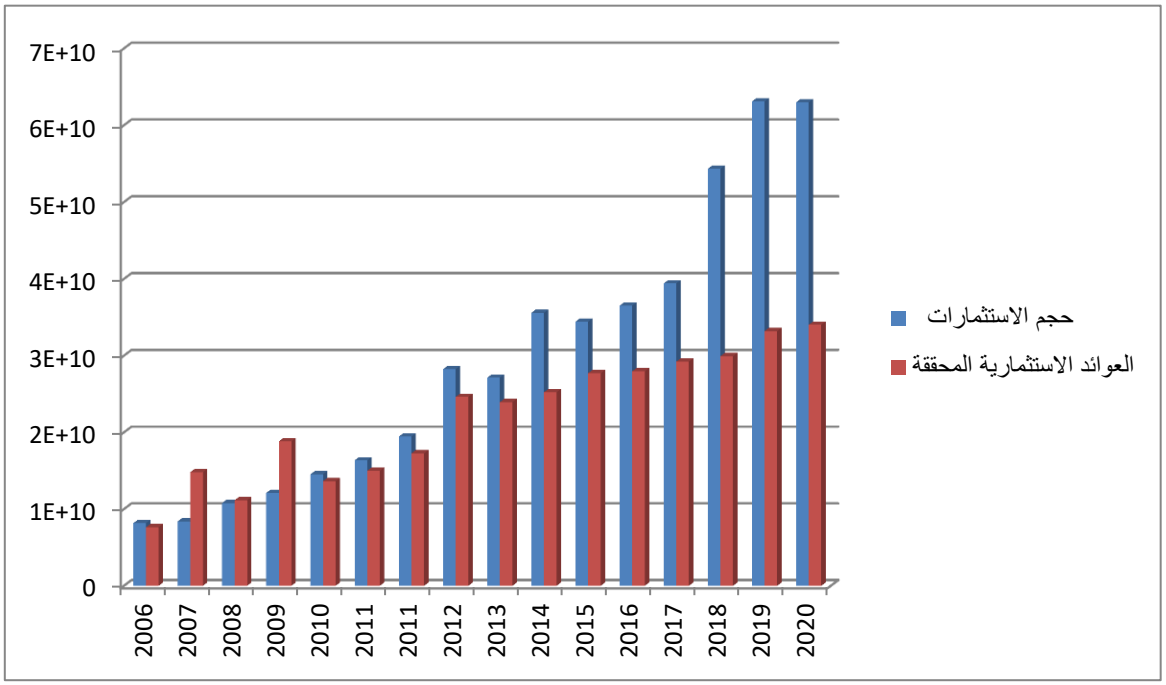

المصدر : إعداد الدارسة من بيانات الجدول (5-4)

يلاحظ من الجدول والشكل (5-4) أن الشركة العراقية للتأمين تزيد من حجم استثماراتها بشكل تدريجي وتخصص معدلا سنويا لزيادة حجم الاستثمار, حيث سجل العام (2019) اعلي مستوي من حجم الاستثمارات بقيمة اجمإلية مقدارها (63.100.834.000) , بينما سجل العام (2006) أدني مستوي من حجم الاستثمارات تقدر قيمتها (8.176.186.000) ، كما أن عوائد الاستثمار تتزايد بشكل متصاعد خلال فترة الدراسة , حيث شهد العام (2020) اعلي مستوي من عوائد الاستثمارات بقيمة اجمإلية (34.022.980.000) , بينما حقق العام (2007) أدني مستوي بقيم اجمإلية مقدارها (1.480.191.000).

(6)/ تطور فائض التأمين

فيما يلي جدول(6-4) يوضح تطور فائض التأمين بالشركة العراقية خلال الفترة (2006-2020)

الجدول(6-4):

فائض التأمين بالشركة العراقية التأمين للفترة (2006-2020)(بالدينار العراقي)

السنة	صافي الارباح المخططة	صافي الارباح المحققة
2006	0.52%	4.61%
2007	0.10%	21.72%
2008	2.98%	34.46%
2009	5.55%	36.65%
2010	89.87%	0.11%
2011	0.95%	0.11%
2012	0.00%	0.18%
2013	0.00%	0.19%
2014	0.00%	0.27%
2015	0.00%	0.13%
2016	0.00%	0.29%
2017	0.00%	0.23%
2018	0.00%	0.34%
2019	0.00%	0.39%
2020	0.00%	0.32%

المصدر : بيانات الشركة العراقية للتأمين للفترة (2006-2020)

شكل(6-4):

فائض بالشركة العراقية التأمين للفترة (2006-2020)

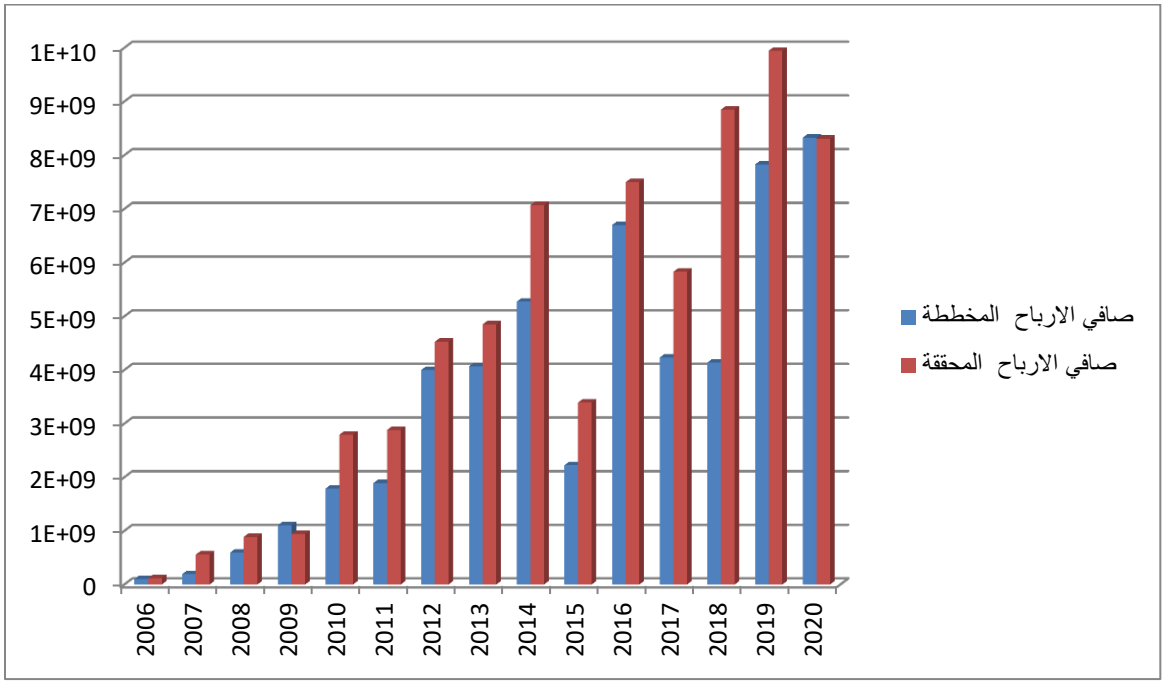

المصدر : إعداد الدارسة من بيانات (6-4)

يلاحظ من الجدول والشكل أن صافي الارباح التي حققتها الشركة أكثر من الارباح المخطط لها أو المتوقعة في طول فترة الدراسة 2006-2020, حيث حققت الشركة اعلي مستوي للارباح (9.946.296.000) وذلك في العام 2019 بينما حققت أدني مستوي للارباح (118.863.000) وذلك في العام 2006.

ثانياً: عرض وتحليل نشاط الشركة الوطنية للتأمين :

(1)/تطور القوة العاملة والتدريب

فيما يلي جدول(4-1) يوضح تطور القوة العاملة والتدريب بالشركة الوطنية خلال الفترة (2006-2020)

الجدول (7-4):

القوة العاملة والتدريب الشركة الوطنية التأمين للفترة (2006-2020)

السنة	القوة العاملة	التدريب	نسبة التدريب للقوة العاملة
2006	743	416	%55.9
2007	715	399	%55.8
2008	700	405	%58.9
2009	745	382	%51.3
2010	629	371	%58.9
2011	810	371	%45.8
2012	973	217	%22.3
2013	986	330	%33.5
2014	950	251	%26.4
2015	938	298	%31.8
2016	933	260	%27.9
2017	906	96	10.6
2018	878	307	%34.9
2019	756	168	%22.2
2020	729	239	%32.8

المصدر: بيانات **الشركة الوطنية التأمين** للفترة (2006-2020)

الشكل(7-4):

القوة العاملة والتدريب بالشركة الوطنية التأمين للفترة (2006-2020)

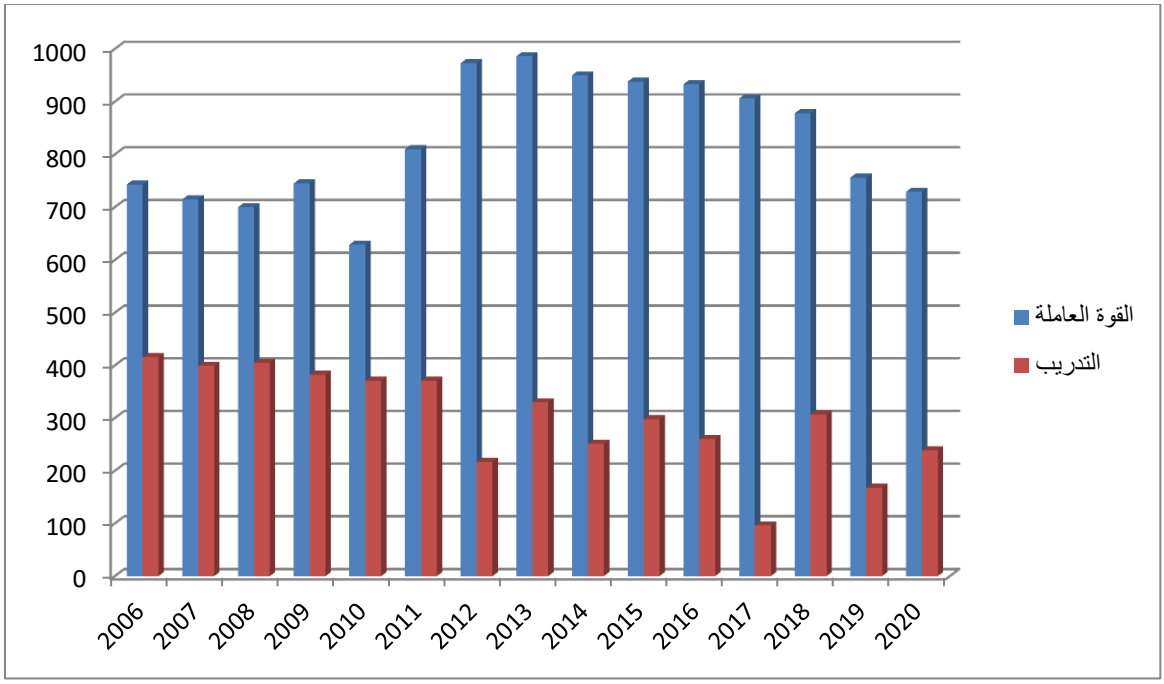

المصدر : إعداد الدارسة من بيانات الجدول (7-4)

يلاحظ من الجدول والشكل (7-4) أن الشركة الوطنية للتأمين تشهد عدم استقرار في القوي العاملة حيث شهدت انخاض في القوة العالملة في الفترة (2007-2008) والفترة 2014- 2020 م مما يشير إلى عدم استقرار العمالة و يؤثر ذلك علي المنافسة في سوق التأمين العراقي حيث شهد العام (2014) اعلي مستوي للعمالة حيث بلغت (950) عامل بينما شهد العام (2010) ادني مستوي للعمالة حيث بلغت (629). كذلك يتضح من الجدول عدم الاستقرار في مجال التدريب حيث تدني نسب المتدربين منذ تأسيس الشركة وحتي آخر سنة محل الدراسة . وقد بعزي ذلك إلى أسباب خاصة بالشركة حيث سجل العام (2006) اعلي مستوي للتدريب بلغ (416) بينما سجل العام (2019) أدني مستوي للتدريب بلغ (168) .

(2)/تطور رأس المال والاستثمارات

فيما يلي جدول(8-4) يوضح تطور رأس المال والاستثمارات بالشركة الوطنية خلال الفترة (2006-2020)

الجدول (8-4): رأس المال والاستثمارات المخططة للشركة الوطنية التأمين للفترة (2006-2020)

(بالدينار العراقي)

السنة	رأس المال	الاستثمارات	نسبة التغير
2006	2.000.000	2.022.629	-
2007	2.000.000	28.368.072	%4
2008	2.000.000	29.178.135	%0.02
2009	2.000.000	55.369.152	%9
2010	15.000.000	73.471.215	%2
2011	15.000.000	100.161.010	%4
2012	15.000.000	114.002.589	%1
2013	15.000.000	129.485.495	%1
2014	15.000.000	100.692.816	%6
2015	15.000.000	157.570.780	%5
2016	15.000.000	171.263.956	%1
2017	15.000.000	159.972.064	%8
2018	15.000.000	153.710.636	%8
2019	15.000.000	153.710.636	%0
2020	15.000.000	169.300.127	%1

المصدر: بيانات الشركة الوطنية التأمين للفترة (2006-2020)

الشكل(8-4):

رأس المال والاستثمارات المخططة للشركة الوطنية التأمين للفترة(2006-2020)

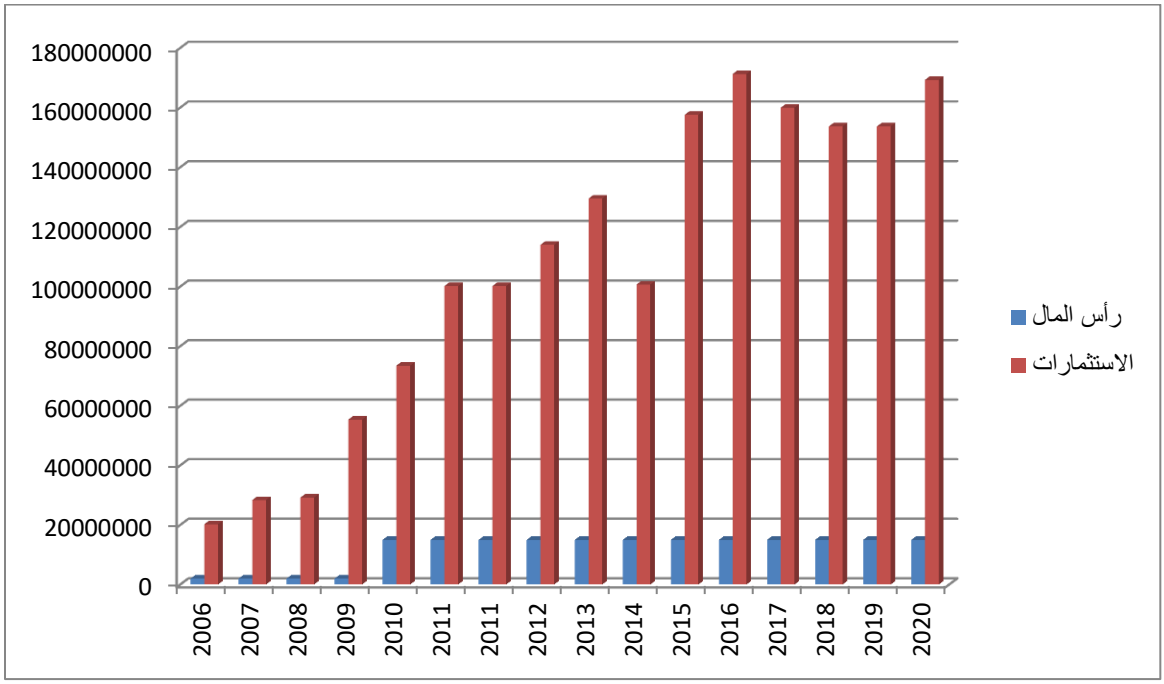

المصدر : إعداد الدارسة من بيانات الجدول (8-4)

يلاحظ من الجدول الشكل (8-4) تذبذب الاستثمارات وتزايدها في بداية الفترة من تأسيس الشركة إلا انها شهدت عدم استقرار في ثبات أو تزايد الاستثمارات وتجدر الاشارة إلى زياد ملحوظة في استثمار العام و2016، 2020م حيث حقق العام (2016) اعلي مستوي للاستثمارات بقيمة مقدارها(171.263.956) بينما حقق العام (2006) أدني مستوي للاستثمارات بقيمة مقدارها(2.022.629).

(3)/تطور أقساط التأمين

فيما يلي جدول(9-4) يوضح تطور أقساط التأمين بالشركة الوطنية خلال الفترة (2006-2020)

الجدول (9-4):

اقساط التأمين بالشركة الوطنية التأمين للفترة(2006-2020)(بالدينار العراقي)

السنة	الاقساط المخططة	الاقساط المحققة
2006	1.45%	1.36%
2007	1.81%	1.73%
2008	4.53%	3.76%
2009	4.53%	4.20%
2010	5.88%	5.28%
2011	7.24%	7.26%
2012	10.41%	8.07%
2013	10.41%	10.99%
2014	10.41%	10.52%
2015	10.41%	8.10%
2016	0.01%	8.52%
2017	7.47%	8.05%
2018	8.71%	6.99%
2019	8.79%	7.60%
2020	7.96%	7.60%

المصدر:من بيانات الشركة الوطنية التأمين للفترة(2006-2020)

الشكل(9-4): اقساط التأمين بالشركة الوطنية التأمين للفترة (2006-2020)

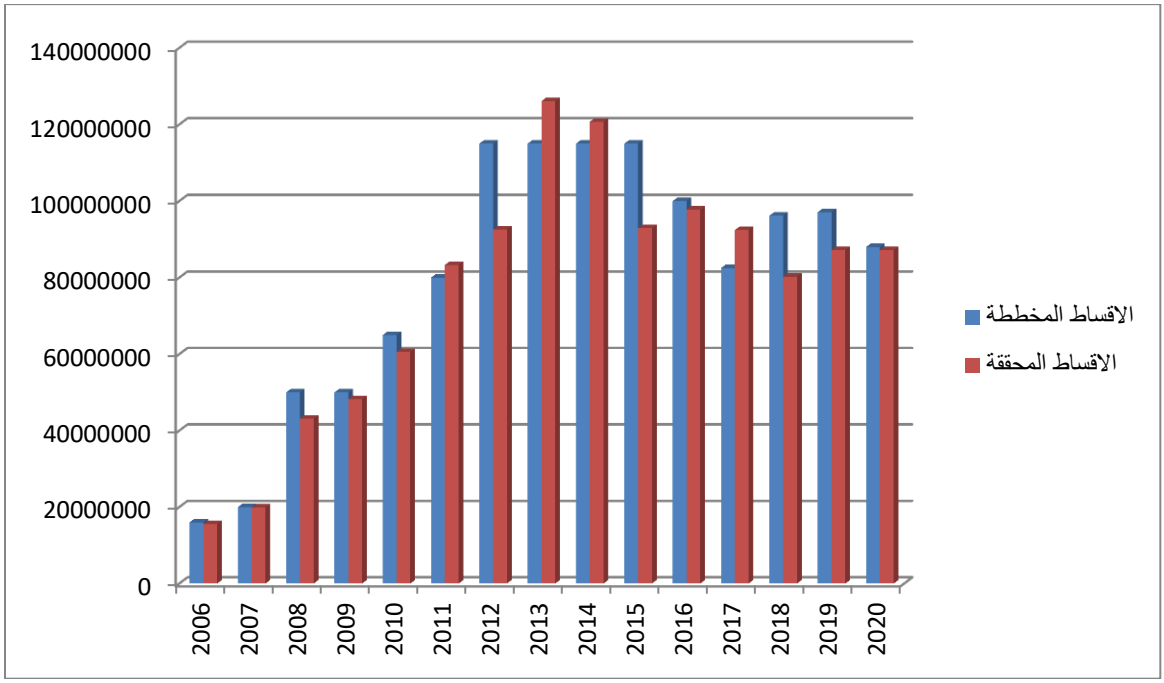

المصدر : إعداد الدارسة من بيانات الجدول (9-4)

يلاحظ من الجدول والشكل (9-4) تقارب في الاقساط المخططة والمحققة كما شهدت تزايد تصاعدي في بداية الفترة حتي 2013 ثم شهدت انخفاض بعد ذلك وارتفعت في العاميين الاخيريين من سنوات الدراسة, حي نجد اعلي مستوي للأقساط كان في العام(2013) حيث بلقت نسبة الأقساط (10.99%) بينما نجد ادني مستوي لأقساط التأمين في العام (2006) نسبة (1.36%).

(4)/تطور أيرادات الاستثمار

فيما يلي جدول(10-4) يوضح تطور ايرادات الاستثمار بالشركة الوطنية خلال الفترة (2006-2020)

الجدول (10-4): ايرادات الاستثمار بالشركة الوطنية التأمين للفترة(2006-2020)(بالدينار العراقي)

السنة	الايرادات المخططة	الايرادات المحققة
2006	0.46%	1.98%
2007	1.11%	5.85%
2008	0.74%	3.30%
2009	1.11%	5.85%
2010	0.92%	4.81%
2011	1.20%	5.55%
2012	1.39%	6.84%
2013	1.39%	6.58%
2014	1.77%	7.95%
2015	2.12%	9.16%
2016	17.56%	8.28%
2017	17.56%	8.39%
2018	17.56%	8.01%
2019	17.56%	8.63%
2020	17.56%	8.83%

المصدر: من بيانات الشركة الوطنية للتأمين للفترة (2006-2020)

الشكل(10-4):

ايرادات الاستثمار بالشركة الوطنية التأمين للفترة (2006-2020)

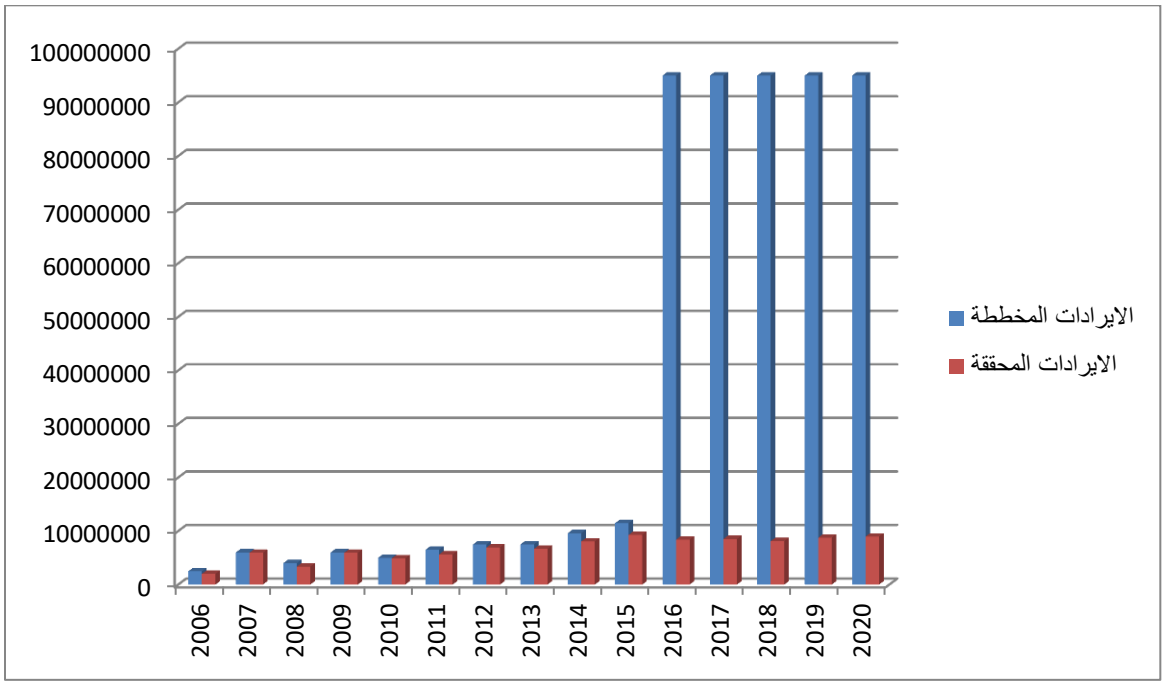

المصدر : إعداد الدارسة من بيانات الجدول (10-4)

يلاحظ من الشكل والجدول (10-4) أن هنالك تقارب بين الايرادات المخططة والايرادات المحققة خلال فترة الدراسة , كما يلاحظ أن هنالك تباطؤ في زيادة الايرادات المحققة طول فترة السنوات محل الدراسة , حيث سجل العام (2015) اعلي مستوي للايرادات بنسبة (9.16%) بينما سجل العام (2006) أدني مستوي من الايرادات المحققة بنسبة (1.98s%).

(5)/تطور عوائد الاستثمار

فيما يلي جدول(11-4) يوضح تطور عوائد الاستثمار بالشركة الوطنية خلال الفترة (2006-2020)

الجدول (11-4):

عوائد الاستثمار بالشركة الوطنية التأمين للفترة (2006-2020)(بالدينار العراقي)

السنة	حجم الاستثمارات	العوائد الاستثمارية المحققة
2006	20226.129	2.009.502
2007	28.368.072	2.713.954
2008	29.178.135	3.346.449
2009	55.369.152	5.913.998
2010	73.471.215	4.877.931
2011	100.161.010	6.627.297
2011	100.161.010	5.627.297
2012	114.002.589	6.934.928
2013	129.485.495	6.679.153
2014	100.692.816	8.065.276
2015	157.570.780	7.215.030
2016	171.263.956	8.402.492
2017	159.972.064	8.512.328
2018	153.710.636	8.120.435
2019	153.710636	8.751.924
2020	169.300.127	8.854.823

المصدر: من بيانات الشركة الوطنية للتأمين للفترة (2006-2020)

الشكل(11-4): عوائد الاستثمار بالشركة الوطنية للتأمين للفترة(2006-2020)

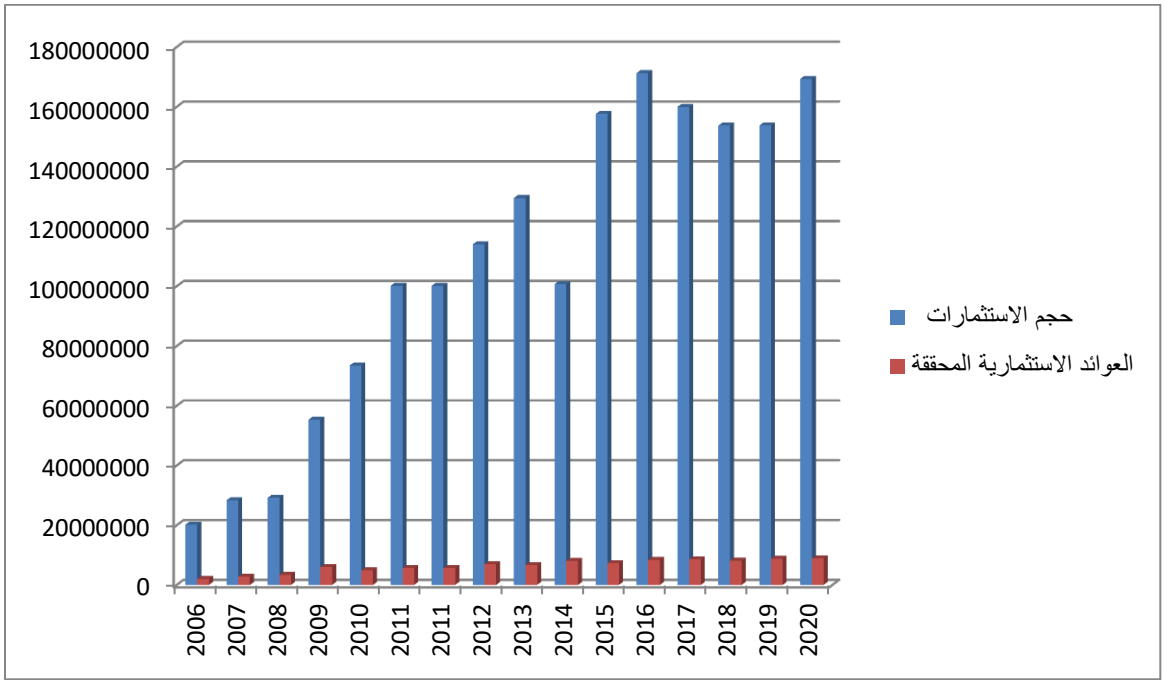

المصدر : إعداد الدارسة من بيانات الجدول (11-4)

يتضح من الجدول (11-4) ومن خلال مقارنة العوائد الاستثمارية وحجم الاستثمار يلاحظ أن العوائد الاستثمارية لا تتناسب مع حجم الاستثمارات.كما نجد أن اعلي مستوي لحجم الاستثمارات كان في العام (2016) بقيمة مقدارها (171.263.956) بينما نجد أدني مستوي لحجم الاستثمارات كان في العام (2006) بقيمة مقدارها , (20226.129), كما سجل العام (2020) اعلي مستوي من عوائد الاستثمار بمقدار (8.854.823) بينما سجل العام (2006) أدني مستوي لعوائد الاستثمار بالشركة بقيمة بلغت (2.009.502).

(6)/تطور فائض التأمين

فيما يلي جدول(12-4) يوضح تطور فائض التأمين بالشركة الوطنية خلال الفترة (2006-2020)

الجدول(12-4):

فائض التأمين بالشركة الوطنية للتأمين للفترة (2006-2020)(بالدينار العراقي)

السنة	صافي الارباح المخططة	صافي الارباح المحققة
2006	2.39%	1.72%
2007	2.39%	2.23%
2008	2.65%	2.65%
2009	3.45%	3.04%
2010	5.31%	5.43%
2011	5.84%	5.63%
2012	6.90%	6.94%
2013	7.69%	8.07%
2014	8.49%	8.26%
2015	8.49%	8.67%
2016	9.55%	10.08%
2017	9.55%	9.75%
2018	8.49%	8.31%
2019	9.02%	9.17%
2020	9.81%	1.72%

المصدر: من بيانات الشركة الوطنية للتأمين للفترة (2006-2020)

شكل(12-4):

فائض التأمين بالشركة الوطنية للتأمين للفترة(2006-2020)

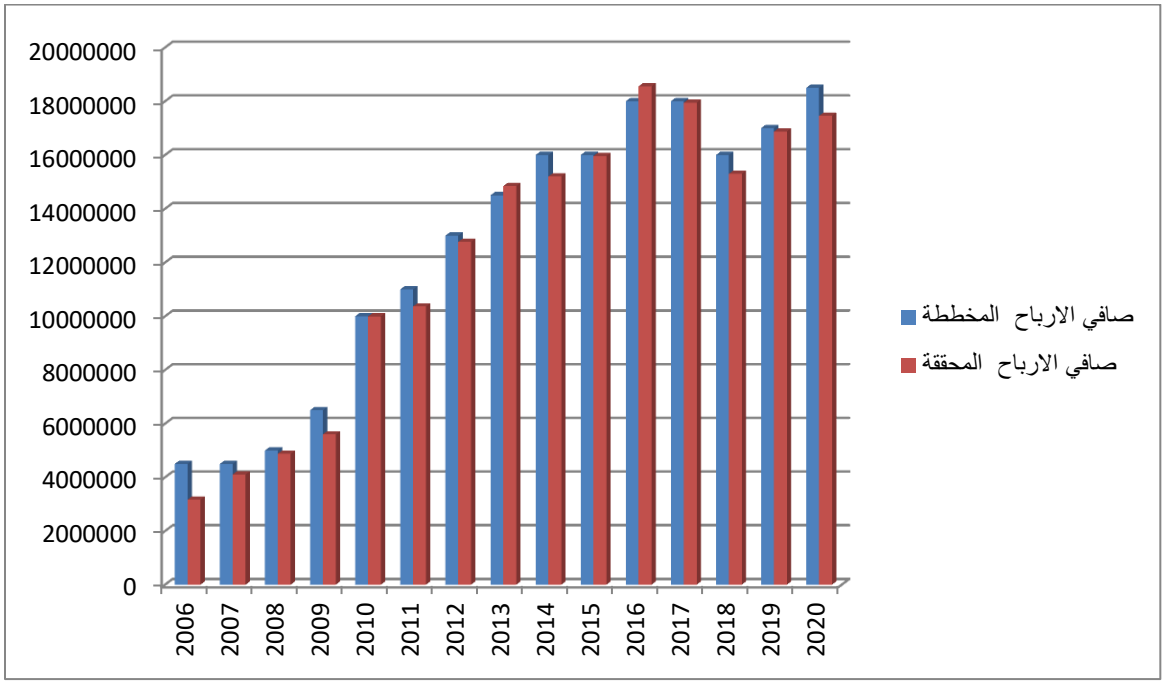

المصدر : إعداد الدارسة من بيانات الجدول (12-4)

يلاحظ من الجدول والشكل (12-4) أن الشركة حققت ارباح أقل من الارباح المخطط لها طول فترة الدراسة عدا في العام 2016م والعام 2013م. حيث حقق العام (2016) أعلي مستوي من الأرباح المحققة بنسبة (10.08%) بينما حقق العام (2006) أدني مستوي من الارباح بنسبة (1.72%).

المبحث الثالث

تقدير النماذج ومناقشة فروض الدراسة

يتناول هذا المبحث تقدير النماذج القياسية للدراسة حيث يحتوي علي كل من التحليل الاحصائي الوصفي للمتغيرات لعكس تطورات متغيرات نماذج الدراسة خلال الفترة موضع القياس , ثم تقدير العلاقات واختبار فروض الدراسة . وذلك علي النحو التإلى :

القسم الأول:التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يتناول هذا المبحث التحليل الاحصائي الوصفي للمتغيرات لعكس تطورات متغيرات الدراسة لكل من الشركة العراقية للتأمين والشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة موضع القياس (2006-2020) وذلك علي النحو التإلى:

اولا" التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الشركة العراقية للتأمين :-

استخدمت الدراسة التحليل الاحصائي الوصفي في أولي مراحل التحليل الاحصائي في تحليل بيانات الدراسة وذلك من اجل وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة موضع القياس وذلك باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدي لمعرفة أكبر واقل قيمة وكذلك استخدام معامل الالتواء واختبار (Jarque-Bera) لتحديد شكل التوزيع للبيانات بالاضافة إلى الشكل البياني والذي يعكس الاتجاه العام للمتغيرات.

وذلك علي النحو التإلى:

(1)/ الفائض التأميني

جدول (13-4) التحليل الاحصائي الوصفي لمتغير الفائض التأميني للشركة العراقية (2006-2020)

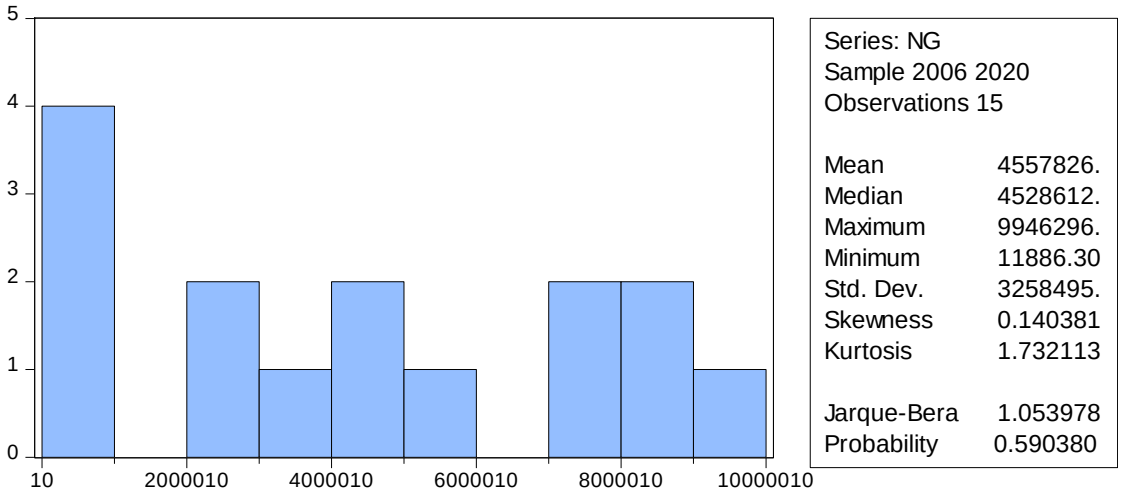

المصدر : إعداد الباحثه من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E.Views12

شكل (13-4) الاتجاه العام لمتغير االفائض التأميني للشركة العراقية (2006-2020)

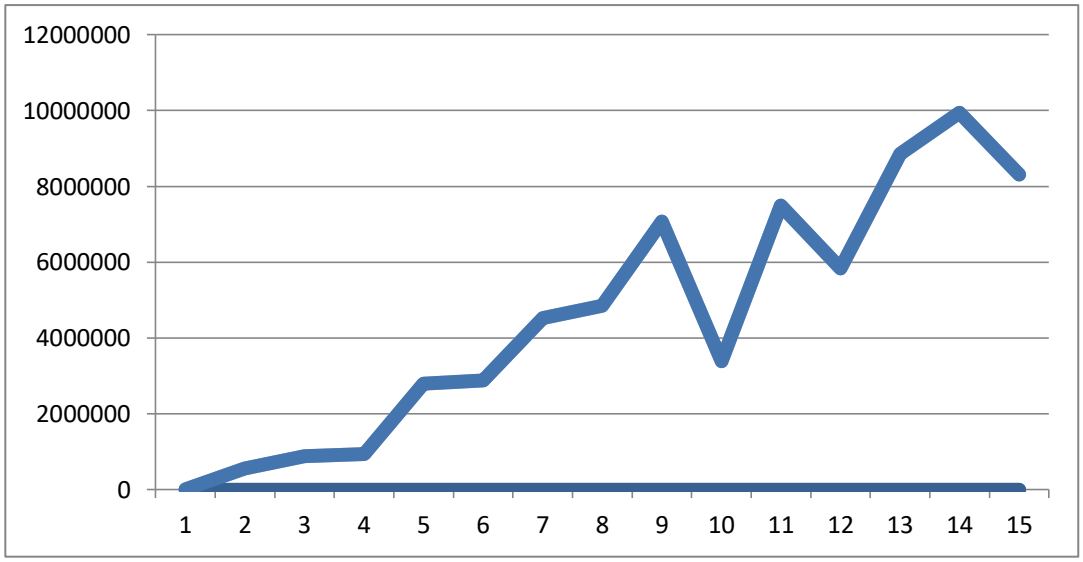

المصدر : إعداد الباحثه من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E.Views12

يتضح من الجدول والشكل(13-4) أن متوسط متغير الفائض التأميني للشركة العراقية للتأمين خلال فترة الدراسة (2006-2020) بلغ (4.558.826) بانحراف معياري (325.849) و بحد أعلي

مقداره (9.946.296.000) وذلك في عام (2019) وحد ادني مقداره (11.886.3000) وذلك في عام (2006)، كما ويدل اختبار الالتواء علي إن بيانات سلسلة متغير الفائض التأميني يتوزع توزيع طبيعي حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.140) كما يدعم ذلك اختبار (Jarque-Bera) حيث بلغت قيمة الاختبار (1.053) بمستوي دلالة معنوية (0.590) وهي قيمة اكبرمن مستوي المعنوية (0.05).

(2)/ الأكتتاب

جدول (14-4) التحليل الاحصائي الوصفي لمتغير الأكتتاب للشركة العراقية (2006-2020)

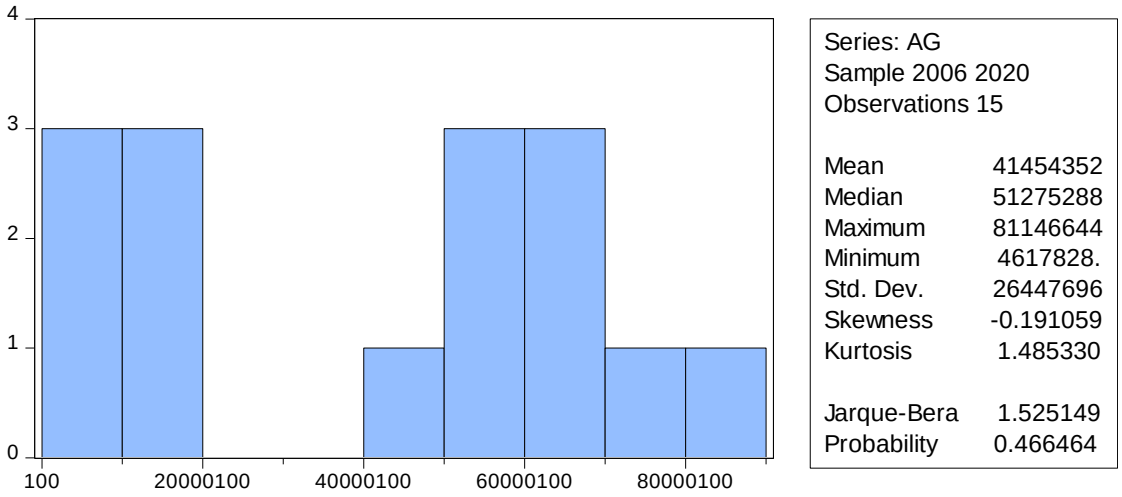

المصدر : إعداد الباحثه من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E.Views12

شكل (4-14) الاتجاه العام لمتغير الأكتتاب للشركة العراقية (2006-2020)

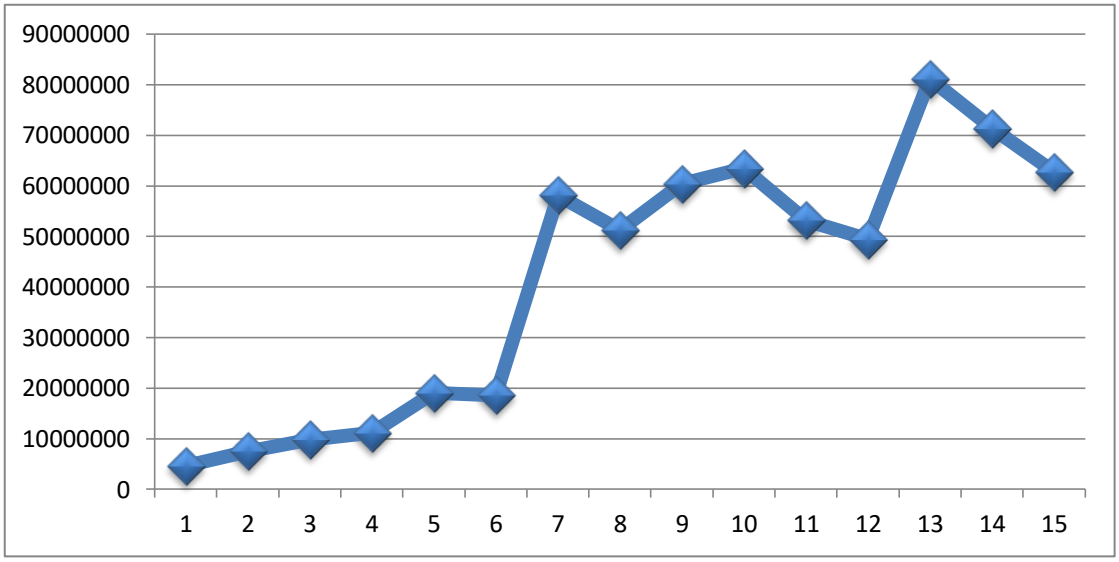

المصدر : إعداد الباحثه من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E.Views12

يتضح من الجدول والشكل (4-14) أن متوسط متغير الأكتتاب للشركة العراقية للتأمين خلال فترة الدراسة (2006-2020) بلغ (41.454.352) بانحراف معياري (26447696) و بحد أعلي مقداره (81.146.644) وذلك في عام (2018) وحد ادني مقداره (4.617.828) وذلك في عام (2006)، كما ويدل اختبار الالتواء علي إن بيانات سلسلة متغير الأكتتاب يتوزع توزيع طبيعي حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.191-) كما يدعم ذلك اختبار (Jarque-Bera) حيث بلغت قيمة الاختبار (1.525) بمستوي دلالة معنوية (0.466) وهي قيمة اكبر من مستوي المعنوية (0.05).

(3)/ الحصة السوقية

جدول (15-4) التحليل الاحصائي الوصفي لمتغير الحصة السوقية للشركة العراقية (2006-2020)

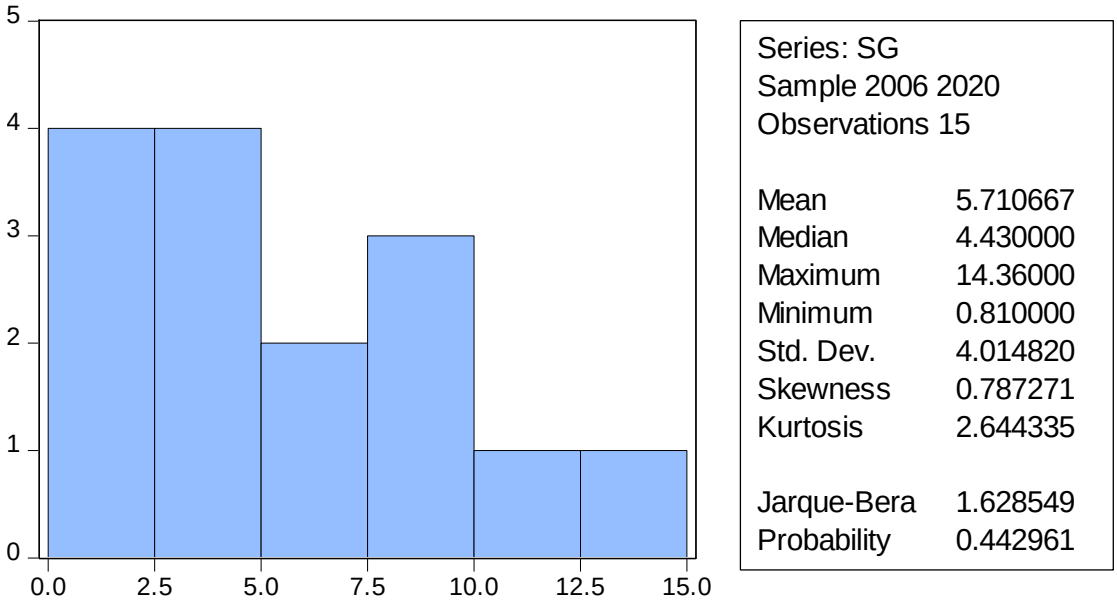

المصدر : إعداد الباحثه من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E.Views12

شكل (15-4) الاتجاه العام لمتغير الحصة السوقية للشركة العراقية (2006-2020)

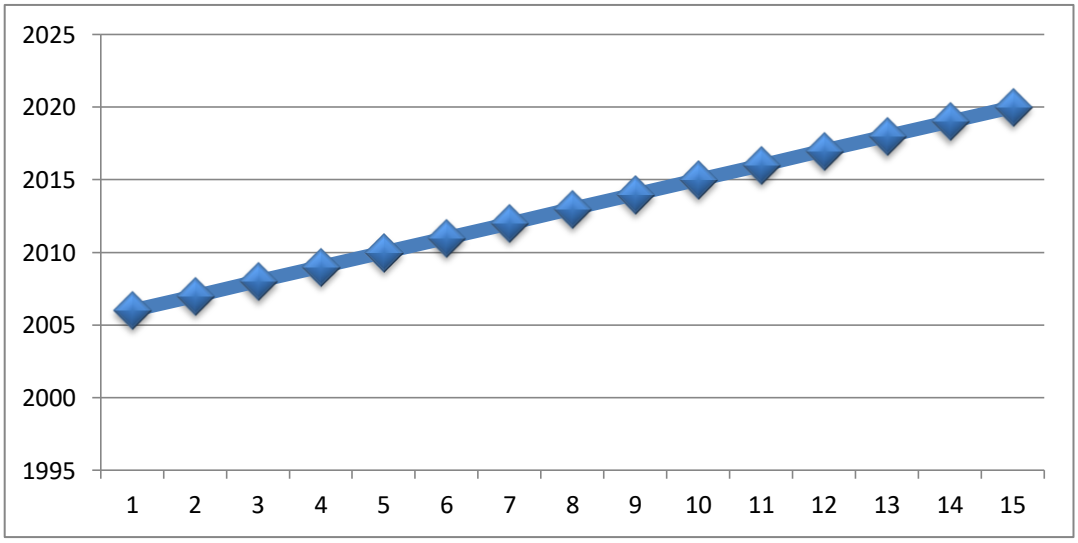

المصدر : إعداد الباحثه من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E.Views12

يتضح من الجدول والشكل (15-4) بلغ متوسط متغير الحصة السوقية للشركة العراقية للتأمين خلال فترة الدراسة (2006-2020) بلغ (4.710) بانحراف معياري (0.81) و بحد أعلي مقداره (14.360) وذلك في عام (2020) وحد ادني مقداره (0.81) وذلك في عام (2015)، كما ويدل اختبار الالتواء علي إن بيانات سلسلة متغير الحصة السوقية يتوزع توزيع طبيعي حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.727) كما يدعم ذلك اختبار (Jarque-Bera) حيث بلغت قيمة الاختبار (1.628) بمستوي دلالة معنوية (0.442) وهي قيمة اكبر من مستوي المعنوية (0.05).

ثانيا" التحليل الاحصائي الوصفي للشركة الوطنية للتأمين :-

استخدمت الدراسة التحليل الاحصائي الوصفي في أولي مراحل التحليل الاحصائي في تحليل بيانات الدراسة وذلك من اجل وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة موضع القياس وذلك باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدي لمعرفة أكبر واقل قيمة وكذلك استخدام معامل الالتواء واختبار (Jarque-Bera) لتحديد شكل التوزيع للبيانات.

وذلك علي النحو التإلى:

(1)/ الفائض التأميني

جدول (16-4) التحليل الاحصائي الوصفي لمتغير الفائض التأميني للشركة الوطنية (2006-2020)

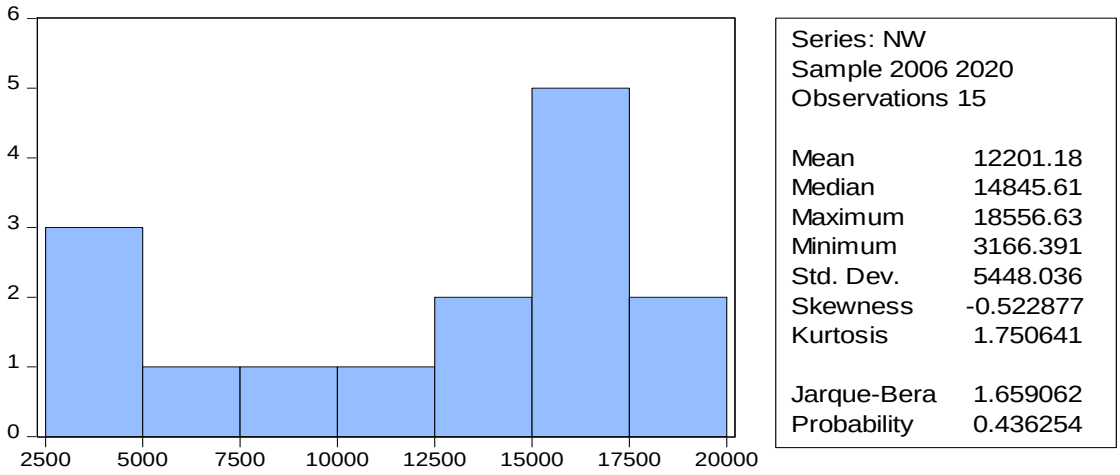

المصدر : إعداد الباحثه من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E.Views12

شكل (16-4) الاتجاه العام لمتغير الفائض التأميني للشركة الوطنية (2006-2020)

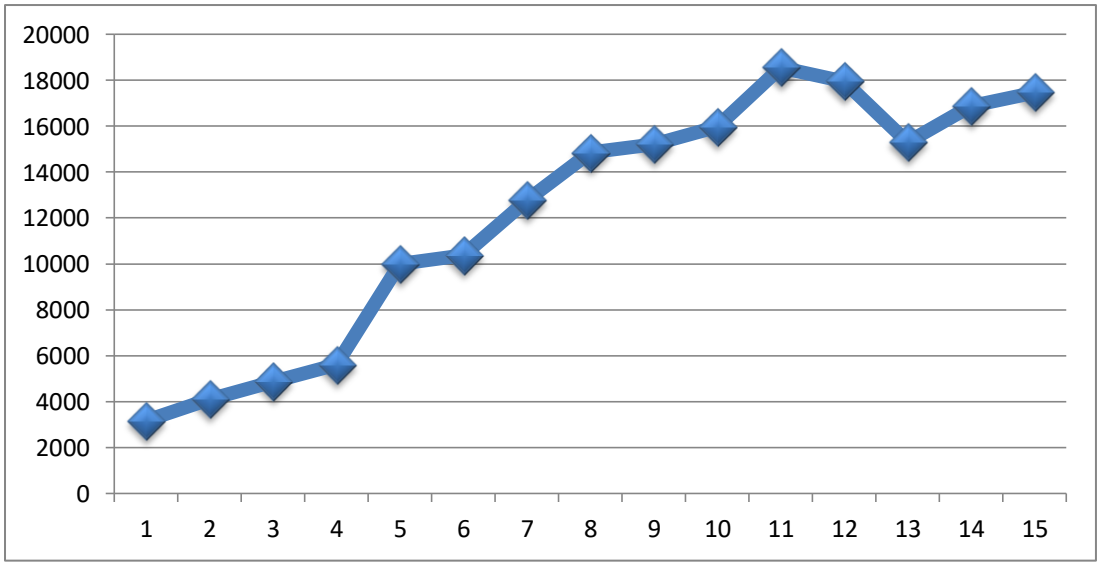

المصدر : إعداد الباحثه من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E.Views12

يتضح من الجدول والشكل (16-4) أن متوسط متغير الفائض التأميني للشركة الوطنية للتأمين خلال فترة الدراسة (2006-2020) بلغ (12201.18) بانحراف معياري (5448.03) و بحد أعلي مقداره (18.556.630) وذلك في عام (2016) وحد ادني مقداره (3.166.391) وذلك في عام (2006)،

كما ويدل اختبار الالتواء علي إن بيانات سلسلة متغير الفائض التأميني يتوزع توزيع طبيعي حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.522−) كما يدعم ذلك اختبار (Jarque–Bera) حيث بلغت قيمة الاختبار (1.659) بمستوي دلالة معنوية (0.436) وهي قيمة اكبر من مستوي المعنوية (0.05).

(2)/ الأكتتاب

جدول (17–4) التحليل الاحصائي الوصفي لمتغير الأكتتاب للشركة الوطنية (2006–2020)

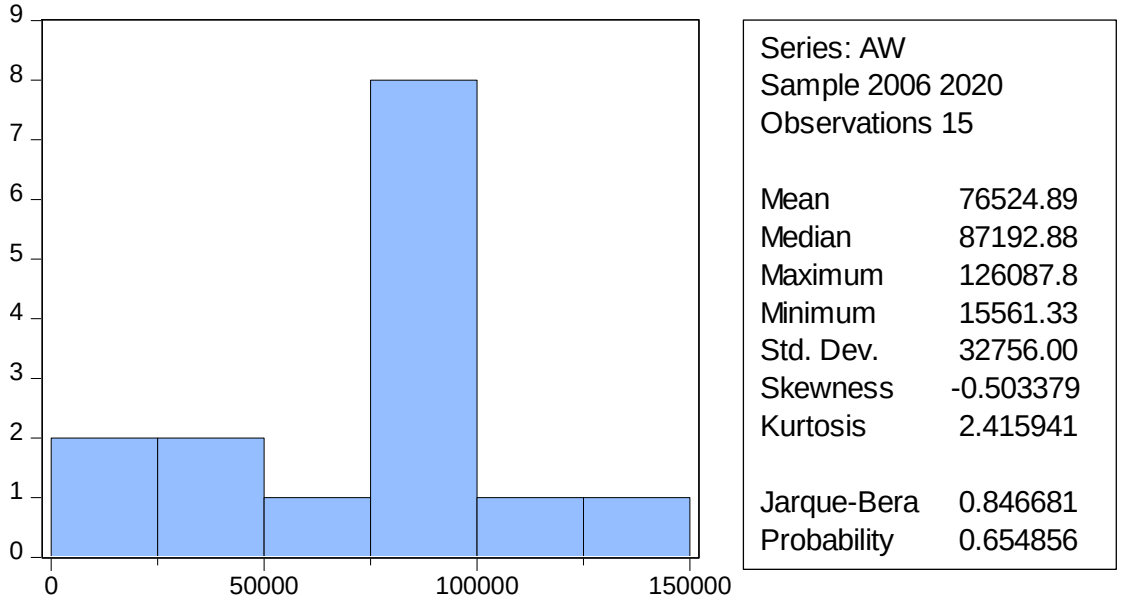

المصدر : إعداد الباحثه من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E.Views12

شكل (17-4) الاتجاه العام لمتغير الأكتتاب للشركة الوطنية (2006-2020)

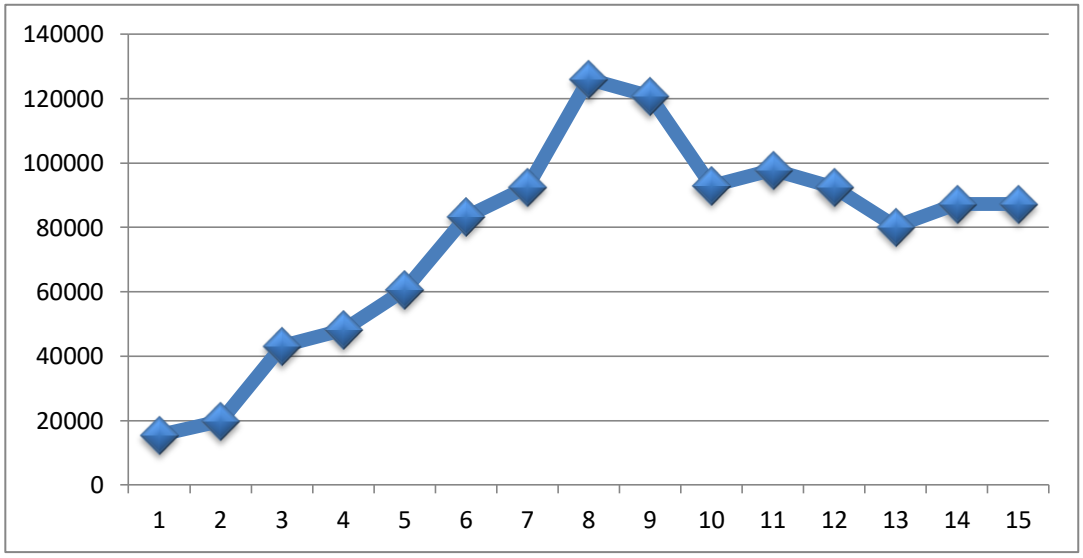

المصدر : إعداد الباحثه من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E.Views12

يتضح من الجدول والشكل(17-4) أن متوسط متغير الأكتتاب للشركة الوطنية للتأمين خلال فترة الدراسة (2006-2020) بلغ (76524.89) بانحراف معياري (32756) و بحد أعلي مقداره (126087.8) وذلك في عام (2012) وحد ادني مقداره (15561.33) وذلك في عام (2006)، كما ويدل اختبار الالتواء علي إن بيانات سلسلة متغير الأكتتاب يتوزع توزيع طبيعي حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.503-) كما يدعم ذلك اختبار (Jarque-Bera) حيث بلغت قيمة الاختبار (0.846) بمستوي دلالة معنوية (0.654) وهي قيمة اكبر من مستوي المعنوية (0.05).

(3)/ الحصة السوقية

جدول (18-4) التحليل الاحصائي الوصفي لمتغير الحصة السوقية للشركة الوطنية (2006-2020)

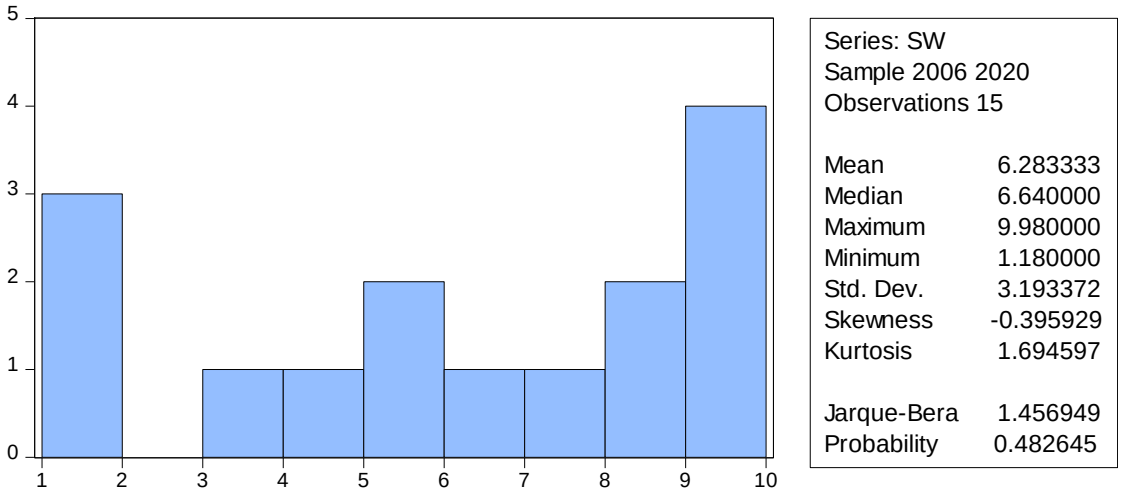

المصدر : إعداد الباحثه من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E.Views12

الشكل (18-4) التحليل الاحصائي الوصفي لمتغير الحصة السوقية للشركة الوطنية (2006-2020)

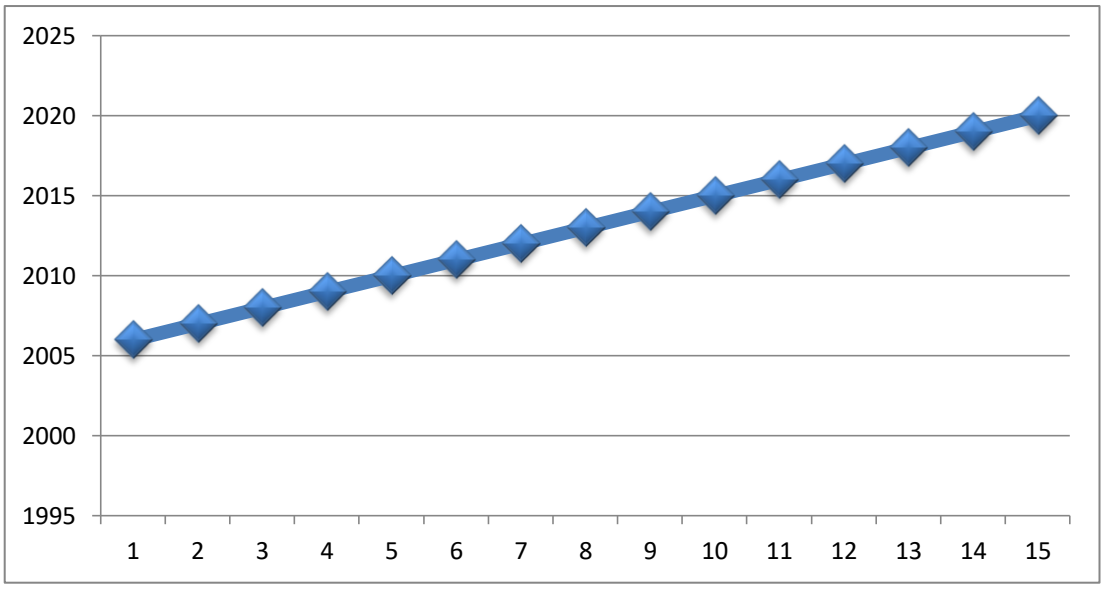

المصدر : إعداد الباحثه من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views12

يتضح من الجدول والشكل (18-4) أن متوسط متغير الحصة السوقية للشركة الوطنية للتأمين خلال فترة الدراسة (2006-2020) بلغ(6.28) بانحراف معياري (3.19) و بحد أعلى مقداره (9.98)

وذلك في عام (2016) وحد ادني مقداره (1.18) وذلك في عام (2006)، كما ويدل اختبار الالتواء علي إن بيانات سلسلة متغير الحصة السوقية يتوزع توزيع طبيعي حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.395−) كما يدعم ذلك اختبار (Jarque–Bera) حيث بلغت قيمة الاختبار (1.45) بمستوي دلالة معنوية (0.482) وهي قيمة اكبر من مستوي المعنوية (0.05).

القسم الثاني

تقدير النموذج واختبار فروض الدراسة :-

يشتمل هذا المبحث علي مناقشة فروض الدراسة والتي تتمثل في الفروض التإلية

الفرضية الرئيسية للدراسة:

هنالك علاقة دالة في أثر توزيع فائض التأمين علي قوة المنافسة حجم الاكتتاب متغير وسيط بين شركات التأمين العراقية.

يمكن التحقق من صحة الفرضية عن طريق اختبار نموذج Baron and Kenny(1986) (وهو عبارة عن إجراء لتحديد ما اذا كان المتغير المستغل يؤثر علي المتغير التابع من خلال وساطة متغير ثالث يلعب دوراً وسيطاً) عبر الشروط التإلية

1. أن المتغير المستقل (X) يؤثر علي المتغير التابع (Y).
2. أن المتغير المستقل(X) يؤثر علي المتغير الوسيط (M).
3. أن المتغير الوسيط (M) يؤثر علي المتغير التابع (Y)
4. أن المتغير المستقل (X) يؤثر علي المتغير التابع (Y) في وجود المتغير الوسيط (M) كمتغير رقابي .

واذا تحققت كل هذه الشروط نقول أن هناك وساطة أو أن المتغير الوسيط يتوسط العلاقة . وتكون الوساطة جزئية اذا كان الأثر المباشر (وهو أثر المتغير المستقل علي المتغير التابع بوجود المتغير الوسيط في معادلة الانحدار) أقرب إلى الصفر , بمعني أنه أقل من معامل الانحدار في المعادلة الاولي , كما أن هذا الأثر المباشر دال احصائيا", اما بالنسبة للوساطة الكلية تحدث اذا كان الأثر المباشر (والذي هو ضمن المعادلة الثالثة وهو أثر المتغير المستقل علي المتغير التابع بوجود المتغير الوسيط في معادلة الانحدار) أقرب إلى الصفر , بمعني أنه أقل من معامل الانحدار في المعادلة الاولي , وكما أن هذا الأثر المباشر ليس دال احصائيا".

وبناء علي ذلك تم صياغة الفروض الفرعية وذلك علي النحو التإلى:

1/ توجد علاقة ايجابية بين توزيع فائض التأمين و قوة المنافسة بين شركات التأمين العراقية.

2/ توجد علاقة ايجابية بين توزيع فائض التأمين و الاكتتاب بين شركات التأمين العراقية.

3/ توجد علاقة ايجابية بين الاكتتاب و قوة المنافسة بين شركات التأمين العراقية.

4/ توجد علاقة ايجابية بين فائض التأمين و قوة المنافسة في وجود حجم الاكتتاب.

وفيما يلي مناقشة لفروض الدراسة الفرعية علي مستوي الشركات موضوع الدراسة:

أولاً: اختبار وساطة الإكتتاب بالشركة الوطنية للتأمين لأثر توزيع فائض التأمين علي قوة المنافسة .

الفرضية الفرعية الأولي

توجد علاقة ايجابية بين توزيع الفائض التأميني وقوة المنافسة بالشركة الوطنية للتأمين ولإثبات هذه العلاقة تم استخدام اسلوب تحليل المسار بين المتغير المستقل والذي يمثله (توزيع الفائض التأميني) و والمتغير التابع ويمثله (قوة المنافسة) كما في الشكل رقم(19-4)

شكل (19-4) العلاقة بين الفائض التأميني وقوة المنافسة

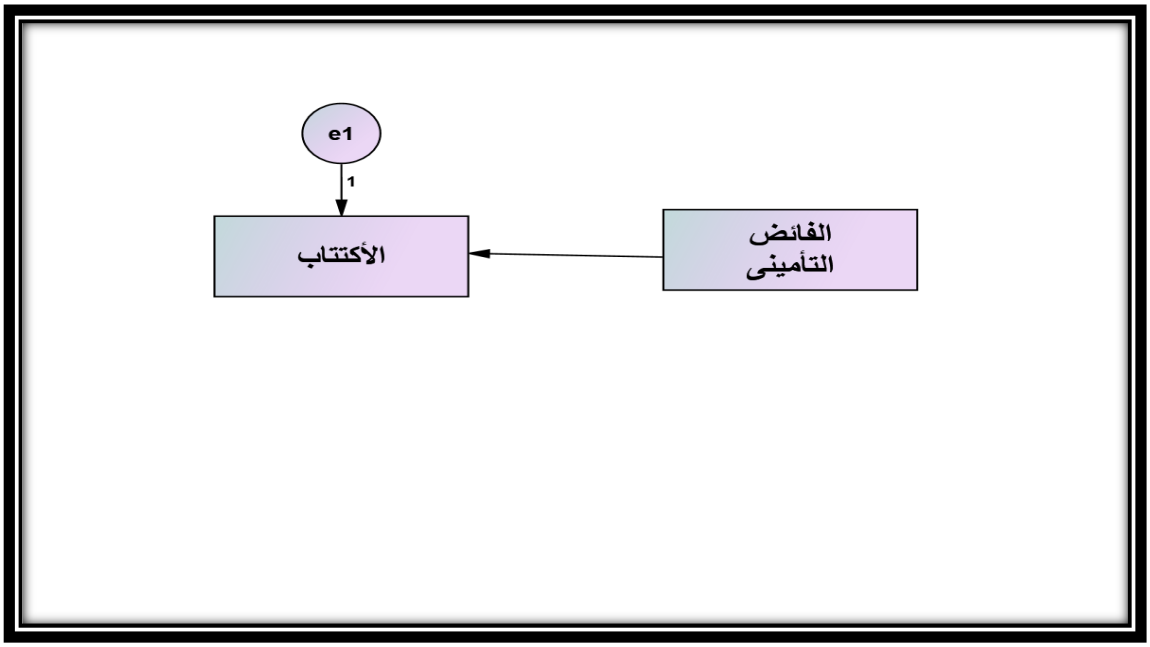

المصدر : إعداد الباحثه من نتائج التقدير باستخدام برنامج AMOS-25

وللحكم علي مدي معنوية التأثير تم مقارنه مستوي المعنوية المحتسب مع قيمة مستوي الدلالة المعتمد (0.05) , وتعد التاثيرات ذات دلالة احصائية اذا كانت قيمة مستوي الدلالة المحتسب اصغر من

مستوي الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي(AMOS-25) المدعوم ببرنامج (SPSS) تم الوصول إلى النتائج التالية والموضحه في الجدول(19-4)

جدول(19-4) قيم تحليل المسار بين توزيع الفائض التأميني وقوة المنافسة

المسار	Estmate	S.E	CR	P	نتيجة العلاقة
الفائض التأميني—قوة المنافسة	**1.189**	**0.062**	**19.04**	0.000	**قبول**
معامل الارتباط (R)	**0.98**				
معامل التحديد (R2)	**0.96**				

المصدر : إعداد الباحثه من نتائج التقدير باستخدام برنامج AMOS-25

يتضح من الجدول(19-4):

وجود ارتباط طردي قوي بين توزيع الفائض التأميني وقوة المنافسة في الشركة الوطنية للتأمين قيد الدراسة. ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمتة (0.98). كما بلغت قيمة معامل المسار من الفائض التأميني إلى قوة المنافسة (1.189) وهو دال احصائيا" عند مستوي معنوية (0.000) وهذة القيمة تشير إلى أن توزيع الفائض التأميني يؤثر طرديا" في قوة المنافسة بالشركة الوطنية للتأمين وبالتإلى فأن تغير قدره (1)% في مستوي توزيع الفائض التأميني يعمل علي إحداث تغير قدرة (1.19)% في مستوي قوة المنافسة في الشركة الوطنية للتأمين. كما يشير معامل التحديد(R2) والذي بلغت قيمتة (0.96) أن متغير توزيع الفائض التأميني يؤثر في قوة المنافسة في الشركة الوطنية للتأمين موضوع الدراسة بنسبة (96)% بينما المتغيرات الأخري تؤثر بنسبة (4)%.

مما سبق يتضح وجود علاقة ايجابية بين توزيع الفائض التأميني وقوة المنافسة بالشركة الوطنية للتأمين.

.الفرضية الفرعية الثانية

توجد علاقة ايجابية بين توزيع الفائض التأميني والاكتتاب بالشركة الوطنية للتأمين

ولإثبات هذه العلاقة تم استخدام اسلوب تحليل المسار بين المتغير المستقل والذي يمثله (توزيع الفائض التأميني) و والمتغير الوسيط ويمثله (الأكتتاب) كما في الشكل رقم(20-4)

شكل (20-4) العلاقة بين الفائض التأميني والأكتتاب

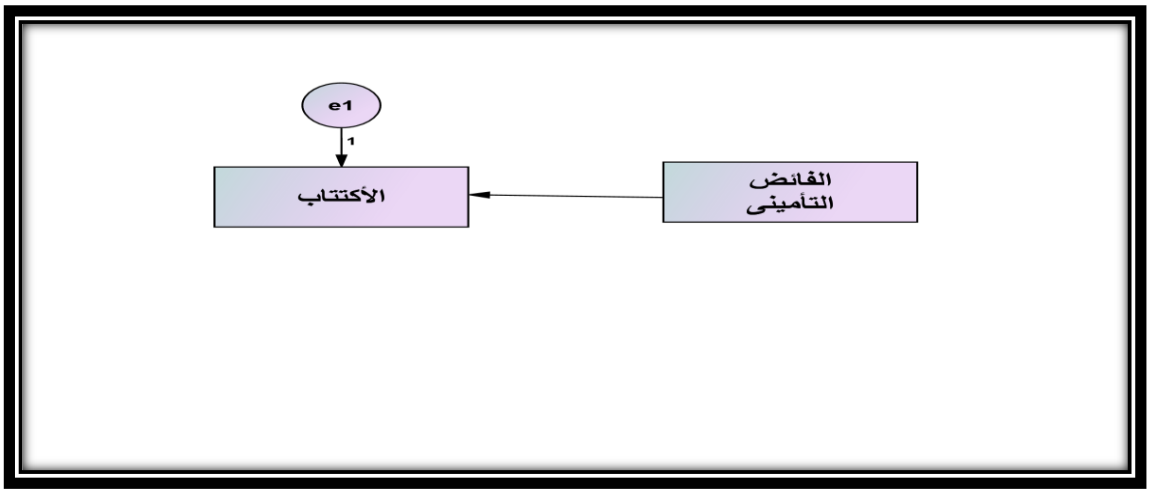

المصدر : إعداد الباحثه من بيانات الدراسة باستخدام برنامج AMOS-25

وللحكم علي مدي معنوية التأثير تم مقارنه مستوي المعنوية المحتسب مع قيمة مستوي الدلالة المعتمد (0.05) , وتعد التاثيرات ذات دلالة احصائية اذا كانت قيمة مستوي الدلالة المحتسب اصغر من مستوي الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي(AMOS-25) المدعوم ببرنامج (SPSS) تم الوصول إلى النتائج التإلية والموضحه في الجدول(20-4)

جدول(20-4) قيم تحليل المسار بين توزيع الفائض التأميني والأكتتاب

المسار	Estmate	S.E	CR	P	نتيجة العلاقة
الفائض التأميني—الأكتتاب	**0.956**	**0.104**	**9.168**	0.000	قبول
معامل الارتباط (R)	**0.93**				
معامل التحديد (R2)	**0.86**				

المصدر : إعداد الباحثه من نتائج التقدير باستخدام برنامج AMOS-25

يتضح من الجدول(20-4):

وجود ارتباط طردي قوي بين توزيع الفائض التأميني والأكتتاب في الشركة الوطنية للتأمين قيد الدراسة. ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمتة (0.93). كما بلغت قيمة معامل المسار من الفائض التأميني إلى الأكتتاب (0.956) وهو دال احصائيا" عند مستوي معنوية (0.000) وهذة القيمة تشير إلى أن توزيع الفائض التأميني يؤثر طرديا" في الأكتتاب بالشركة الوطنية للتأمين وبالتإلى فأن تغير قدره (1)% في مستوي توزيع الفائض التأميني يعمل علي إحداث تغير قدرة (0.96)% في مستوي الأكتتاب في الشركة الوطنية للتأمين. كما يشير معامل التحديد(R2) والذي بلغت قيمتة (0.86) أن متغير توزيع الفائض التأميني يؤثر في الأكتتاب في الشركة الوطنية للتأمين موضوع الدراسة بنسبة (86)% بينما المتغيرات الأخري تؤثر بنسبة (14)%.

مما سبق يتضح وجود علاقة ايجابية بين توزيع الفائض التأميني والأكتتاب بالشركة الوطنية للتأمين.

الفرضية الفرعية الثالثة

توجد علاقة ايجابية بين الاكتتاب وقوة المنافسة بالشركة الوطنية للتأمين

ولإثبات هذه العلاقة تم استخدام اسلوب تحليل المسار بين المتغير الوسيط والذي يمثله (الاكتتاب) و والمتغير التابعويمثله (قوة المنافسة) كما في الشكل رقم(21-4)

شكل (21-4) العلاقة بين الفائض التأميني والأكتتاب

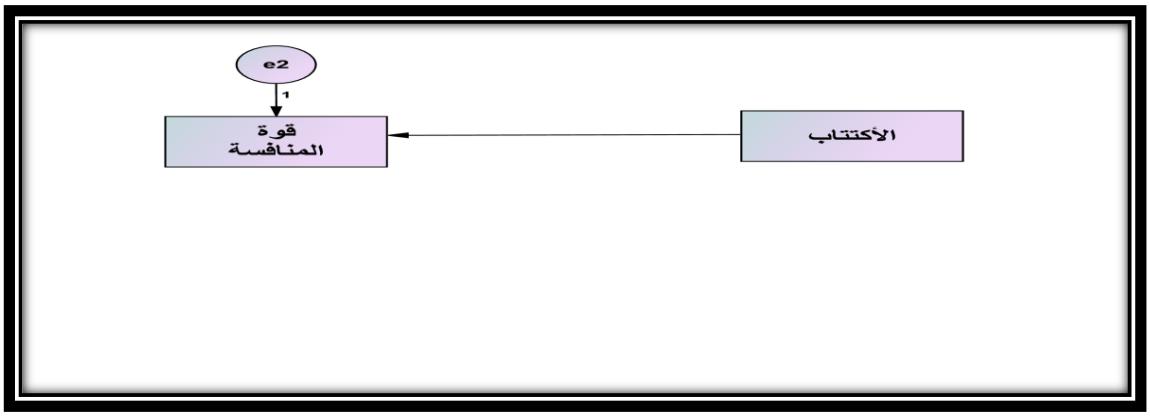

المصدر : إعداد الباحثه من بيانات الدراسة باستخدام برنامج AMOS-25

وللحكم علي مدي معنوية التأثير تم مقارنه مستوي المعنوية المحتسب مع قيمة مستوي الدلالة المعتمد (0.05) , وتعد التاثيرات ذات دلالة احصائية اذا كانت قيمة مستوي الدلالة المحتسب اصغر من مستوي الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي(AMOS-25) المدعوم ببرنامج (SPSS) تم الوصول إلى النتائج التإلية والموضحه في الجدول(21-4)

جدول(21-4) قيم تحليل المسار بين الأكتتاب وقوة المنافسة

المسار	Estmate	S.E	CR	P	نتيجة العلاقة
الأكتتاب—قوة المنافسة	**1.061**	**0.134**	**7.939**	0.000	قبول
معامل الارتباط (R)	**0.90**				
معامل التحديد (R2)	**0.82**				

المصدر : إعداد الباحثه من نتائج التقدير باستخدام برنامج AMOS-25

يتضح من الجدول(21-4):

وجود ارتباط طردي قوي بين الأكتتاب وقوة المنافسة بالشركة الوطنية للتأمين قيد الدراسة. ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمتة (0.93). كما بلغت قيمة معامل المسار من الأكتتاب إلى قوة المنافسة (1.061) وهو دال احصائيا" عند مستوي معنوية (0.000) وهذة القيمة تشير إلى أن توزيع الأكتتاب يؤثر طرديا" في قوة المنافسة بالشركة الوطنية للتأمين وبالتإلى فأن تغير قدره (1)% في مستوي الأكتتاب بالشركة يعمل علي إحداث تغير قدرة (1. 1)% في مستوي قوة المنافسة. كما يشير معامل التحديد(R2) والذي بلغت قيمتة (0.82) أن متغير الأكتتاب يؤثر في قوة المنافسة في الشركة الوطنية للتأمين موضوع الدراسة بنسبة (82)% بينما المتغيرات الأخري تؤثر بنسبة (18)%.

مما سبق يتضح وجود علاقة ايجابية بين الأكتتاب وقوة المنافسة بالشركة الوطنية للتأمين.

الفرضية الفرعية الرابعة

يؤثر الأكتتاب علي قوة المنافسة في وجود توزيع الفائض التأميني بالشركة الوطنية للتأمين

ولإثبات هذه العلاقة تم استخدام اسلوب تحليل المسار بين المتغير المستقل والذي يمثله (توزيع الفائض التأميني) و والمتغير الوسيط ويمثله (الأكتتاب) والمتغير التابع ويمثلة (قوة المنافسة) كما في الشكل رقم(22-4)

شكل رقم (22-4) العلاقة بين الاكتتاب وقوة المنافسة في وجود توزيع الفائض التأميني

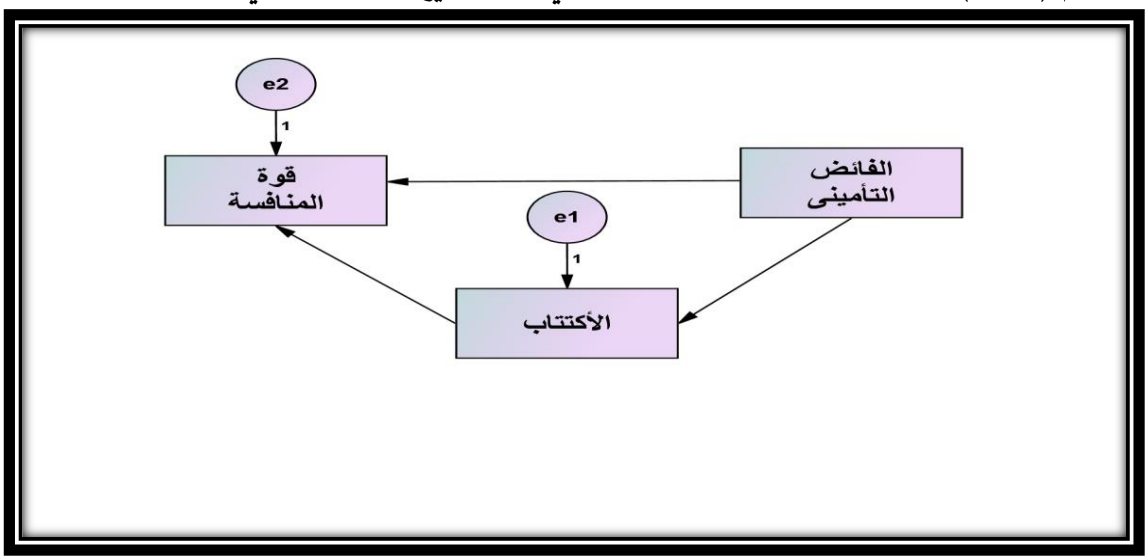

المصدر : إعداد الباحثه من نتائج التقدير باستخدام برنامج AMOS-25

وباستخدام اسلوب تحليل المسار (Path Analysis) من خلال برنامج (AMOS) تم الوصول إلى النتائج الموضحة في الحدول(22-4)

جدول(22-4) اختبار العلاقة الوسيطة

المسار	Estmate	S.E	CR	P	نتيجة العلاقة
الفائض التأميني—الأكتتاب	**0.956**	**0.104**	**9.168**	0.000	**دال**
الفائض التأميني—قوة المنافسة	**1.220**	**0.165**	**7.393**	0.000	**دال**
الأكتتاب—اقوة المنافسة	**-0.032**	**0.160**	**-0.202**	0.840	**غير دال**

المصدر : إعداد الباحثه من نتائج التقدير باستخدام برنامج AMOS-25

يوضح الجدول (22-4) نتائج تحليل المسار للتأثير المباشر, اذ اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير توزيع الفائض التأميني علي الأكتتاب بالشركة الوطنية للتأمين حيث بلغت قيمة معامل المسار من الفائض التأميني إلى الأكتتاب (0.956) وهو دال احصائيا" بمستوي المعنوية (0.000) وتدل هذه النتيجة إلى أن توزيع الفائض التأميني يؤثر ايجابا" في الأكتتاب بالشركة الوطنية للتأمين . كما يتضح ايضا وجود أثر للفائض التأميني علي قوة المنافسة بالشركة حيث بلغت قيمة معامل المسار من الفائض التأميني إلى قوة المنافسة (1.220) وهو دال احصائيا" بمستوي معنوية (0.000) مما يدل علي أن الفائض التأميني يؤثر ايجابا" في زيادة قوة المنافسة بالشركة موضوع الدراسة.

كما بلغ التأثير غير المباشر لمتغير توزيع الفائض التأميني علي قوة المنافسة بالشركة في ظل وجود الأكتتاب كمتغير وسيط (0,032-) وهو غير دال احصائيا" بمستوي دلالة معنوية (0.840) وهذة النتيجة تدل علي وجود علاقة وساطة كلية للاكتتاب بين توزيع الفائض التأميني وقوة المنافسة بالشركة الوطنية للتأمين .

ومما تقدم من نتائج التحليل يتم قبول الفرضية الرئيسية والتي نصت: (هنالك علاقة دالة في أثر توزيع فائض التأمين علي قوة المنافسة بالشركة حجم الاكتتاب متغير وسيط الوطنية للتأمين).

ثانيا": اختبار وساطة الإكتتاب بالشركة االعراقية للتأمين لأثر توزيع فائض التأمين علي قوة المنافسة .

الفرضية الفرعية الأولي

توجد علاقة ايجابية بين توزيع الفائض التأميني وقوة المنافسة بالشركة العراقية للتأمين ولإثبات هذه العلاقة تم استخدام اسلوب تحليل المسار بين المتغير المستقل والذي يمثله (توزيع الفائض التأميني) و والمتغير التابع ويمثله (قوة المنافسة) كما في الشكل رقم(23-4)

شكل (23-4) العلاقة بين الفائض التأميني وقوة المنافسة بالشركة العراقية

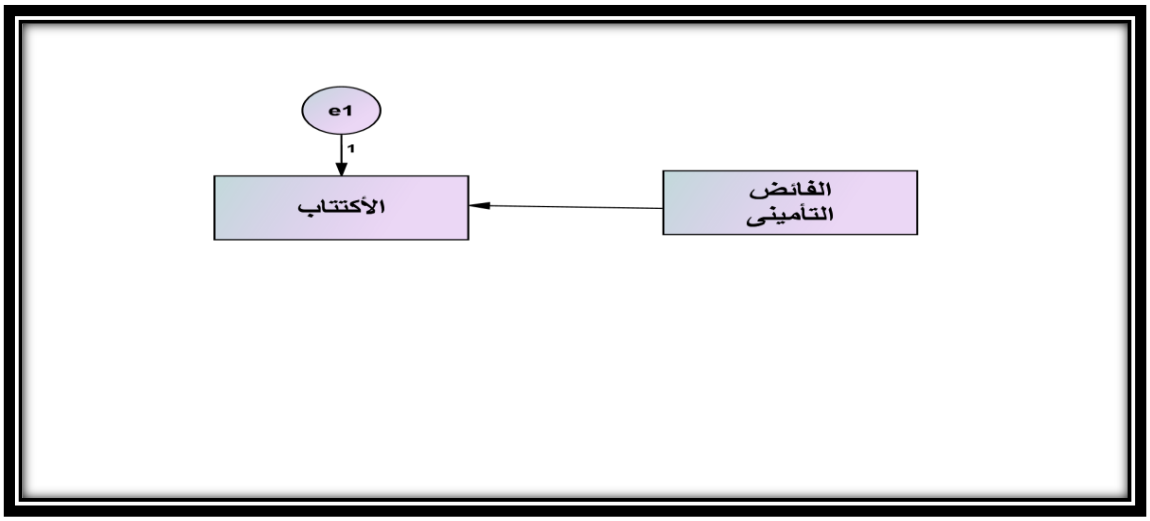

المصدر : إعداد الباحثه من نتائج التقدير باستخدام برنامج AMOS-25

وللحكم علي مدي معنوية التأثير تم مقارنه مستوي المعنوية المحتسب مع قيمة مستوي الدلالة المعتمد (0.05) , وتعد التاثيرات ذات دلالة احصائية اذا كانت قيمة مستوي الدلالة المحتسب اصغر من مستوي الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي(AMOS-25) المدعوم ببرنامج (SPSS) تم الوصول إلى النتائج التالية والموضحه في الجدول(23-4)

جدول(23-4) قيم تحليل المسار بين توزيع الفائض التأميني وقوة المنافسة بالشركة العراقية

المسار	Estmate	S.E	CR	P	نتيجة العلاقة
الفائض التأميني—قوة المنافسة	**0.170**	**3.861**	**19.04**	0.000	**قبول**
معامل الارتباط (R)	**0.72**				
معامل التحديد (R2)	**0.52**				

المصدر : إعداد الباحثه من نتائج التقدير باستخدام برنامج AMOS-25

يتضح من الجدول(23-4):

وجود ارتباط طردي قوي بين توزيع الفائض التأميني وقوة المنافسة في الشركة العراقية للتأمين قيد الدراسة. ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمتة (0.72). كما بلغت قيمة معامل المسار من الفائض التأميني إلى قوة المنافسة (0.170) وهو دال احصائيا" عند مستوي معنوية (0.000) وهذة القيمة تشير إلى أن توزيع الفائض التأميني يؤثر طرديا" في قوة المنافسة بالشركة الوطنية للتأمين وبالتإلى فأن تغير قدره (1)% في مستوي توزيع الفائض التأميني يعمل علي إحداث تغير قدرة (0.2)% في مستوي قوة المنافسة في الشركة الوطنية للتأمين. كما يشير معامل التحديد(R2) والذي بلغت قيمتة (0.52) أن متغير توزيع الفائض التأميني يؤثر في قوة المنافسة في الشركة الوطنية للتأمين موضوع الدراسة بنسبة (52)% بينما المتغيرات الأخري تؤثر بنسبة (48)%.

مما سبق يتضح وجود علاقة ايجابية بين توزيع الفائض التأميني وقوة المنافسة بالشركة العراقية للتأمين.

.

الفرضية الفرعية الثانية

توجد علاقة ايجابية بين توزيع الفائض التأميني والاكتتاب بالشركة العراقية للتأمين

ولإثبات هذه العلاقة تم استخدام اسلوب تحليل المسار بين المتغير المستقل والذي يمثله (توزيع الفائض التأميني) و والمتغير الوسيط ويمثله (الأكتتاب) كما في الشكل رقم(24-4)

شكل (24-4) العلاقة بين الفائض التأميني والأكتتاب بالشركة العراقية

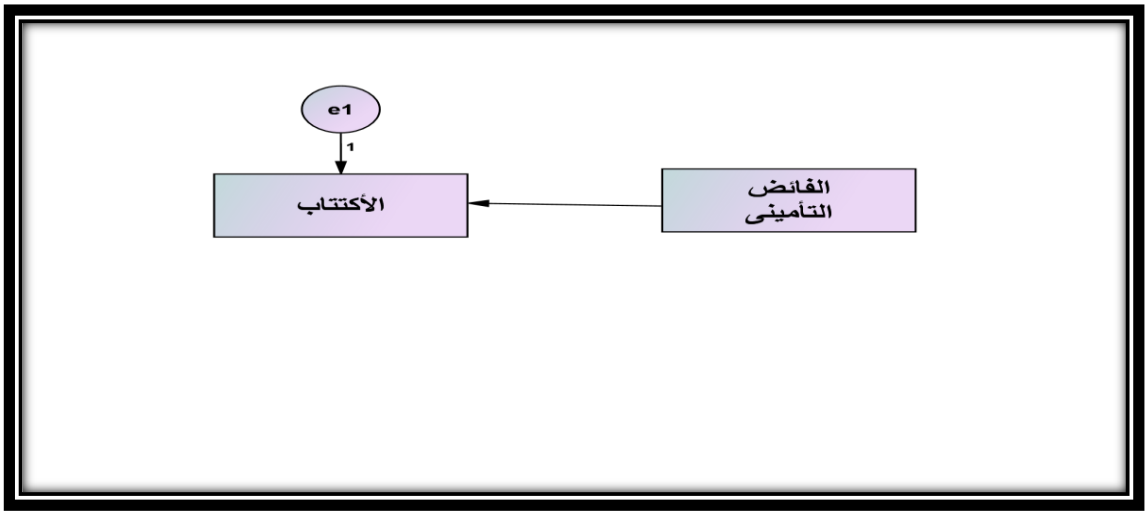

المصدر : إعداد الباحثه من بيانات الدراسة باستخدام برنامج AMOS-25

وللحكم علي مدي معنوية التأثير تم مقارنه مستوي المعنوية المحتسب مع قيمة مستوي الدلالة المعتمد (0.05) , وتعد التاثيرات ذات دلالة احصائية اذا كانت قيمة مستوي الدلالة المحتسب اصغر من مستوي الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي(AMOS-25) المدعوم ببرنامج (SPSS) تم الوصول إلى النتائج التالية والموضحه في الجدول(24-4)

جدول(24-4) قيم تحليل المسار بين توزيع الفائض التأميني والأكتتاب بالشركة العراقية

المسار	Estmate	S.E	CR	P	نتيجة العلاقة
الفائض التأميني—الأكتتاب	**0.195**	**0.054**	**3.580**	0.000	**قبول**
معامل الارتباط (R)	**0.69**				
معامل التحديد (R2)	**0.48**				

المصدر : إعداد الباحثه من نتائج التقدير باستخدام برنامج AMOS-25

يتضح من الجدول(24-4):

وجود ارتباط طردي فوق الوسط بين توزيع الفائض التأميني والأكتتاب في الشركة العراقية للتأمين قيد الدراسة. ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمتة (0.69). كما بلغت قيمة معامل المسار من الفائض التأميني إلى الأكتتاب (0.195) وهو دال احصائيا" عند مستوي معنوية (0.000) وهذة القيمة تشير إلى أن توزيع الفائض التأميني يؤثر طرديا" في الأكتتاب بالشركة العراقية للتأمين وبالتإلى فأن تغير قدره (1)% في مستوي توزيع الفائض التأميني يعمل علي إحداث تغير قدرة (0.20)% في مستوي الأكتتاب في الشركة العراقية للتأمين. كما يشير معامل التحديد(R2) والذي بلغت قيمتة (0.48) أن متغير توزيع الفائض التأميني يؤثر في الأكتتاب في الشركة العراقية للتأمين موضوع الدراسة بنسبة (48)% بينما المتغيرات الأخري تؤثر بنسبة (52)%.

مما سبق يتضح وجود علاقة ايجابية بين توزيع الفائض التأميني والأكتتاب بالشركة العراقية للتأمين.

.

الفرضية الفرعية الثالثة

توجد علاقة ايجابية بين الاكتتاب وقوة المنافسة بالشركة العراقية للتأمين

ولإثبات هذه العلاقة تم استخدام اسلوب تحليل المسار بين المتغير الوسيط والذي يمثله (الاكتتاب) و والمتغير التابعويمثله (قوة المنافسة) كما في الشكل رقم(25-4)

شكل (25-4) العلاقة بين الفائض التأميني والأكتتاب بالشركة العراقية

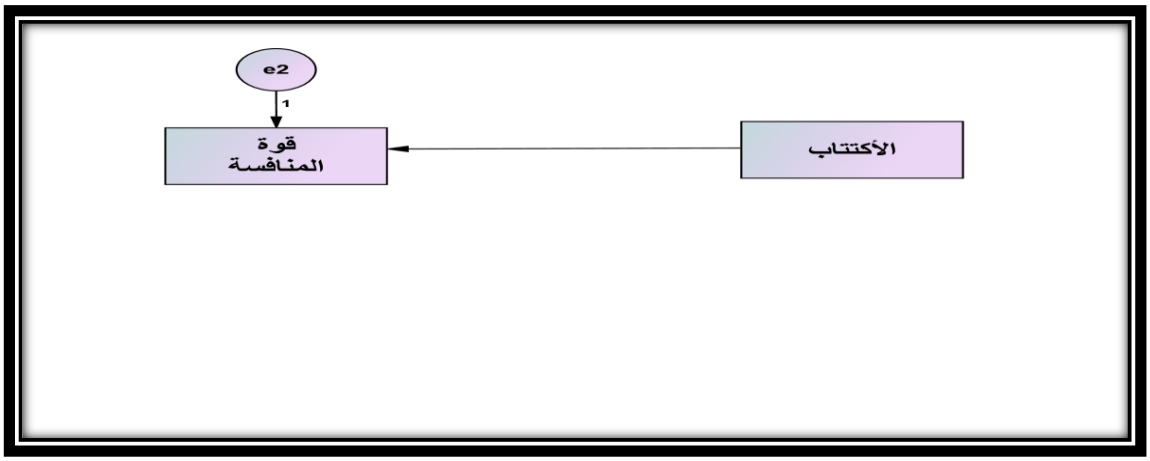

المصدر : إعداد الباحثه من بيانات الدراسة باستخدام برنامج AMOS-25

وللحكم علي مدي معنوية التأثير تم مقارنه مستوي المعنوية المحتسب مع قيمة مستوي الدلالة المعتمد (0.05) , وتعد التاثيرات ذات دلالة احصائية اذا كانت قيمة مستوي الدلالة المحتسب اصغر من مستوي الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي(AMOS-25) المدعوم ببرنامج (SPSS) تم الوصول إلى النتائج التالية والموضحه في الجدول(25-4)

جدول(25-4) قيم تحليل المسار بين الأكتتاب وقوة المنافسة بالشركة العراقية

المسار	Estmate	S.E	CR	P	نتيجة العلاقة
الأكتتاب—قوة المنافسة	**0.503**	**0.179**	**2.803**	0.000	قبول
معامل الارتباط (R)	**0.60**				
معامل التحديد (R2)	**0.36**				

المصدر : إعداد الباحثه من نتائج التقدير باستخدام برنامج AMOS-25

يتضح من الجدول(25-4):

وجود ارتباط طردي وسط بين الأكتتاب وقوة المنافسة بالشركة العراقية للتأمين قيد الدراسة. ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمتة (0.60). كما بلغت قيمة معامل المسار من الأكتتاب إلى قوة المنافسة (0.503) وهو دال احصائيا" عند مستوي معنوية (0.000) وهذة القيمة تشير إلى أن توزيع الأكتتاب يؤثر طرديا" في قوة المنافسة بالشركة العراقية للتأمين وبالتإلى فأن تغير قدره (1)% في مستوي الأكتتاب بالشركة يعمل علي إحداث تغير قدرة (0.5)% في مستوي قوة المنافسة. كما يشير معامل التحديد(R2) والذي بلغت قيمتة (0.36) أن متغير الأكتتاب يؤثر في قوة المنافسة في الشركة العراقية للتأمين موضوع الدراسة بنسبة (36)% بينما المتغيرات الأخري تؤثر بنسبة (64)%.

مما سبق يتضح وجود علاقة ايجابية بين الأكتتاب وقوة المنافسة بالشركة العراقية للتأمين.

الفرضية الفرعية الرابعة

يؤثر الأكتتاب علي قوة المنافسة في وجود توزيع الفائض التأميني بالشركة العراقية للتأمين

ولإثبات هذه العلاقة تم استخدام اسلوب تحليل المسار بين المتغير المستقل والذي يمثله (توزيع الفائض التأميني) و والمتغير الوسيط ويمثله (الأكتتاب) والمتغير التابع ويمثلة (قوة المنافسة) كما في الشكل رقم(26-4)

شكل رقم (26-4) العلاقة بين الاكتتاب وقوة المنافسة في وجود توزيع الفائض التأميني

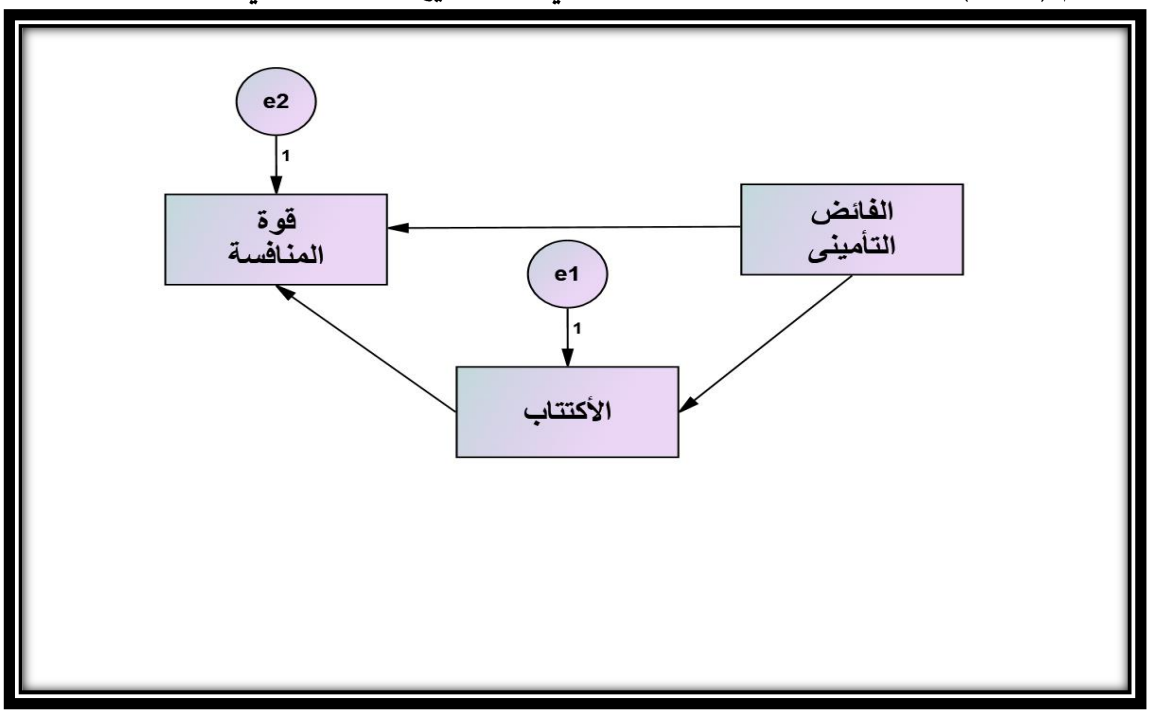

المصدر : إعداد الباحثه من نتائج التقدير باستخدام برنامج AMOS-25

وباستخدام اسلوب تحليل المسار (Path Analysis) من خلال برنامج (AMOS) تم الوصول إلى النتائج الموضحة في الحدول(26-4)

جدول(26-4) اختبار العلاقة الوسيطة

المسار	Estmate	S.E	CR	P	نتيجة العلاقة
الفائض التأميني—الأكتتاب	**0.195**	**0.054**	**3.580**	0.000	**دال**
الفائض التأميني—قوة المنافسة	**0.137**	**0.059**	**2.309**	0.000	**دال**
الأكتتاب—اقوة المنافسة	**0.166**	**0.211**	**0.784**	0.433	**غير دال**

المصدر : إعداد الباحثه من نتائج التقدير باستخدام برنامج AMOS-25

يوضح الجدول (26-4) نتائج تحليل المسار للتأثير المباشر, اذ اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير توزيع الفائض التأميني علي الأكتتاب بالشركة العراقية للتأمين حيث بلغت قيمة معامل المسار من الفائض التأميني إلى الأكتتاب (0.195) وهو دال احصائيا" بمستوي المعنوية (0.000) وتدل هذه النتيجة إلى أن توزيع الفائض التأميني يؤثر ايجابا" في الأكتتاب بالشركة العراقية للتأمين . كما يتضح ايضا وجود أثر للفائض التأميني علي قوة المنافسة بالشركة حيث بلغت قيمة معامل المسار من الفائض التأميني إلى قوة المنافسة (0.137) وهو دال احصائيا" بمستوي معنوية (0.000) مما يدل علي أن الفائض التأميني يؤثر ايجابا" في زيادة قوة المنافسة بالشركة العراقية موضوع الدراسة.

كما بلغ التأثير غير المباشر لمتغير توزيع الفائض التأميني علي قوة المنافسة بالشركة في ظل وجود الأكتتاب كمتغير وسيط (0.166) وهو غير دأل احصائيا" بمستوي دلالة معنوية (0.433) وهذة النتيجة تدل علي وجود علاقة وساطة كلية للاكتتاب بين توزيع الفائض التأميني وقوة المنافسة بالشركة العراقية للتأمين .

ومما تقدم من نتائج التحليل يتم قبول الفرضية الرئيسية والتي نصت: (هنالك علاقة دالة للدور الوسيط للإكتتاب في أثر توزيع فائض التأمين علي قوة المنافسة بالشركة العراقية للتأمين).

الخاتمة

النتائج والتوصيات

دراسات مستقبلية مقترحة

قائمة المصادر والمراجع

الخاتمة

النتائج والتوصيات

من خلال هذه الدراسة إطلعناعلي أثر توزيع فائض التأمين علي الإكتتاب, وقوة المنافسة بين شركات التأمين العراقية ،بالتطبيق علي الشركة الوطنية للتأمين والشركة العراقية للتامين ، في أربعة فصول ، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات نذكرها في الآتي :-

أولاً : النتائج :

النتائج العامة:

1. وجود علاقة ايجابية بين توزيع الفائض التأميني وقوة المنافسة بالشركة الوطنية للتأمين.
2. هنالك علاقة ايجابية بين توزيع الفائض التأميني والأكتتاب بالشركة الوطنية للتأمين.
3. هنال علاقة علاقة ايجابية بين الأكتتاب وقوة المنافسة بالشركة الوطنية للتأمين.
4. هنالك وجود علاقة وساطة كلية للاكتتاب بين توزيع الفائض التأميني وقوة المنافسة بالشركة الوطنية للتأمين .
5. القدرة المالية تعزز من الوضع التنافسي بين شركات التأمين و النمو في الاقساط يسهم في زيادة قوة المنافسة بين شركات التأمين.
6. تطور الحصة السوقية تسهم في دعم الميزة التنافسية بين شركات التأمين.

- تعمل بشركتي التأمين العراقية والوطنية علي إستثمارت فائض التأمين لحساب حملة الوثائق بالطرق المشروعة .

- **النتائج العامة :**

1. تبين أن توزيع المحفظة التأمينية له دور في زيادة قوة التنافس في سوق التأمين العراقي.
2. اتضح من خلال الدراسة أن فائض التأمين يمثل زيادة في التحصيل, وليس الربح ، وهو ملك خالص للمستأمنين وليس للشركة ، لأنها تأخذ أجرتها لإدارة عمليات التأمين ، بالإضافة إلى حصتها من الربح مقابل الإستثماراتات.
3. إن المنافسة بين شركات التأمين مشروعة وضرورية, وذلك من أجل تطور صناعة التأمين .
4. إن عدم الإستقرار في القوي العاملة, يؤثر علي المنافسة في سوق التأمين العراقي .
5. تبين ان التأهيل الجيد للكوادر لإدارة الأخطار يسهم في الإكتتاب الجيد وبعزز في الإستقرار المإلى للشركة ومن ثميحدث نقلة في قوة منافسة الشركة بين شركات التأمين.

ثانياً التوصيات :

التوصيات الخاصة :

1. علي شركتي التأمين العراقية والوطنية ، التصرف بشأن فائض التأمينبما فيه مصلحة المستأمنين.
2. لا بد من زيادة محافظ الإستثمارات, وزيادة رؤوس الأموال بشركتي التأمين العراقية والوطنية، أو من خلال الإكتتابات العامة والخاصة و يتم بذلك توسيع إستثماراتها وتوسيع دائرة أعمالها.
3. لا بد من تنويع الإستثماراتات في المحفظة التأمينية بشركتي التأمين العراقية والوطنية.

التوصيات العامة :

1. الإسهام في تطوير سوق التأمين في العراق ونشر التوعية التأمينية, وكذلك المشاركة في إجراءات الوقاية التأمينية من الأخطار وتقليل الخسائر.
2. إيجاد إلة تمكن حملة الوثائق (المستأمنين) من حق الراقابة وحماية مصالحهم المإلة في شركة التأمين .
3. ممارسة جميع أنواعالتأمين العام, والتأمين علي الحياة, وإعادة التأمين بما يوفر الحماية اللازمة لمسؤولياتها.
4. ممارسة جميع أنواع الإستثمارات ضمن إطار التنمية القومية, وبما يخدم الإقتصاد الوطني.

5. تدريب العاملين في شركات التأمين وتطوير مهاراتهم داخل العراق وخارجه ومتابعة التطورات في مجال التأمين وإعادة التأمين عربياَ ودولياَ وتشجيع البحث والدراسة فيه, والإسهام في الندوات واللقاءات والمؤتمرات ذات العلاقة.
6. العمل علي إستقرار العمالة في قطاع التأمين .

ثالثاً: دراسات مستقبلية مقترحة:

علي الباحثين و المهتمين في مجال التأمين إجراء المزيد من البحوث; لأن هنالك جوانب هامة تحتاج إلى المزيد من الدراسات, ولعل من أهمها :

1. دور الفائض التأميني في التنمية الإقتصادية .
2. أثر توزيع الفائض التأمين علي إستقرار عمل شركات التأمين .
3. الآثار المترتبة علي قوة الإكتتاب في شركات التأمين .

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الكتب العربية

1. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب، بيروت،(ت 711هـ/1311م)، دار صادر، ج13.).
2. أبوبكرمصطفي، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية 2007، الأسكندرية: الدار الجامعية.
3. أحمد السعيد شرف الدين ، عقود التأمين وعقود الضمان (د.ت)، جامعة القاهرة
4. أحمد سالم ملحم ، التأمين الإسلامي ،1433هـ ، 2012 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع
5. التجاني أحمد ، الفائض وتوزيعه في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل مع الإدارة ، الرياض ،(د.ت)، المملكة العربية السعودية
6. تقي الدين أحمد بن تيمية ، مجموعة الفتاوي 1997م ، المنصورة، دار الوفاء، الرياض، مكتبة العبيكان، دار الجيل، ، (ط1)، ج29
7. جرف محمد سعد ، تقويم أنظمة وثاق التأمينالتعاوني في المملكة العربية السعودية ،2011م، جامعة فرحات عباس ، الجزائر
8. زيد منير عبودي، إدارة التأمين والمخاطر، 2006م،عمان :دار كنوز المصرفية للنشر و التوزيع،ط 1
9. سعيد عباس مرزه ، التأمين النظرية و الممارسة، 2006م ،تم التنضيد في شركة إعادة التأمين العراقية، ط1
10. سلامة عبد الله سلامة ، الخطر والتأمين،1974م ، الأول العلمية والعملية ، ط 4، القاهرة ، دار النهضة العربية
11. سليم، أحمد عبدالسلام، الإدارة الإستراتيجية والميزة التنافسية في المنظمات الحديثة، 2010، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
12. سوسن عبد الفتاح، أساسيات التأمين (د.ت) ، القاهرة ، دار النهضة العربية
13. السيد عبد المطلب عبدو ، مبادئ التأمين 1986م ، القاهرة ، دار النهضة العربية

14. شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، 1998م ، إشراف صدقي العطار، بيروت، دار الفكر، ، (ط1)، ج2
15. صالح العلي و سميح الحسن، معالم التأمين الإسلامي، 2010م، دمشق، بيروت، دار النوادر، (ط1)
16. عباس العبيدي ، الإكتتاب، 1998، دار النشر; دار الثقافة للنشر والتوزيع ،
17. عبدالباقي عنبر فالح، فاروق حبيب مصطفي طه، 1990، إدارة التأمين، دار الحكمة للطباعة و النشر، البصرة.
18. عبد الحليم عبد الله القاضي : اتفاقية تحرير التجارة الدولية وصناعة التأمين في الدول النامية ، 1993 مجلة آفاق جديدة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية س 4، ع1
19. عبد السلام أبو قحف، التنافسية و تغير قواعد اللعبة، 2013م ، مكتبة و مطبعة الإشعاع، الإسكندرية
20. عبدالعزيز هيكل، مقدمة في التأمين،1980م ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، بيروت
21. عبدالعزيز ، مقدمة في التأمين،1978م ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ،
22. علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني ،2000م، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق: محمد خير حلبي، بيروت، دار المعرفة، (ط1)، ج4
23. علي التقي الفيزوني ، سوسن أحمد ضياء ،أساسياتالتأمين . (د.ت) القاهرة.
24. علي محيي الدين القره داغي، فائض التأمينفي شركاتالتأمين التكافلي الإسلامي، (د.ت)، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولي .
25. القره داغي، علي محي الدين، النأمين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية ،2004م، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولي.
26. كريمة عيد عمران ، التأمين الإسلامي والتنمية الإقتصادية ،2014م ، دار أسامة ،الأردن.
27. محمد حسام محمود لطفي،الأحكام العامة لعقد التأمين، 1990 ،الطبعة الثانية، القاهرة، مصر

28. محمد سعد الجرف ، تطور الفكر الإقتصادي في مجال التأمين، 2000م ، جامعة الأزهر ، القاهرة
29. محمد عبد المولي عثمان، أحمد عبد الفتاح علي ، التأمين،1991م ، القاهرة مكتبة طنطة
30. مدخل إلى أساسيات الإكتتاب في التأمين، 2016م ، المعهد المإلى ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.
31. المليحي، رضا إبراهيم، إدارة التميز المؤسسي بين النظرية والتطبيق، 2012م، عمان، عالم الكتب.
32. ممدوح حمزة أحمد ، أسس الإكتتاب في التأمين، 2010م ، درا الثقافة للنشر والتزيع
33. مأمن عاطف محمد علي ، مبادئ الإكتتاب في شركات التأمين، 2014م ، القاهرة ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، ط 1
34. الهام نعمة كاظم الزويني، دراسات المزيج التسويقي في الشركة الوطنية للتأمين في العراق، المعهد العإلى، للدراسات المحاسبية و المإلة، 2010م, جامعة بغداد، العراق.
35. هيثم محمد حيدر فائض التأمين في شركات التأمين السودانية ،(د،ت)،الرياض، المملكة العربية السعودية.

ثانياً: الرسائل :

1. النسور، رابعة سالم، أثر تبني أنماط المسؤولية الإجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، 2010رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.
2. العتوم، محمد فوزي، ، رسالة المنظمة وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية علي قطاع صناعة الأدوية الأردني 2009م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
3. بهاء الدين الطيب، ضعف الوعي التأميني في زيادة مشاكل الإكتتاب ومطالبات التأمين، 2011م رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الامام الهادي–السودان ،
4. زينب حسن محمود عفيفي ، الوعي التأميني في مجال التأمينات العامة ،جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، قسم التأمين1977، رسالة ماجستير غير منشورة

5. شريف ادم محمد، تسعير خدمات التأمين وأثره علي الإكتتاب في شركات التأمين، 2015بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التأمين ، جامعة النيلين– السودان،
6. عبدالله محمود عبدالله ، السياسة الإكتتابية وأثرهعلي شركات التأمين2010م ،رسالة ماجستير منشورة،
7. محمد علي ، ضعف الوعي التأميني وأثره علي عملية الاكتئاب في سوق التأمين السوداني 2006م، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، جامعة امدرمان الإسلامية– أم درمان،
8. محمد موسي إبراهيم، الوعي التأميني وأثره علي الإكتتاب في تامين الحريق، 2017م، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التأمين، جامعة النيلين، كلية التجارة قسم التأمين– السودان،
9. الوهاب، بوبعة، دور الإبتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية (دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال – موبيليس)، 2012رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الإقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر.

ثالثاً: المجلات والدوريات :

1. أحمدعبدالفتاح علي ، " استخدام تحليل التمايز في تحليل ربحية الإكتتاب في التأمينات العامة "،المؤتمر الثاني والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب, وبحوث العمليات، معهد الدراسات والبحوث الإحصائي مصر 15ديسمبر1997م.
2. أحمد محمد صباغ ، فائض التأمينفي شركات التأمين الإسلامية ، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالةالإسلامية ، 2009م ، دمشق .
3. حسين حامد حسان، التأمين علي الحياة والحق التعويضي والجهة المستفيدة في التأمين علي الحياة، عمان، الجامعة الأردنية، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، بالتعاون مع مجمع الفقه الإسلامي الدولي ...، 26–28 ربيع الثاني 1431هـ/11–13 إبريل 2010م
4. سامر مظهر قطوجي ، معيار المخصصات والإحتياطات في شركة التأمين الإسلامية رقم 15 الصادر عن ''AAo''F الفقرة 17 .

5. سعاد حسين محمد الجنابي ، تحليل الملاءة المالية و أنشطة التأمين " بحث تطبيقي في شركة التأمين، المعهد العالى للدراسات المحاسبية و المالية،جامعة بغداد،2012م.
6. شعبان محمد البرواري، فائض التأمينفي شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة، المنامة، مملكة البحرين، ورقة مقدمة لمؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالةالإسلامية، المنعقد في 25-27 مايو 2010م
7. صادق عبد الرحمن حسين، مقدمة تقريرة 2020م، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.
8. صباغ، الفائض التأميني، و عبد الستار أبوغدة، الفتاوي الشرعية لمجموعة البركة المصرفية، مجموعة دلة البركة، الأمانة العامة للهيئة الشرعية.
9. عبد الباري مشعل، تجارب التصرف بالفائض التأميني، رابطة العالم الإسلامي، الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل، ملتقي التأمين التعاوني الثاني، 24-1431/10/25هـ- 2-2010/10/3م
10. عبد العزيز منصور المنصور، الفائض التأميني، الكويت، المؤتمر الثاني للتأمين التكافلي، 15-16 إبريل 2007م
11. عبد الله محمد عبد الله ، سياسة الإكتتاب وأثرها علي شركات التأمين، استاذ مساعد ، كلية التجارة ، جامعة النيلين ورقة علمية (د.ت) - السودان.
12. عبدالله محمد عبد الله محمد أحمد، سياسة الإكتتاب وأثرها علي شركات التأمين، الخرطوم : جامعة النيلين، كلية التجارة ، 2015 ،المجلةالعلميةالعدد1
13. عجيل جاسم النشمي، الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي، مملكة البحرين، المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، 12-14 جمادي الثاني 1431هـ- 26-28 مايو 2010م
14. فتوي الهيئة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني. انظر: أبوغدة وخوجة، فتاوي التأمين
15. القانون المدني الأردني، 1976، المادة (920).
16. مجلة الوقائع العراقية ، العدد2009،4121م

17. مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 200 (21/6) بشأن الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني، صباغ، الفائض التأميني، عبد الستار أبوغدة، أسس التأمين التكافلي، دمشق، المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية، 11-2007/3/13م
18. مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 200 (21/6) بشأن الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمينالتعاوني، المادة الثامنة
19. ملحق قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية للعام 2005م
20. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالةالإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم (26)، التأمين الإسلامي، المنامة، البحرين، 2010م
21. وسام محمد موسي الخرسان، مقدمة تقريرة 2020م، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام بالوكالة.

رابعاً: الكتب باللغة الأجنبية

1. Abou-Moghli، A.A، AL Abdallah، G.M،& AL Muala، A. (2012). Impact of Inovation on Realizing Competitive Advantage in Banking Sector in Jordan.
2. Addae – Korankye، A. (2013). Total Quality Management (TQM): A Source of Competitive Advantage. A Comparative Study of Manufacturing and Service Firms in Ghana. International Journal of Asian Social Science.
3. Alghamdi، A.A.(2016). Market Knowledge، Blue Ocean Strategy، and Competitive Advaantage (Dirrect and Indirect Relationships and Impact). Universal Journal of Management.

4. Anik، R. Nadjadji، A،& Suwignjo، P. (2010). Analysis of Internal and External Factors for Competitive Advantage of Indonesian Contractors. Journal of Economics and Engineering.

5. Bernard Benjamin underwriting and the selection of liability patfolio@ in Stephen Diacon(ed)@ A guide to insurance management @ London : Macmillan an Press LTD. 1990.

6. Dirisu، J.I. ، Iyiola، O. & Ibidunni، O.S. (2013). Product Differentiation: A Tool of Competitive Advantage and Optimal Organizational performance (A Study of Unilever Negeria PLC). European Scientific Journal (ESJ).

7. Dostie، B. (2014). Innovation، productivity، and Training .IZA Discussion Paper.

8. Ecnomou،V.P،& Chatzikonstantinou ، P.G. (2009).Gaining Companys Sustained Competitive Advantage ، Is Really a Necessary Precondition for Improved Organizational Performanca? The Case of TQM. European Research Studies

9. Ejrami، M. Calehi، N. & Ahmadian، S. (2016). The Effect of Marketing Capabilities on Competitive Advantage and Perfoemance with Moderating Role of Risk Management in Importation Companies. Procedia Economics and Finance.

10. EkonomskaMisao I Praksa.

11. frederick G. Grane ، insurance prihciple and practice" 2nd ed،(New York: john wiley & sons، Inc. 1984)

12. Grzinic، J. (2007). Concepts of Service Quality Measurement in Hotel Industry.

13. Munizzu، M. (2013). The Impact of Total quality Managemement Practices towards Competitive Advantage and Organizathonal Performance: Case of Fishery Industry in South Sulawesi Province of Indonesia. Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences.

14. Naliaka، V.W. ،&Namusonge، G.S. (2015). Role of Inventory Management on Competitive Advantage among MaunfacturingFirrms in Kenya ; A Case Study of UNGA Group Limited . International Journal of AcaddemicRsearch In Business And social Sciences .

15. Peter P.W.، Namusonge ،M.، WAEMA ، C.،&Ngonzo ،CL(2014). Competitive Strategies ، Effects on the Market Share of Independent Petroleum Comppanies in Kenye. International Journal of Innovative Research and Research and Development

16. Ranjith، V. (2016). Business Models and CommpetitiveAdvantaage. Procedia Economics and Finance

17. Wear، E. (20140 . Investigate the Benefit Practice of Total Quality Management as Competitive Advantage in Corporate Institution: A Case Study of Cocoa– Cola Bottling Company Ghana Ltd. Research Journal iof Finance and Accounting، 5(23)